جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية

إعداد
بلال محمد صالح إبراهيم

إشراف
الدكتور رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2010م

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية
وأثره على التنمية السياسية

إعداد

بلال محمد صالح إبراهيم

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2010/10/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات/ مشرفاً ورئيساً	....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الوفاء وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة إلى رياحين حياتي (أخواتي وإخواني)

إلى الروح التي سكنت روحي: زوجتي الغالية

إلى شهداء قريتي الحبية خاصة، وشهداء شعبنا الفلسطيني عامة الذين قدموا أرواحهم الطاهرة

جهادا ضد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية

والآن تُفْتح الأشرعة وتُرْفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء دربي إلا قناديل الحياة: أبنائي الأعزاء

معاذ

مالك

مجد

إلى زهرة المستقبل

آمنة

الشكر والتقدير

أحمد ربي وأثني عليه وأشكره على عظيم نعمه وتوفيقه، وأصلي وأسلم على حبيب قلبي ونور صدري محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

فلابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب برنامج التخطيط والتنمية السياسية مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى جامعة النجاح الوطنية بكادرها التعليمي عامة وقسم التخطيط والتنمية السياسية خاصة.

إلى مدرسة تل الثانوية التي أنتمي إليها بإدارتها وهيئتها التعليمية وطلابها إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، أساتذتي الكرام، وأخص منهم الأستاذ مصطفى عصيدة، والأستاذ جميل اشتية.

والشكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل الذين تفضلوا بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بآرائهم النيرة.

وأخص بالتقدير والشكر الدكتور رائد نعيرات حفظه الله الذي تابع هذه الدراسة لحظة بلحظة، وكان له الدور الأبرز في إثرائها. كما أتقدم له ولمدير مركزه الباحث سليمان بشارات بالشكر والتقدير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يُقدّم من قبلُ لنيلِ أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name	**اسم الطالب:**
Signature	**التوقيع:**
Date	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

فهرس الصور

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية

إعداد

بلال محمد صالح إبراهيم

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تناقش هذه الرسالة أحد أبرز مواضيع الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمتمحور حول الصراع على الأرض والسيطرة عليها، فالفلسطينيون أصحاب الحق الشرعي يعانون من سياسة الطرد والتهجير من قِبَل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لصالح المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال المختلفة لفلسطين، مع التركيز على الاستيطان في الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو التي عقدت بين الجانبين عام (1993م).

الفصل الأول من الدراسة يعرض مقدمة الدراسة ومنهجيتها.

الفصل الثاني يتناول مفاهيم الدراسة وإطارها النظري كمدخل علمي يحكم التوجه العام للدراسة كي لا تنحرف عن مسارها وأهدافها التي حددها الباحث.

الفصل الثالث يتناول دوافع الاستيطان، كما يناقش موضوع الاستيطان من الزاوية القانونية والدولية كون الاستيطان يقضي على مشروع قيام دولة فلسطينية من الناحية الواقعية والقانونية، مما جعل المواقف الدولية متباينة فيما يخص موضوع الاستيطان في الضفة الغربية.

الفصل الرابع تناول مرحلة الاستيطان قبل اتفاق أوسلو عام (1993م)، والمراحل التي مر بها، كما تناول مرحلة الاستيطان بعد الاتفاق والمراحل التي مر بها، ثم تناول السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية وذلك من خلال الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية ثم جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى سياسة الاستيطان داخل التجمعات السكنية العربية.

الفصل الخامس تناول الآثار التي ألحقها الاستيطان بمجمل التنمية السياسية ومـدخلاتها في الضفة الغربية، وذلك من خلال تأثير الاستيطان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـي الضفة الغربية، كمدخلين مهمين من مدخلات التنمية السياسية ومكوناتها، بالاضافة الـى تـأثير الاستيطان على الحقوق السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وبالذات حقهم في قيـام دولـة فلسطينية.

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات من أبرزها:

1. الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة: ما هو تأثير الاسـتيطان الإسـرائيلي علـى التنميـة السياسية في الضفة الغربية؟ بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية الأخـرى، إذ بينـت الدراسـة أن الاستيطان في الضفة الغربية يقضي على كافة مقومات التنمية، وبالتالي يقضي علـى الحلـم الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية.

2. زيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية بنسبة 100%، فقبل الاتفاقيات بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى عام (1992) (545، 252) مستوطناً يقيم منهم في مستوطنات الضفة الغربية (673، 111) بالإضافة إلى (872، 140) مستوطن يقيمون فـي القدس. أما أعداد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغت حتى نهايات عـام (2008م) مـا يقارب (500.000) مستوطن، بحيث تسكن الغالبية العظمى في مدينة القدس حيث تصل أعداد المستوطنين في محافظة القدس وحدها ما يقارب (282,000) ألف مستوطن وهذا يعادل مـا نسبته 54% من المستوطنين، ويلاحظ من ذلك تضاعف أعداد المستوطنين بعد أوسلو، ممـا يدل على أن الحكومات الإسرائيلية تستغل السلام لصالح الاستيطان.

التوصيات:

1. وضع إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية كي تفرض القانون الـدولي على "إسرائيل" فيما يخص المستوطنات، يرافقه مقاومة حقيقية المشـروع الاسـتيطاني فـي الضفة الغربية.

2. هذا يتطلب وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة المشروع الاستيطاني وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة، وبناء إستراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني مبنية على وحـــدة الشعب في كافة أماكن تواجده

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

المبحث الأول

المقدمة

يقدم الباحث دراسةً عن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بكافة أشكاله، وتأثيره على مجمل التنمية الوطنية الفلسطينية بكافة أشكالها، وصولاً إلى تأثيره على التنمية السياسة في الضفة الغربية، وبالتالي إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف كحق من حقوق الشعب الفلسطيني في ظل التمدد والتغول الاستيطاني في فلسطين التاريخية على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي بشكلٍ عامٍ، وفي الضفة الغربية بعد اتفاقات أوسلو بشكلٍ خاصٍ، حيث اختارها الباحث كحدود مكانية وزمانية للدراسة.

إن موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يمس الحياة العامة للفلسطينيين بكافة جوانبها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، كما أنه يتعلق بالفكر الصهيوني الذي يقود المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، هذا الفكر المتطرف الذي يحث اليهود على الاستيطان في الضفة الغربية كونها جزءاً من الأرض التي منحهم الرب إياها، وبالتالي عليهم الاستيطان فيها وطرد الغرباء منها، لذلك تتناول الدراسة هذا الموضوع من زواياه المختلفة، والآثار المترتبة عليه.

ليس من المبالغة أن نقول إن الاستيطان في فلسطين منذ نشوء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر هو الوجه الحقيقي لها، فكافة المستوطنات المقامة على أرض فلسطين هي في حقيقتها مقامة على أراضٍ فلسطينية كانت تتربع فيها بيوت الآباء والأجداد تحفها من كافة الجهات أشجار الزيتون والتين واللوز والعنب والحمضيات، صادرتها الحركة الصهيونية قبل قيام ما يسمى بالدولة، ثم أكملتها الحكومات الإسرائيلية عبر سني احتلالها لفلسطين.

فمنذ احتلالها لفلسطين عام (1948) عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى إرغام الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، مستخدمة القوة وذلك بهدف تهجير السكان الفلسطينيين من أرضهم

وتطهيرها عرقياً، لذلك أعطيت الصلاحيات لضباط الجيش لاستخدام أقصى قوة ممكنة من أجل تحقيق ذلك الهدف.[1]

بعد حرب حزيران عام (1967م) بدا واضحاً للحكومات الإسرائيلية أن تكرار تهجير الفلسطينيين كما حدث عام 48 لم يَعُد ممكناً، ويعود ذلك لوعي الفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم، كما أن الظروف الموضوعية العالمية تختلف عن تلك التي وافقت الحرب عام (1948) فالإعلام مثلاً له دور كبير في فضح السياسيات الاستيطانية الإسرائيلية ...إلخ. إلا أن ذلك لم يمنعها من تهجير وطرد الفلسطينيين من مناطق سكناهم كما حدث لسكان القدس القاطنين في الأحياء المحيطة بالحرم القدسي الشريف، بحيث تم طردهم بالقوة من تلك المناطق.[2]

بعد الحديث عن إمكانية عقد اتفاقيات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات والتي انتهت بإبرام اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و الحكومات الإسرائيلية، عمدت هذه الحكومات إلى تكثيف الاستيطان وذلك بهدف فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض عند أي حديث عن انسحابات إسرائيلية من الضفة الغربية، وخلق أغلبية يهودية في هذه المناطق،[3] بحيث تعمل على قطع الطريق أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الأراضي المحتلة عام (1967م).

منذ توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام (1993م)، استغلت "إسرائيل" تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية، ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكله العمودي، وزادت من أعداد المستوطنين، وأطلقت العنان أمام المستوطنين للاستيلاء على البيوت العربية سواء في القدس أو الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينية، وزيادة أعداد الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية ومداخل

---

[1] الجرباوي، علي، ويوسف، محسن، وسليمان، رمزي، وآخرون، مجلة **"قضايا إسرائيلية"** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد الخامس،، (2002م)، ص7.

[2] بابيه، أيلان محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا، مجلة **"قضايا إسرائيلية"** العدد الخامس، مرجع سابق، ص10

[3] المرجع السابق، ص11.

ووسط القدس، وشقت الطرق الالتفافية لضمان وصول المستوطنين إلى مستوطناتهم دون أن يمروا بالقرب من المدن والقرى الفلسطينية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى فصل أجزاء كبيرة من الضفة الغربية عن بعضها البعض، وتحولت إلى كنتونات صغيرة ينعدم معها إمكانية قيام وحدة جغرافية فلسطينية، كي تنعدم معها إمكانية قيام دولة فلسطينية، وبالتالي "لا يوجد أي أمل أو مستقبل في العيش بسلام في ظل وجود مستوطنات يهودية داخل المناطق الفلسطينية".[1]

بتاريخ (2002/6/23م) بدأت الحكومة الإسرائيلية في عهد أرئيل شارون بتنفيذ بناء جدار الفصل الذي التهم آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية، عدا عن كونه قطع المقطع وجزأ المجزأ أصلا منها ، مما الحق الضرر بكافة نواحي الحياة الفلسطينية، حيث يحولها الجدار إلى كنتونات صغيرة تفصلها بوابات أمنية يشرف عليها الجيش، مما يحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران حسب القرارات الدولية.

كان للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة بتاريخ (2005/6/15م) أثرٌ واضحٌ على زيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية نتيجة انتقال هؤلاء المستوطنين من غزة إلى مستوطنات الضفة الغربية.

وبالمجمل العام فإن الحكومات الإسرائيلية زادت من أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، بحيث أصبحوا يشكلون خطراً على كافة نواحي الحياة الفلسطينية سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية، ليتبدد مع وجودهم أي حلمٍ فلسطينيٍ كان قد عقد على اتفاقات أوسلو من إمكانية قيام دولة فلسطينية في الفترة التي حددتها الاتفاقيات وهي خمس سنوات من تاريخ توقيعها.

---

[1] روبنشتاين، داني كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية:***"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"*** **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد الخامس، ، ص42

لقد مرت ست عشرة سنة على اتفاقيات أوسلو ولم يتم تطبيق شيء مما ورد فيها بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية وبالتالي انهاء موضوع الاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس من ذلك تماماً زادت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجراءاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، لتحول دون ذلك، وتصاعد الإجراءات القمعية ضد السكان الفلسطينيين خلال هذه السنوات، تأتي هذه الإجراءات على الرغم من الإدانة الدولية والانتقادات الموجهة من منظمات حقوق الإنسان، والقرارات الصادرة عن ال منظمات الدولية، والتي تؤكد عدم شرعية الاستيطان، ومخالفته لقواعد القانون الدولي، وأنه يشكل عقبة حقيقية أمام مشروع التسوية التي توقفت بفعله، فوقف الاستيطان هو أحد الشروط الفلسطينية لإعادة المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو (2009م)، كون الاستيطان هو الحاجز الأصعب أمام إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وعاصمتها القدس الشريف.

لذلك كان لا بد من إجراء دراسة علمية لظاهرة الاستيطان في الفترة التي حددتها الدراسة وذلك لتحديد الأهداف الكامنة وراء هذه الهجمة الاستيطانية وبيان تأثيرها على إمكانية إحداث أية تنمية على الأرض الفلسطينية في ظل وجود الاستيطان، وهذا ما سيعمل الباحث للوصول إليه من خلال هذه الدراسة.

يقسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول رئيسة ويشتمل كل فصل عدداً من المباحث ويتضمن المبحث الواحد عدداً من المطالب:

الفصل الأول: ويعرض مقدمة الدراسة والمنهجية التي توضح مشكلة الدراسة وأسئلتها والفرضيات التي تجيب عنها، بالإضافة إلى أهداف الدراسة وأهميتها ثم يعرض الباحث منهج الدراسة وحدودها والصعوبات التي واجهته والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يبين مفاهيم الدراسة، فقد تم التعريف بشكل موجز بالمفاهيم الأساسية الواردة في الدراسة، كما تناول الإطار النظري للدراسة كمدخل علمي يحكم التوجه العام للدراسة كي لا تنحرف عن مسارها وأهدافها التي حددها الباحث، وذلك بإلقاء الضوء على المشروع الاستيطاني وأهدافه.

الفصل الثالث: تناول دوافع الاستيطان والمتمثلة بالدوافع التاريخية والدينية، ثم الدوافع الأمنية والدوافع السياسية، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية، كما يناقش موضوع الاستيطان من الزاوية القانونية والدولية كون الاستيطان يقضي على مشروع قيام دولة فلسطينية من الناحية الواقعية والقانونية، مما جعل المواقف الدولية متباينة فيما يخص موضوع الاستيطان.

الفصل الرابع: ناقشت الدراسة في هذا الفصل السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية والمراحل التي مرت بها، فقد تناول مرحلة الاستيطان قبل اتفاق أوسلو عام (1993م) والمراحل التي مر بها، ومرحلة الاستيطان بعد الاتفاق والمراحل التي مر بها، كما تناول السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية وذلك من خلال الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية ثم جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى سياسة الاستيطان داخل التجمعات السكنية العربية.

الفصل الخامس: في هذا الفصل تمت مناقشة الآثار التي ألحقها الاستيطان على كافة مظاهر ومقومات التنمية السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية.

اختتمت الدراسة هذه المناقشات بالوصول إلى النتائج التي تجيب عن التساؤلات المطروحة وإثبات عدم صحة فرضية الدراسة "أن إمكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية أمر ممكن تطبيقه في ظل وجود الاستيطان، كون المستوطنات لا تقام إلا على ما نسبته 1.6% من مساحة الضفة الغربية وبالتالي لن تكون عقبة حقيقية أمام قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية على الأرض والسكان".

المبحث الثاني

خطة الدراسة ومنهجيتها

مشكلة الدراسة

تُعد الأرض الفلسطينية جوهر الصراع ما بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعياء هذا الحق، هذا الصراع يكاد يكون مختلفا عن كافة الصراعات الناتجة عن أي استعمار قديم لأي من بلدان العالم على مر العصور، فالاحتلال الإسرائيلي يزعم انه يمتلك أرضاً وهبه الله إياها، ولا يعترف بحق أحد سواه فيها، فالقدس التي تمثل القلب النابض للفلسطينيين والعرب والمسلمين يزعم الاحتلال أنها عاصمته الأبدية، لذلك عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اختلاف أيديولوجياتها -ولا زالت- على تغيير معالم الأرض من خلال الهجمات الاستيطانية المتتالية، وقد ازدادت تلك الهجمة بعد أن شعرت أن الاستيطان لم يَعُد مقبولاً دولياً، وأن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد تؤول إلى قيام دولة فلسطينية في المستقبل نتيجة للضغوط الخارجية، لذلك لجأت إلى تقسيم الضفة الغربية، وزيادة حجم المستوطنات والمستوطنين فيها، وبالذات في القدس، وبناء جدار الفصل لضمان فرض سياسة الأمر الواقع، وجرف الدولة الفلسطينية التي يمكن الحديث عنها في أي مفاوضات بين الجانبين.

إن إمكانية إيجاد تنمية سياسية أو أي من مدخلاتها في ظل وجود الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية سيكون أمراً مستحيلاً، وبالتالي فقد أيقن الفلسطينيون بعد مرور ستة عشر عاماً من المفاوضات أن تأخير ملف الاستيطان كان خطأً قاتلا، بل خطيئة كبيرة وشركا نصبته الحكومات الإسرائيلية لفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، وفرض أغلبية يهودية في الضفة الغربية.

لذلك تحاول هذه الدراسة معالجة قضية بالغة في الأهمية لأنها تتعلق بالوجود الفلسطيني على الأرض أكثر من كونها مشكلة حدود بين دولتين، علما بأن الحكومات الإسرائيلية حتى اللحظة لم تحدد لها حدوداً جغرافية معينة، لأنها تطمع في كل الأرض الفلسطينية لتتعداها إلى أجزاء أخرى من الوطن العربي.

تحاول الحكومات الإسرائيلية على مر السنوات السابقة المماطلة الدائمة في المفاوضات حول الاستيطان بالذات، وذلك بهدف تذويب ما بقي من الأرض لقضمها شيئا فشيئا، وليبقى الفلسطينيون يعيشون في أرضهم مقطعي الأوصال معتمدين عليها في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية.

إن الاستيطان الإسرائيلي يمثل مشكلة كبرى على واقع التنمية في الضفة الغربية، فقد قطع أوصالها وسيطر على مواردها الطبيعية، وعمق تبعية المجتمع بأسره لإسرائيل" خاصةً قطاع العمال الذين عملوا تحت وطأة الضغط والإغلاق داخل المستوطنات المقامة على أراضيهم أصلا، مما شكل أزمة نفسية ومعنوية لدى المواطن الفلسطيني الذي أصبح يزرع أرضه بالأجرة، ويبني بيتا لمحتله على أرضه بالأجرة، كما شكلت المستوطنات الإسرائيلية مشكلة أمنية بكافة جوانبها على أبناء الضفة الغربية، سواء من خلال الأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستوطنون ونشر الرعب والخوف والقتل، أو من خلال تجنيد العملاء عبر مواقع استيطانية قريبة من الأحياء العربية.

ورغم الضغوط الدولية إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تمضي قدما ببناء المستوطنات والسيطرة على الأرض دون اكتراث لانعكاسات ذلك على الحياة العامة للفلسطينيين، سواء الاقتصادية منها، أو الديمغرافية أو السياسية أو الأمنية، بل يمكن القول أن المستوطنين يتصرفون في الضفة الغربية وكأنهم دولة ويظهر ذلك من خلال تنقلهم بحرية عبر الطرق الالتفافية وسيطرتهم على مصادر المياه الفلسطينية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1- ما هي أهم الأشكال الاستيطانية في الضفة الغربية؟ وكيف أثرت على التنمية السياسية؟

2- هل يمكن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية في ظل السياسات الاستيطانية؟

وحتى تتضح معالم الدراسة وصولا إلى الاستنتاجات المتوقعة يتطلب ذلك الإجابة على تساؤلات فرعية في سياق الدراسة.

1 - ما هي الدوافع الحقيقية للاستيطان في الضفة الغربية؟

2 - ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الاستيطانية في الضفة الغربية؟

3 - ما هي حقيقة المواقف الدولية من الاستيطان؟ (القانون الدولي، الأمريكي، الأوروبي.

4 - كيف تعاملت الحكومات الإسرائيلية مع القرارات الدولية القاضية بعدم شرعيته وضرورة إنهائه؟

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة من فرضية مفادها "أن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية أمر ممكن تطبيقه في ظل وجود الاستيطان، كون المستوطنات لا تقام إلا على ما نسبته 1.6 %من مساحة الضفة الغربية، وحسب المخططات الإسرائيلية ستبلغ مساحتها 6%، وبالتالي لن تكون عقبة حقيقية أمام قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية على الأرض والسكان، خاصة إذا علمنا بأن الجدار قد ضم ما يقارب 45% من المستوطنات إلى داخل "إسرائيل"".

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة أهم أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ومدى تأثيرها على كافة جوانب التنمية السياسية في الضفة الغربية.

2. الوقوف على أهم المعوقات التي يضعها الاستيطان في وجه قيام دولة فلسطينية مستقلة.

3. تهدف هذه الدراسة إلى ترسيخ فكرة الأرض لدى الأجيال القادمة، حتى لا تقع تلك الأجيال في الشراك الإسرائيلية الرامية إلى اصطيادها، مستغلة حاجة الشعب الفلسطيني للمال والعمل،

حيث تلجأ إلى مساومته لبيع أرضه وبأسعار خيالية مغرية، ومنها تكون قاعدة استيطانية لالتهام آلاف الدونمات من الأرض.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كشف اللثام عن الوجه الإسرائيلي المراوغ في تعامله مع القضية الفلسطينية عبر سنوات التفاوض المتتالية، والوصول إلى الطريقة المثلى للتعامل مع ملف الاستيطان من خلال الاستنتاجات والتوصيات.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تكشف عن الإشكالية التي أدت إلى تأجيل موضوع الاستيطان لمفاوضات الحل النهائي، الأمر الذي استغلته الحكومات الإسرائيلية لفرض سياسة الأمر الواقع من خلال التغول الاستيطاني، وتغيير معالم الأرض لجرف أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية.

كما تظهر أهميتها كونها تطرح الاستيطان من وجهة نظر سياسية تنموية بعد أن كثرت الكتابات عن هذا الموضوع من ناحية تاريخية وجغرافية واقتصادية. أضف إلى ذلك أن هذه الدراسة تُعد استكمالا لدراسات سابقة تناولت الاستيطان قبل اتفاقيات أوسلو، ولأن المشروع الاستيطاني مستمر رغم كل الاتفاقيات، مما يشكل عقبة حقيقية أمام السلام، كان لا بد من هذه الدراسة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج ويحدد ذلك سياق الدراسة وفصولها، فتارة يلجأ الباحث إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع الاستيطان في الفكر الصهيوني على مدى سنوات مضت، وتارة يستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل أبعاد ظاهرة الاستيطان ومخاطرها، وتأثيرها على التنمية الفلسطينية ككل، وعلى حلم إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية بشكل خاص.

إن دراسة الاستيطان وأبعاده وتأثيراته على التنمية السياسية ليس بالأمر السهل، فبالرغم من كثرة المعلومات والكتب والمراكز التي تناولت موضوع الاستيطان إلا أن كثرة المعلومات والإحصائيات أدى إلى تضارب في بعض المعلومات والأرقام مما شكل صعوبة حقيقية لدى الباحث للوصول إلى الأرقام والمعلومات الحقيقية، إلا أن ذلك لم يحُلْ دون تقديم مقاربة تأثيرية للاستيطان على التنمية السياسية في الضفة الغربية بغض النظر عن الأرقام.

حدود الدراسة

أ. الحدود المكانية: حيث تتركز الدراسة في الضفة الغربية بما فيها القدس.

ب. الحدود الزمانية: تتناول الدراسة في حدودها الزمانية مراحل متعددة من الاستيطان وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة البحث، مع تسليط الضوء على الاستيطان ما بعد اتفاقيات أوسلو.

ت. حدود الموضوع: الاستيطان وتأثيراته على التنمية السياسية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والكتب والأبحاث التي تناولت قضية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ومن هذه الدراسات:

1. الدراسة التي أعدها الكاتب "عبد الرحمن أبو عرفه بعنوان **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"** حيث تناول فيها الكاتب عناصر الاستيطان، كالأرض و الإنسان والمياه، ثم ناقش الكاتب إنشاء المستوطنات من خلال المؤسسات الاستيطانية الصهيونية.ركز الكاتب على الاستيطان في الضفة والقدس وتأثير ذلك على السكان الفلسطينيين.

تناول الكاتب أهم المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية مثل مشروع" ألون" ومشروع "شارون" بحيث تهدف هذه المشاريع إلى إقامة مدن إسرائيلية يهودية في الجزء الغربي من الضفة الغربية لتكون حاجزا بين مدن الضفة الغربية و المناطق الإسرائيلية، ثم افرد الكاتب

جزءاً من دراسته لدراسة أعداد المستوطنات والمستوطنين، بحيث يرى الكاتب انه من الصعب تحديد تلك الأعداد بسبب قلة البيانات الحقيقية التي تصدر بهذا الشأن من الجانب الإسرائيلي.

2. سلسلة **المجلات الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار"** والتي يحررها مجموعة من الباحثين والمثقفين الفلسطينيين، منهم الباحث سلمان ناطور، والدكتور علي الجرباوي وأنطوان شلحت وآخرون. تتناول هذه الدراسات بشيء من التحليل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وتطوره والآفاق المستقبلية للقضية الفلسطينية في ظل تنامي ظاهرة الاستيطان.

3. دراسة صدرت عن مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان **"الدولة الفلسطينية المستقلة"** من تحرير الدكتور أحمد سعيد نوفل رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك/ الأردن، وهي سلسلة ندوات شارك فيها العديد من الباحثين منهم: إياد البرغوثي، وفريد أبو ظهير، ونبيل عمرو، وآخرون.

ناقشت الدراسة موضوع" الدولة الفلسطينية المستقلة" في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط، وأهم المواصفات التي يجب أن تتصف بها تلك الدولة ومقوماتها، كما ناقش المحاضرون (السيناريوهات) المطروحة للحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

قدمت الدراسة إطاراً نظرياً في البداية حول فكرة الحل النهائي للقضية الفلسطينية، كما بينت الدراسة الخيارات الإسرائيلية حول فكرة إقامة دولة فلسطينية في إطار الاتفاق النهائي، كما قدمت الرؤى الفلسطينية للدولة الفلسطينية ومدى الانسجام بين كلا الرؤيتين وبين الموقف الدولي والأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها.

انتهت الدراسة بتقديم أفكار ورؤى حول إقامة الدولة الفلسطينية قدمها الدكتور أمين مشاقبة أستاذ العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، وقدم النصح للسلطة الوطنية الفلسطينية لدراسة المعيقات التي تعيق إقامة الدولة وخصوصاً الاستيطان الإسرائيلي وضرورة إنهائه لما يمثله من عقبة حقيقية أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

4. فصول من دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان:**"Cost of conflict in the middle east"**
الصادرة عن " "Strategec foresight group"

وقد أظهرت الدراسة مدى ازدياد أعداد المستوطنين في السنوات التي سبقت وواكبت وتلت اتفاقات أوسلو.

5. الدراسات التي تناولت الاستيطان من وجهة النظر القانونية وأهمها الدراسة التي أعدها الباحث ناصر الريس بعنوان" المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني" وقد تناول فيها المخالفات القانونية التي ترتكبها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من جراء ممارساتها الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية، كون هذه الأراضي محتلة، ولا يجوز للمحتل أن يسكن رعاياه في الأراضي التي تقع تحت سيطرته نتيجة الاحتلال العسكري.

6. مجموعة الأبحاث المنشورة على مواقع الانترنت، بالإضافة إلى الوثائق الصادرة عن مراكز الأبحاث وأهمها:

1. مركز الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/arabic/[1]

2. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار"[2]

http://www.madarcenter.org/index.asp

---

[1] مركز الزيتونة هو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في بيروت، في منتصف عام 2004، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل، ويُغطي مجالُ عملِهِ العالمين العربي والإسلامي لكنه يركز على القضية الفلسطينية، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع فلسطينية، وعلى دراسات الصراع مع المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، ويسعى المركز إلى بناء قاعدة معلومات واسعة، وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، والتعاون مع العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة.

[2] "مدار" مركز فلسطيني متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي. تأسس عام 2000 كجمعية أهلية بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ومقره في مدينة رام الله.

تجسدت متابعة "مدار" للشؤون الإسرائيلية، منذ تأسيسه، في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

3. معهد الأبحاث التطبيقية " أريج"[1] http://www.arij.org/

تلك الدراسات تناقش بالمجمل العام موضوع الاستيطان من زوايا ذات أبعاد إما قانونية بحتة أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد عملت الدراسة على توظيف تلك الأبعاد لبيان تأثيراتها على إمكانية قيام دولة فلسطينية في ظل وجود الاستيطان، مما يضيف جهدا جديدا للدارسين والباحثين.

[1] تأسست في عام 1990، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1994 تم إنشاء وحدة نظم المعلومات التي تقدم الخرائط والمعلومات الهامة حول المستوطنات في الضفة الغربية.

الفصل الثاني

مفاهيم الدراسة وإطارها النظري

المبحث الأول

مفاهيم الدراسة

المطلب الأول: مفهوم الاستيطان الإسرائيلي

يُعَد الاستيطان من أهم المنطلقات الفكرية الصهيونية وهو يقوم على فلسفتين هامتين هما:

1- طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، وهذه الفلسفة في الفكر الصهيوني كانت واضحة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام (1948).[1]

2- الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، تحت حجج دينية وتاريخية، وذلك بهدف تطبيق نظرية الإحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربية منطلقا من فلسطين.[2]

إن مفهوم الصهيونية للاستيطان يقضي بتجميع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية انطلاقا من الفكرة الصهيونية القائلة " أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضٍ وتسييجها"[3] وبناءً على ما ورد على لسان عضو الكنيست الإسرائيلي " يشعبا هوبن فورت" فإن الاستيطان الإسرائيلي يعني "اتخاذ بلد ما

---

[1] عبد العاطي صلاح الدين محمد، مقالة بعنوان، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام (1948م)، منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ:2007/2/21،أنظر الرابط،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817

[2] شحادة، مأمون، "عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق" نشرت على موقع أجراس العودة الالكتروني، بتاريخ: *2-02-2009* ، انظر الرابط،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=10&table=table_179

[3] الدنيا، محمد، دراسة بعنوان، استشراء آفة الاستيطان يهدد المستقبل الفلسطيني، بتاريخ: 8/10/(2002م)، على موقع مكتب الثورة للدراسات القاهرة، أنظر الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=10502147482005080923155

وطناً يسعى إلى القضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزء من الأرض أو كلها"[1].

وهذا بالضبط ما ينطبق على الوضع القائم في فلسطين سواء ما حدث عام (1948م) أو عام" (1967م)، إذ إن الاستيطان الإسرائيلي يمثل "واقعاً إحلالياً لمستوطنين وعسكريين إسرائيليين وإسكانهم في الأراضي التي تم احتلالها، وذلك باستخدام القوة العسكرية في مصادرة تلك الأراضي جبرا وقهرا، حيث يأخذ ذلك عدة أشكال منها الاقتصادي والعسكري أو الإسكان المدني"[2].

إن ما تحياه الضفة الغربية اليوم لا يخرج عن هذه الفلسفة، حيث تشهد هجمة استيطانية واسعة تفضي إلى إحلال المستوطنين مكان السكان الأصليين، وذلك من خلال محاولة تغيير التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا في الضفة الغربية.

المطلب الثاني: الضفة الغربية

هي ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بعد أن احتل الإسرائيليون الجزء الأكبر من فلسطين عام (1948م)، عندما خضعت الضفة الغربية للسيطرة الأردنية، بعد حرب (1967م) قامت الحكومات الإسرائيلية باحتلال هذه الأرض ليكتمل الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية الانتدابية.

تساوي أراضي الضفة الغربية 22% من أرض فلسطين الانتدابية، وقد أصدرت الأمم المتحدة قراري 242 و338 والتي تقضي بانسحاب "إسرائيل" من المناطق التي احتلتها عام (1967م).

---

[1] العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان،"الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس" منشورة على شبكة مؤسسة القدس الدولية بتاريخ: 15 /10/ 2008، أنظر الرابط،
http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=658

[2] دراسة بعنوان، "الاستيطان فى الفكر الإسرائيلي" منشورة على موقع كبريت الالكتروني، عدد 21، أنظر الرابط،
http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article1.asp.

قسمت الحكومات الإسرائيلية الضفة الغربية إلى "يهودا والسامرة" وطبقت عليها قانون الإدارة المدنية، وتهدف من ذلك إلى إبقاء الضفة الغربية كمنطقة متنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي أنها ليست محتلة.[1]

تبلغ مساحة الضفة الغربية (6209) كم2، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 3.06 مليون نسمة، وعلى اثر اتفاقيات أوسلو تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق(أ، ب ، ج)، حيث سلمت منطقة (أ) للسلطة الوطنية الفلسطينية لإدارتها بشكلٍ كامل، وتشكل ما نسبته 3% من مجموع الضفة الغربية، أما المنطقة (ب) فقد أدارتها السلطة فقط من الناحية المدنية، وهي تشكل ما نسبته 27% من مساحة الضفة الغربية، أما السيطرة الأمنية فكانت للحكومات الإسرائيلية، أما المنطقة (ج) فهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى الكتل الاستيطانية التي تضاعفت خلال سنوات التفاوض، وفي واقع الحال فإن الجيش الإسرائيلي يسيطر على 97% من الضفة الغربية، بينما يسيطر الفلسطينيون على 3% حسب الاتفاقيات الموقعة،[2] إلا أن الجيش الإسرائيلي أعاد احتلال كافة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية في عملية السور الواقي عام (2002م)، واستكملت سياسة نهب أراضيها بجدار الفصل العنصري ليحرمها من مساحات واسعة من الأرض.

المطلب الثالث: مدينة القدس

"القدسُ مدينةٌ عربيةٌ إسلاميةٌ مقامةٌ على بقعة جبلية من جبال القدس التي تمثل العمود ألفقري للأراضي الفلسطينية، وتقع المدينة على خط طول 35 درجة و13 دقيقة شرقا، وخط عرض 31 درجة و 52 دقيقة شمالاً، وترتفع نحو 750م عن سطح البحر الأبيض المتوسط ونحو 1150م عن سطح البحر الميت"[3].

---

[1] اشتية، محمد، **"موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"** ط2، البيرة، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2009، ص358.

[2] البابا، جمال، **"إعادة الانتشار بين الاتفاقيات الموقعة والتعنت الإسرائيلي"**، سلسلة دراسات وتقارير، صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس - مركز التخطيط، العدد (52) 1998. ص16-17

[3] المركز الجغرافي الفلسطيني، **"نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق"**، ط1، رام الله، 1998 ، ص11.

لذلك فهي تتمتع بموقع استراتيجي متميز،لأنها حلقة الوصل بين الجناح الآسيوي والجناح الإفريقي، كما تعتبر الجسر الواصل بين قارتي آسيا وأوروبا، لذلك شكلت هذه المكانة وهذا الموقع دوافع أساسية عبر التاريخ لتنافس الأمم للسيطرة عليها، لأنها تعتبر القلب للعالم ومركزه الاستراتيجي، فهي مفتاح التحكم بالقارات الثلاث: آسيا وأوروبا وإفريقيا.[1]

كما تحتل القدس مكانة خاصةً لدى أصحاب الديانات السماوية وبالذات عند المسلمين، فهي المحطة التي تربط الأرض بالسماء، فقد باركها الله تعالى في القرآن الكريم في أكثر من موضع، قال تعالى " سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير".[2]

وخصها النبي صلى الله عليه وسلم بأحاديث عديدة، فقال عليه الصلاة والسلام " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا".[3]

وتشكل القدس مركز الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فالإسرائيليون يحاولون اختلاق الذرائع والحجج الدينية لإثبات حقهم في فلسطين، إلا أن الدراسات التاريخية والنصوص الشرعية تثبت أن اليهود عبروا إلى فلسطين ولم يقيموا فيها إلا طارئين، بينما سكن العرب هذه الأرض منذ آلاف السنين، رغم أنها تعرضت لأكثر من 25 غزوة، بحيث انتهت كل غزوة إلى انتهاء الغزاة، وبقيت الأرض لأهلها الأصليين،[4] لذلك فإن احتلال "إسرائيل" لفلسطين وأقامتها للمستوطنات لا يعطيها الحق فيها مهما طال الزمن أو قصر.

كانت مساحة مدينة القدس داخل حدود البلدية (20,131) ألف دونم، منها (868) دونما مساحة البلدة القديمة، و(19,263) دونما خارج الأسوار،[5] إلا أنه بفعل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في حربين منفصلتين قسمت القدس إلى قسمين هما:

---

[1] أبو جابر، إبراهيم، **"القدس في دائرة الحدث"** ج1، أم ألفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ،1996ص32 -33.

[2] سورة الإسراء، الآية رقم 1

[3] حديث شريف متفق عليه، صحيح البخاري

[4] غانم، حبيب، **" القدس تاريخا وقضية"** ط1، بيروت، دار المنهل اللبناني، (2002م)، ص9.

[5] المركز الجغرافي الفلسطيني، **"نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق"**، مرجع سابق، ص13

القدس الغربية

احتلت "إسرائيل" هذا الجزء من القدس في الحرب التي خاضتها ضد الفلسطينيين عام (1948م) ، وسيطرت على ما يقارب (16,261) ألف دونم، أي ما يعادل 84.13% من مساحة المدينة وعملت على تغيير الوجه العربي من حيث البناء وأعداد السكان، وذلك من خلال تغيير المعالم العمرانية العربية واستبدالها ببناء حديث، وهدم بعض الأحياء العربية مثل حي المغاربة، وركزت الحكومات الإسرائيلية في هذه الفترة على البناء في الأراضي التي احتلتها خاصةً باتجاه الغرب، وأوجدت المراكز الحيوية في القدس الغربية مثل مبنى الكنيست والبنك المركزي ومتحف "إسرائيل"، لتحيل الجذب والمركز من القدس الشرقية إلى القدس الغربية.[1]

كذلك عملت على طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأرضهم واستبدالهم بالمستوطنين اليهود كي تضمن أغلبية يهودية فيها.[2] فقد أقيمت المدينة على أنقاض القرى والمدن الفلسطينية التي هدمتها إسرائيل عام (1948م) مثل لفتا ودير ياسين والمالحة. كانت نسبة اليهود في القدس حتى عام "(1948م)" 10% في حين كانت نسبة العرب تتجاوز ال84 %.[3]

القدس الشرقية

وتبلغ نسبتها 11.48% من مساحة المدينة، و4.39% ما سمته بالمنطقة الحرام،[4] احتلتها "إسرائيل" عام (1967م)، وأصدرت الكنيست قراراً يقضي بتوسيع حدود القدس، وكان هذا القرار على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كما ضاعفت عبر سنوات الاحتلال وما تزال من مساحة القدس عبر توسيع المستوطنات، وذلك بهدف تهويدها، ويشكل الاستيطان في القدس العقبة الحقيقية أمام مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد اشترط الفلسطينيون للعودة إلى مسار التفاوض بأن توقف الحكومة الإسرائيلية الاستيطان في الضفة

---

[1] المركز الجغرافي الفلسطيني، **"نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق"**، مرجع سابق، ص14

[2] غانم، حبيب، **" القدس تاريخا وقضية"** مرجع سابق، ص46

[3] جواد الحمد، مقالة بعنوان، "انعكاسات سياسة المصادرة والاستيطان الإسرائيلية على مستقبل القدس السياسي" نشرت بتاريخ، 2009/5/0 أنظر الرابط: http://www.mesc.com.jo/OurVision/2009/4.html

[4] المركز الجغرافي الفلسطيني، **"نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق"**، مرجع سابق، ص13

الغربية، إلا أنها لا تزال ترفض ذلك، وتستمر في أعمال بناء المستوطنات، لذلك يتطلب الأمر الآن جهدا فلسطينياً وعربياً ودولياً لوضع آليات حقيقية لمواجهة الاستيطان، وإجبار "إسرائيل" على لانصياع لقواعد القانون الدولي بهذا الشأن.[1]

إن أي نجاح فلسطيني في وقف الاستيطان وبأي طريقة كانت، يعني إضعاف الركائز التي تعتمد عليها "إسرائيل" لتنفيذ مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية، فهي تطمع من خلال الاستيطان إلى إقامة ما يسمى ب" "إسرائيل" الكبرى"، كما قررتها مؤتمراتها الصهيونية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة لا تتبنى التقسيم فيما يخص القدس والضفة الغربية، بل تتعامل معهما على أنهما كتلة جغرافية واحدة، إلا أنه عند الضرورة يتم تخصيص القدس كون الاستيطان في القدس يتخذ طابعا مغايرا أحيانا عنه في الضفة الغربية.

المطلب الرابع: جدار الفصل العنصري

هو الجدار الذي أقامته الحكومات الإسرائيلية بطول يقارب (1000كم) على ارتفاع ثمانية أمتار بهدف منع المقاومة الفلسطينية من التسلل للداخل الفلسطيني المحتل عام (1948م) وتقام عليه عدة بوابات بهدف دخول البضائع والأشخاص ضمن حواجز عسكرية ثابتة.

90% من الأراضي التي سيقام عليها الجدار هي من أراضي الضفة الغربية، بينما لا تشكل الأراضي التي سيقام عليها من داخل الخط الأخضر سوى 10% [2] بالإضافة إلى انه عزل ما يقارب (000 200) ألف فلسطيني من سكان الضفة الغربية، كما سيعزل (000 ، 200) ألف في القدس الشرقية المحتلة عن بقية الضفة.[3]

---

[1] عودة، خليل، وموسى، أحمد، مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان، **"الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس"**، *عقد في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، بتاريخ،* 12/12/(2002م).

[2] ابحيص، حسن، وعايد، خالد، "الجدار العازل في الضفة الغربية"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1 2010 ص13 نسخة الكترونية، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=137&a=80225

[3] المصري، هاني، مقالة بعنوان ***"بالامكان وقف بناء جدار الفصل العنصري"***، منشورة على ***مجلة صوت الوطن***، رئيس التحرير حنا عميرة، مطبعة أبو غوش، العدد 95 2003، ص18.

لقد هدد هذا الجدار قيام أي دولة فلسطينية مستقبلية، بحيث تصبح الضفة الغربية عبارة عن بستونات تغلقها متى شاءت من خلال إغلاق البوابات المقامة على المداخل الرئيسية.

المطلب الخامس: خريطة الطريق

مشروع أمريكي طرح من خلال اللجنة الرباعية عام (2002م)، بعد عامين من انتفاضة الأقصى، أعدت أمريكا هذه الخطة بعد الانتقادات الشديدة التي وجهت إليها نتيجة دعمها للجرائم الإسرائيلية في الضفة الغربية أثناء عملية الاجتياح الشاملة للضفة الغربية عام (2002م) (عملية السور الواقي)، كذلك قدمتها أمريكا للرأي العربي الرسمي وذلك أرضاء له للسكوت على حربها على العراق. كان من ضمن النقاط التي شملتها الخريطة إقامة دولة فلسطينية عام (2005م)[1]، وتطالب الحكومة الإسرائيلية بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام (2001م)، وتقوم بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله.

رحبت السلطة الفلسطينية بخارطة الطريق في الوقت الذي رفضتها الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وأبدى عليها شارون عدة ملاحظات، وها هي السنون مرت ولم تقم الدولة الفلسطينية، ولكن بقي الجانب الفلسطيني متمسكا بها أملاً منه في بعثٍ جديدٍ للمسار التفاوضي.[2]

المطلب السادس: اتفاق أوسلو

هو ما تم التوصل إليه من اتفاقيات نتيجة التفاوض المباشر والسري بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بزعامة إسحاق رابين في العاصمة النرويجية أوسلو،أعلن عن اتفاق إعلان مبادئ أوسلو في البيت الأبيض عام (1993م) وقعه كل من شمعون بيريس عن الجانب الإسرائيلي، ومحمود عباس عن الجانب الفلسطيني وذلك بحضور الرئيس ياسر عرفات، وإسحاق رابين رئيس وزراء "إسرائيل"، وبل كلينتون الرئيس الأمريكي.[3]

---

[1] اشتية، محمد، **"موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"** مرجع سابق، ص 306.

[2] المرجع السابق، ص 307.

[3] المرجع السابق، ص 18

لا يوجد في جلسات الحوار دعوة صريحة لإنهاء الاستيطان وتفكيك المستوطنات، وإنما تمت الإشارة إلى " التأكيد على وقف جميع النشاطات الاستيطانية"[1] الأمر الذي استغلته إسرائيل للمراوغة والتلاعب بالألفاظ واللجوء إلى طرق استيطانية جديدة كتضخيم المستوطنات القائمة بدلا من إقامة مستوطنات جديدة، وأن تبقى مسؤولية أمن المستوطنات والطرق المؤدية إليها بيدها، الأمر الذي الحق أضراراً كبيرةً بالموقف الفلسطيني وعزز الموقف الإسرائيلي تجاه الاستيطان، إما لجهة تعزيز حجم هذا الاستيطان على الأرض أو لجهة تحويله إلى حقيقة مترابطة جغرافياً وديمغرافياً بفعل الطرق الالتفافية أو لجهة وجود سابقة اتفاق لا ينُص على أن المستوطنات غير شرعية ويجب إزالتها[2].

رفضت إسرائيل الحديث حول القدس مطلقاً، وكذلك مناقشة الطرق التي تشقها حولها، رغم محاولة الوفد الفلسطيني طرح موضوع القدس في إعلان المبادئ لكن الموقف الإسرائيلي كان لا تفاوض على القدس.[3]

لقد أقرت الاتفاقيات تسليح المستوطنين تحت المراقبة الإسرائيلية،[4] في حين تم الاتفاق على نزع سلاح المقاومة ووصفها بالإرهاب، وحرمان الفلسطينيين الذين يتعرضون إلى الاعتداءات من قبل المستوطنين من امتلاك ما يدافعون به عن أنفسهم.

المطلب السابع: التنمية السياسية

التنمية:هناك عدة تعريفات للتنمية، وقد زخرت الكتب بها، ولكن الباحث في موضوع المفاهيم يكتفي بالإشارة إلى ما يخدم منهجية الدراسة وموضوعاتها.

---

[1] قريع، أحمد "**الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق** 1 مفاوضات أوسلو" بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005، ص8

[2] من خلال اطلاع الباحث على الكتاب السابق لا يوجد ما ينص على ضرورة تفكيك المستوطنات في الاتفاقيات الموقعة.

[3] قريع، أحمد **"الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، 1 مفاوضات أوسلو"**، مرجع سابق، ص436.

[4] المرجع السابق، ص 472

إن التنمية بمفهومها العام هي "ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع الجوانب من ثقافية واقتصادية واجتماعية وعلمية وتقنية وسياسية، وإن التنمية السياسية ليست إلا بُعدا من أَبعادها تربطها علاقة تفاعلية وتبادلية، وعلاقة تأثير وتأثر" [1] لذلك فإن التنمية "لا تعني الجانب السياسي فقط، بل تتعدى ذلك إلى البحث في الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية والأوضاع الثقافية والتربوية".

أما السياسة: فتعني "الأخذ بيد الإنسان باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة"[2].

التنمية السياسية

يُعَد مفهومها من المفاهيم الحديثة، حيث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استنبط هذا المفهوم من علم السياسة بحيث أصبح متداولاً في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية، فالوظيفة الأساسية التي ينتظر أن يؤديها هذا المفهوم هي الارتقاء بالأداء السياسي سواء على المستوى الفردي من خلال تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، أو الجماعات والأحزاب من خلال تطوير أفكارها، أو الحكومات من خلال بناء وتحديث المؤسسات السياسية وتطويرها، وتنظيم كافة العلاقات ما بين الفرد والحزب والحكومة بحيث تصبح هذه العناصر مكتملة ذات أداء فعال في المجتمع.[3]

لقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية السياسية، ووجدت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، ومن خلال تلك النظريات اشتقت عدة تعريفات للتنمية السياسية، سيأخذ منها الباحث ما يخدم منهجية البحث، ومنها ما قال به "الفرد ديامنت" أن التنمية السياسية

[1] شراب، ناجي صادق، "**التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**" ط2، مكتبة دار المنارة، ص127.

[2] الفريحات، غالب، "**على طريق التنمية السياسية**" ط1، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، (2002م)، ص45.

[3] مبيض، عامر، "**موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية مصطلحات ومفـــاهيم**" ط1 دمشـــق، دار المعارف للنشر، 2000، ص362.

هي العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القوة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم.[1]

ويرى البعض أن التنمية السياسية هي "حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي"[2] كما أنها "دالة في مستوى التنمية الاقتصادية الضروري لخدمة الحاجات المادية للشعب، ولدعم الانسجام بين الطموحات والاشباعات الاقتصادية"[3]. ومن هنا تظهر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وأن ضرب المقومات الاقتصادية للفرد والجماعة، يعني ضرب واحدة من أهم مقومات ومدخلات التنمية السياسية.

كما يرى علماء التنمية بان هناك علاقة وطيدة بين التنمية السياسية والنظام الاجتماعي، فالتنمية السياسية "دالة في النظام الاجتماعي الذي يسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية والحكومية".[4] أما (لوسيان باي) فهو يرى بأن التنمية السياسية تأتي كمقابل للدولة - القومية، لأن التنمية السياسية هي "العملية التي بموجبها تصبح المجتمعات دولاً قوية، سواء من حيث الشكل أو المكانة الدولية"[5].

إن هذه التعريفات تتفق مع العناصر الرئيسية التي تتناولها الدراسة، والتي تتلخص بالنواحي الإقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، مبينة التأثيرات التي ألحقها الاستيطان بالضفة الغربية سكاناً وأرضاً، لأنهما محور العملية التنموية في الضفة الغربية، لأن أي عملية تنموية يكون القصد منها إحداث تطور في المجالات السياسية وذلك للرقي بالمجتمع وزيادة قدراته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لأن العملية التنموية عملية مترابطة ومتشابكة ومتكاملة.

---

[1] علي، محمد، واحمد، إسماعيل، **"دور المثقفين في التنمية السياسية دراسة نظرية مع التطبيق على مصـــر"**، القـــاهرة، 1989، ص153.

[2] **غانم، السيد عبد المطلب**، "دراسة في: التنمية السياسية"، **القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص70.**

[3] **شراب، ناجي صادق**، " التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا"، **مرجع سابق، ص44.**

[4] **المرجع السابق، ص44.**

[5] **المرجع السابق، ص45.**

وعليه فإن الاستيطان الصهيوني يشكل عائقاً أساسياً من عوائق إحداث تنمية على الأرض إذ إن التنمية على الأرض الفلسطينية في ظل وجود الاستيطان هي عملية غير ممكنة عملياً بل مستحيلة، كون الاستيطان يتنافى مع مبادئ العدالة الكونية التي تقر بأن للبشر، لمجرد كونهم بشر، حقا أصيلا في العيش الكريم، ماديا ومعنويا، جسدا ونفسا و روحا، وأنه لا يمكن للفلسطينيين في ظل الاستيطان تحقيق الغايات الأساسية للإنسانية، وهي الحرية، العدالة والكرامة والرفاه الإنساني.

عدا عن ذلك فإننا لو نظرنا إلى تعريف "الفرد ديامنت" فإن أحد العناصر التي تعيق منح الفلسطينيين القوة من اجل تحقيق أهدافهم والمتمثلة بإنهاء الاحتلال، ونيل الاستقلال باقامة دولة فلسطينية، هو وجود الاستيطان في الضفة الغربية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن التنمية في ظل وجود الاستيطان، حتى لو كانت هناك بعض المحاولات للتنمية من قبل السلطة الفلسطينية، إلا أنه لا يحقق غايات وأهداف الشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

تشكل الأرض محور الصراع ما بين المحتل والشعب الذين يقع تحت الاحتلال، والوسيلة المثلى ليحقق المحتل أهدافه هي البدء في السيطرة على الأرض، وذلك من خلال إقامة المستوطنات، فالاستيطان من أخطر ميزاته أنه وسيلةٌ وهدفٌ في آنٍ واحدٍ، ويلجأ المحتل إلى وسائل مختلفة لتحقيق ذلك، فهو إما أن يقوم بشراء الأرض من ضعاف النفوس من السكان الأصليين، أو الاستيلاء على الأرض بالقوة بعد تزوير أوراق تثبت ملكيتها للمستوطنين، أو الاعتماد على الحجج الأمنية لمصادرة مساحات واسعة من الأرض لقربها من نقاط أمنية وعسكرية، كما كان الحال في جنوب إفريقيا والحالة الفلسطينية.

يلجأ المحتل إلى كافة وسائل السيطرة لتحقيق أهدافه، وقد أطلق البعض عليها "السيطرة العنصرية"، والتي تتمثل بما يلي: [1]

السيطرة الإكراهية: "وتتكون نتيجة لحتمية التصادم بين السكان الأصليين الذين يقاومون محاولات الاستيلاء على أرضهم، واستجلاب مهاجرين جدد لتوطينهم عليها، ونتيجة لكون المستوطنين أقلية عددية بالنسبة للسكان الأصليين، فينشأ لدى المستوطنين إحساس قوي بالحصار، لذلك هم يعتقدون بأن القوة هي اللغة الوحيدة التي يمكن التعامل بها" وهذا ما يقوم به المستوطنون في الضفة الغربية، على مدى سنوات الاحتلال، لذا فإنه من الملاحظ أنه كلما طال الزمن زاد المستوطنون من حدة كراهيتهم وعنفهم تجاه السكان الفلسطينيين، وهذا ما نشهده اليوم في الضفة الغربية.

السيطرة الأيديولوجية والفكرية: تتكون الرغبة عند الاحتلال بالسيطرة على عقول السكان الأصليين، خاصة عند إدراكها استحالة القضاء عليهم بالقوة العسكرية، لذلك عمل الاحتلال في الضفة الغربية على وضع حد لانتشار التعليم، وعمد إلى سياسة التجهيل من خلال الإغلاق

---

[1] حماد، مجدي، **"النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة "إسرائيل" وجنوب إفريقيا"** ط1،، بيروت دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981، ص163 -167.

المتكرر للمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى محاولاته المتكررة للتدخل في المناهج التعليمية، والهدف من ذلك هو إيجاد الإنسان الفلسطيني الذي يمكن أن يقبل بالاستيطان والاحتلال كأمر واقع.

السيطرة السياسية: يستخدم المحتل وسائل مباشرة وغير مباشرة لتحقيق سيطرته على السكان، فتارة يلجأ إلى منع الحريات العامة، ومصادرة الحقوق، وتارة اخرى تمنحهم بعض الحقوق والحريات من الناحية الشكلية، كما هو الحال في الحالة الفلسطينية، إذ سمح المحتل باجراء انتخابات عام 1976.

السيطرة الاقتصادية: يسعى المحتل من خلال الاستيطان إلى السيطرة على الاقتصاد وذلك من خلال سيطرته على الأرض ومواردها الطبيعية كالزراعة والمياه، كما يلجأ إلى توفير العمل للأيدي العاملة للسكان الأصليين في المستوطنات، ليجعل من اقتصاد السكان الأصليين اقتصاداً تابعا لاقتصاد المستوطنات، فقد وظفت "إسرائيل" موارد الضفة الغربية لخدمة المستوطنات، وهذا بحد ذاته يعطل الإرادة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، كما يعطل الإرادة الوطنية للدولة الفلسطينية بشكل عام، لان التبعية الاقتصادية تحرم الفلسطينيين من بلورة نظام اجتماعي يلبي احتياجات الفلسطينيين، ويحول دون قيام اقتصاد فلسطيني ذاتي[1].

من خلال ما سبق يمكن تفسير قيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإحكام سيطرتها على كافة نواحي الحياة في الضفة الغربية، لتفرض واقعاً جديداً من خلال الاستيطان، حتى تتهرب من كونها احتلالاً عسكرياً، وتظهر بمظهر صاحبة حق في هذه الأرض.

صحيح أن أي احتلال في العالم تكون مطامعه اقتصادية، وسياسية وحب السيطرة وفرض النفوذ، إلا أنها في الحالة الإسرائيلية مختلفة تماماً، فاليهود جاؤوا لفلسطين ليس حباً في استغلال الأرض فقط، بل كانت العقيدة القائمة على امتلاك الأرض، وطرد السكان الفلسطينيين، هي الدافع الحقيقي للاستيطان، حيث جاؤوا وهم يحملون شعاراً واضحاً " أرض بلا

[1] شراب، ناجي صادق، "**التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**"، مرجع سابق، ص92 -94

شعب لشعب بلا أرض"، لذلك يعتبر هذا الاحتلال من أخطر أشكال الاستعمار وأكثره تطرفاً وعنفاً.

ومن هنا فإنه في الحالة الإسرائيلية يصعب الفصل بين الاستيطان والاحتلال العسكري، فهما وجهان لعملة واحدة، وذلك لعدة أسباب منها:

أ. إن القوة العسكرية الإسرائيلية (الجيش) الذي يسيطر على الضفة الغربية يتكون في غالبيته من المستوطنين الذين يسكنون في الضفة الغربية. بحيث يعتبر كل مستوطن جندي احتياط، ويجب عليه أن يكون دائماً على أهبة الاستعداد لتلقي الأوامر العسكرية، كما يتوجب عليه أخذ إذن بالسفر إلى الخارج، وإذا استدعي للتجنيد عليه أن يلبي فوراً حتى لو أدى ذلك إلى تشويش حياته الخاصة.[1]

ب. يوفر الجيش الإسرائيلي الحماية الكاملة للمستوطنين المقيمين في الضفة الغربية.

ت. يشكل المستوطنون جيشاً كاملاً من خلال امتلاكهم للسلاح الشخصي، في حين يحظر على الفلسطينيين حتى حمل السلاح الأبيض.

ث. تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية الوسيلة الإسرائيلية لتهويد الأرض وتوسيع الحدود وذلك من خلال توسيع رقعة المستوطنات، فهي مستوطنات عسكرية.[2]

ج. تمارس "إسرائيل" من خلال الاستيطان سياسة القهر والترحيل للسكان الفلسطينيين، ويتمثل ذلك من خلال الاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون على الأرض والسكان.

ح. إن قادة في الحكومات الإسرائيلية والجيش هم من المستوطنين الذين يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية، فيهود براك والذي شغل منصب رئيسٍ للوزراء ووزيرٍ للدفاع، هو

---

[1] مناع، عادل، وبشارة، عزمي، **"دراسات في المجتمع الإسرائيلي"** مركز دراسات المجتمع العربي في "إسرائيل" 1996 ص41

[2] قيطة، محمد أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مكتبة ومطبعة دار المنارة، ص147.

من سكان مستوطنة "كوخاف يائير" القريبة من قلقيلية، كما أن عشرة وزراء في حكومة نتنياهو (2009م)، هم من سكان المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية.[1]

لقد حاولت "إسرائيل" من خلال ذلك إعطاء الصفة القانونية للمستوطنات، كذلك فإن ذلك يؤكد أن هناك تداخلاً واضحاً في المجتمع الإسرائيلي فلا يكاد يكون هناك فرق بين عسكري ومستوطن فهي دولة استيطانية عدائية بامتياز. لذلك يمكن أن يطلق على هذه الدولة أنها معسكر مسلح سواء من خلال الجيش النظامي والذي يضم بداخله فئات المستوطنين، أو من خلال جيش المستوطنين الذين يحملون السلاح ويقتلون به أبناء الشعب الفلسطيني، وهذا واضح من خلال تصريحات زعماء الصهيونية من أمثال بن غوريون الذي دعا إلى تنظيم الأجهزة المدنية الإسرائيلية وفقا لما تتطلبه الأجهزة العسكرية الحربية.[2]

إن هذه النظرية ما زالت قائمة على مدى تعاقب الحكومات الإسرائيلية، فأي عمل يقوم به المستوطنون ضد الفلسطينيين يتم تبريره، فوزارة الخارجية الإسرائيلية وظيفتها تبرير ما تقوم به وزارة الحرب، وتسويقه دولياً كما جرى في الاجتياح الشامل للضفة الغربية عام (2002م) أو حرب (2008-2009م) على قطاع غزة، كما أن هناك تغلغلاً واضحاً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤكد أن الاستيطان الإسرائيلي بتركيبته المدنية يحتوي على مظاهر عسكرية.

إن بيان هذه العلاقة الوطيدة بين هذين المسميين الاستيطان والاحتلال مهم جداً لتحديد كيفية التعامل مع الاحتلال الاستيطاني سواء من الناحية التفاوضية أو من ناحية المقاومة.

---

[1] التفكجي، خليل، مقالة بعنوان، "محاولة لإضفاء الشرعية القانونية على الاستيطان عشرة أعضاء كنيست جـــدد يقطنـــون مستوطنات الضفة الغربية" منشورة على موقع جريدة فلسطين بتاريخ، 2009/2/14، أنظر الرابط،
http://www.felesteen.ps/index.php?action=showdetail&nid=44976

[2] حماد، مجدي، **"النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة "إسرائيل" وجنوب إفريقيا"** مرجع سابق، ص 222 -223.

الفصل الثالث

دوافع الاستيطان والمواقف الدولية منه

الفصل الثالث

دوافع الاستيطان والمواقف الدولية منه

انطلقت الحركة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية من عدة منطلقات، وحرَّكَتْها للسيطرة على الأرض عدة دوافع، وقد روجت الحركة الصهيونية لدوافعها الاستيطانية بشكلٍ منتظم، سواء على صعيد الثقافة الداخلية للمستوطنين بإقناعهم بأن هذه الأرض هي ارض الآباء والأجداد، أو في المحافل الدولية من خلال حصولها على اعتراف دولي بدولة لها في فلسطين، رغم أنها لا تمتلك أية مقومات حقيقية لتلك الدولة، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية، فدوافع الحركة الصهيونية تهدف إلى إثبات الحق لها في الأرض، وهذا بطبيعة الحال على حساب الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه التاريخية، مما جعل المواقف الدولية متباينة فيما يخص موضوع الاستيطان.

المبحث الأول

دوافع الاستيطان

تُعَد دراسة ظاهرة الاستيطان ومعرفة دوافعه من أهم أسس معرفة آثاره ومخاطره، وبالتالي وضع الخطط لمواجهته، ذلك أن الجهل بالظاهرة وعدم معرفة أسبابها ودوافعها ومخاطرها وتشخيصها بالشكل الجيد يؤدي بالتأكيد إلى خطأ في وضع العلاج، وبالتالي فإن إمكانات التشافي ضعيفة إن لم تكن مستحيلة، لذلك يجب أن نضع بين أيادي القراء الأعزاء من الأجيال القادمة أن الاستيطان الصهيوني لفلسطين يختلف تماماً عن كافة احتلالات العالم واستعماره للبلدان، فما من دولة استولت على فلسطين إلا وزالت سواء الفرنجة أو الانجليز، رغم طول المدة التي مكثوها في فلسطين وبيت المقدس، وهذا قد نعزيه إلى أنه لم تكن أي من الدول الاستعمارية التي استولت على فلسطين تدعي أنها صاحبة حق في هذه الأرض، وأن أية دوافع غير نهب الخيرات وإضعاف الخصم غير موجودة، وبانتهاء الأهداف انتهى تواجد تلك القوى الاستعمارية.[1]

هذه الحقيقة تدفعنا لدراسة الواقع بشكلٍ جيد والإعداد لمرحلة نخطط فيها ولو لأعوام قادمة، ذلك أن الهدف الذي نسمو ونتطلع إليه أكثر أهمية وقدسية من الهدف الذي حاولت الحكومات الإسرائيلية تحقيقه بدوافع مبنية على أوهام تاريخية، فإذا كانت الحركة الصهيونية قد خططت للاستيلاء على فلسطين منذ أكثر من قرن وسخرت كل وسائلها المادية والإعلامية لتحقيق ذلك، فالسؤال المركزي المطروح على أبناء الأمتين العربية والإسلامية اليوم وأمام الأجيال القادمة من أبناء هذا الشعب : أليس من حقنا أن نبدأ بالتخطيط والإعداد لاسترداد هذه الأرض؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن ليس ثمة علاقة بين ترتيب هذه الدوافع، فقد يكون دافع في منطقة ما يتقدم ويختلف عنه في منطقة أخرى، فقد يكون دافع الاستيطان في الخليل يختلف عنه في الأغوار، إلا أنها بمجملها تكمل بعضها بعضا، وهذه الدوافع هي:

---

[1] منصور، جوني، **"الاستيطان الإسرائيلي"** مرجع سابق ص 16.

المطلب الأول: الدوافع التاريخية والدينية

لم تخف الحكومات الإسرائيلية المنطلقات الدينية في حربها المستمرة على الأراضي الفلسطينية، فالفكر السياسي الإسرائيلي يقوم على ضرورة إيجاد دولة يهودية نقية يجتمع فيها كافة يهود العالم، لذلك فقد سعت وما تزال إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، لاستيعاب المهاجرين الجدد.

تُعد أفكار اليمين الإسرائيلي وأحزابه هي الأكثر تطرفاً في نظرتها للأراضي الفلسطينية، بحيث تعتبرها جزءاً من الأراضي اليهودية الكاملة، وإن المستوطنين في الضفة الغربية يؤدون مهمةً وطنيةً ودينيةً مقدسةً، كونهم اختاروا العيش في الضفة الغربية بدلا من تل أبيب وغيرها، وهم يتحملون الظروف القاسية التي قد يتعرضون لها، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم امتداداً لدولة "إسرائيل" الكبرى.[1] وأن أرض "إسرائيل" تمتد حيث يصل آخر جنودها، وأن الأراضي الفلسطينية في نظر هؤلاء هي أراضٍ محررة، وبالتالي فإن من حقهم الاستيطان في أي بقعة فيها، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك.[2]

قد يكون للصهيونية العلمانية جهود واضحة في قضية الاستيطان في الضفة الغربية، ولكن من الواضح أن الفترة الأخيرة شهدت تحولاً لصالح اليمين الإسرائيلي، فهناك عشرات الآلاف من المستوطنين الذين يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية هم من المستوطنين القوميين المتدينين، حتى أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى بدؤوا يتجهون نحو الفكر القومي الديني، وينجذبون تدريجياً نحو المستوطنين المتدينين.[3]

يتضح تركيز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إعطاء البعد الديني للاستيطان من طبيعة المستوطنات القائمة، حيث تشير التقارير والإحصاءات أن المستوطنات الريفية المقامة في الضفة الغربية والبالغة 99 مستوطنة في عام (2007م) تقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

---

[1] منصور، جوني، **"الاستيطان الإسرائيلي"** مرجع سابق، ص 159.

[2] المرجع السابق ص159.

[3] تقرير الشرق الأوسط رقم 89، "اليمين الديني في "إسرائيل" وقضية المستوطنات"، صادر بتاريخ 2009/7/20. منشورة على موقع أنظر الرابط، http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228

1- 38 مستوطنة ذات طابع ديني، ومن ابرزها مستوطنة كريات اربع المقامة على اراضي مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، ومعاليه أدوميم في القدس، ومستوطنة عمنوئيل المقامة على اراضي قرى دير استيا وجينصافوط غربي مدينة نابلس.

2- 36 مستوطنة ذات طابع علماني.

3- 8 مستوطنات مختلطة.

ومن القراءة المبدئية لهذه الإحصاءات نجد أن الغالبية الواضحة في هذا القطاع من المستوطنات تشكل المستوطنات الدينية الأكثرية خاصةً إذا ما علمنا أن أعداد المستوطنين القاطنين في المستوطنات الدينية (33،329) ألف مستوطن،[1] وهذا يساوي ثلاثة أضعاف القاطنين في المستوطنات ذات الطابع العلماني البالغ عددهم (10،496) آلاف مستوطن،[2] على الرغم من التقارب في أعداد المستوطنات.

يتمتع هؤلاء المستوطنون باهتمام واضح من قِبَل الحكومات الإسرائيلية، إذ إن ما يحصلون عليه من صلاحيات ووزن سياسي في الحياة العامة الإسرائيلية يفوق وزنهم العددي، ويتضح ذلك من خلال المعطيات التالية:

1- يحتل عدد كبير منهم مواقع قيادية في الجيش الإسرائيلي، فالمتدينون يشكلون 60% من الضباط في الوحدات القتالية، ويشكلون نسبة 70% من ألوية المشاة المختارة، وتصل نسبتهم إلى 75% من الوحدات الخاصة،[3] والأخيرة تختص بتصفية المقاومين الفلسطينيين في المدن الفلسطينية.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، ، رام الله، التقرير الإحصائي السنوي، 2007 2008 ص35.

[2] المرجع السابق، ص 35

[3] "المتدينون يسيطرون على الوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي"، خبر منشورة على موقع الشرق الأوسط الالكتروني، بتاريخ: 2010/2/5، أنظر الرابط،

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=555907&issueno=11392

2- يتبوأ عدد منهم مناصب قيادية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

3- يشارك عدد منهم في القطاعات المهمة مثل التعليم والقضاء.

4- لهؤلاء تأثير واضح في تشكيلات الحكومات المتعاقبة، إذ أنهم يلعبون دوراً مهماً في الائتلاف الحكومي الحالي لعام (2009م).

5- يمثل هؤلاء قاعدة دعم للآراء المتشددة داخل أية حكومة، خاصةً فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، أو فكرة تجميد المستوطنات أو تفكيكها.

6- يتمتع هؤلاء بأعلى معدلات المواليد، ففي حين أن معدلات الولادة عند العلمانيين 2.5 لكل عائلة، فإن النسبة تصل عند هؤلاء 6 أفراد للعائلة، وبالتالي فإن أعدادهم بازدياد مستمر في مستوطنات الضفة الغربية.[1]

7- يتخرج معظم جنودهم في كليات دينية، وبالتالي هم يتلقون أوامرهم من الحاخامات، الذين يحرضونهم على عدم التجاوب مع الأوامر العسكرية القاضية بإزالة بعض البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وعدم استخدام القوة في مواجهة المستوطنين الذين يمارسون سياسة الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين.

8- في حكومة نتنياهو الحالية (2009م) يحتل هؤلاء خمس مقاعد في الكنيست، مما يؤكد دورهم وتأثيرهم البارز في المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة وفي الحياة الإسرائيلية العامة.[2]

وإنه لمن المفيد في هذا المجال أن نشير إلى ما كان يوصي به الحاخامات الجنودَ في الحرب الأخيرة على قطاع غزة عام (2008-2009م)، إذ كانوا يرسخون في أذهانهم بأن هذه حرب دينية مقدسة تستهدف قتل "الأغيار"، أي "كل من هو ليس يهودياً، وكانوا يوزعون عليهم

---

[1] **"اليمين الديني في "إسرائيل" وقضية المستوطنات"** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

الكتب المقدسة قبل الدخول إلى الحرب،[1] كذلك فإن المشاهد المتتالية على شاشات التلفزيون للجنود وهم يؤدون صلواتهم أمام الآليات التدميرية ليحصلوا على البركة وهم يقومون بمهامهم الإجرامية ضد الشعب الأعزل.

إن من استبعد البعد الديني عن الصراع فقد جانب الصواب، وجافى الحقيقة، إذ إن تصريحات كبار قادة الحكومات الإسرائيلية منذ عام (1967م) وحتى اليوم تؤكد على استمرارها في منطلقاتها الفكرية والدينية في صراعها مع الفلسطينيين، وليس أوضح مما ردده الجنود الإسرائيليون عام (1967م) أثناء دخولهم ساحات المسجد الأقصى المبارك، "حط المشمش عالتفاح دين محمد ولى وراح" [2] وكذلك قول الحاخام "تسيفي يهودا كوك" وهو يوجه كلامه لطلاب المدارس الدينية في المستوطنات "لكل قواتنا التي خلقت للإيمان بالتوراة والبلاد، أن يساعدوا في السيطرة الفورية على المواقع الحيوية، كما قام بذلك ملكنا المقدس داود الذي تحققت في عهده انتصارات "إسرائيل"، ومن أجل شعبنا، ومن أجل مدن إلهنا، مطلوب منا وإلى الأبد احتلال كل نقطة في البلاد، والاستيطان بها، وهو الأمر الذي أمرنا به الرب ووجهنا إليه".[3] وتكرر ذات المشهد في الحرب الخيرة على غزة حيث قال زعيم حزب شاس المتطرف "ايلي يشاي": " في النهاية ستنتصر التوراة".[4]

لم يغب هذا البعد عن الذهنية الصهيونية الحالية والمتمثلة بالقيادة السياسية لحكومة نتنياهو، فقد جاء في خطاب نتنياهو الأخير بتاريخ (2009/6/14م) ما يؤكد سيطرة الدوافع الدينية على العقلية اليهودية، حيث يقول "إن صلة الشعب اليهودي بأرض "إسرائيل" مستمرة منذ

---

[1] محرر جريدة السياسي الالكترونية، مقالة بعنوان "مثالية الجيش الإسرائيلي في حربه الدينية" منشورة على موقع الجريدة الالكتروني بتاريخ، 2009/3/20، أنظر الرابط،
http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=21767

[2] صالح، محسن محمد "القضية الفلسطينية خلفياتها و تطوراتها حتى سنة (2001م)" منشور على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، أنظر الرابط، http://www.palestine-info.info/arabic/books/d_mohsen/un4.htm

[3] الدار،عكيفا، زرطال، عديت كتاب "أسياد البلاد المستوطنون ودولة "إسرائيل" (1967م) - (2001م)"، ترجمة، عليان الهندي، منشورة على موقع آفاق، أنظر الرابط، http://www.alsbah.net/afaq/num14/p8.htm

[4] التلاوي، أحمد: مقالة بعنوان، "غزة.. الصهاينة في حرب دينية" منشورة على موقع الإخوان المسلمون الالكتروني بتاريخ،2009/1/21، انظر الرابط،
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44522&SecID=454

(3,500) عام. ويهودا والسامرة، الأماكن التي سار فيها إبراهيم واسحق ويعقوب، وسليمان... هذه ليست أرضاً غريبة إنها أرض آبائنا"[1].

لقد حاول المستوطنون السيطرة على بعض المدن الفلسطينية كالخليل، والقدس، بهدف الضغط على الفلسطينيين للرحيل، وإقامة "إسرائيل" الكبرى على أرض يؤمنون بأنهم يرتبطون بها دينياً، ويؤمنون بفكرة تجميع اليهود وقدوم المسيح، وهذا الدافع ينبغي على الفلسطينيين إدراك أبعاده الحقيقية وتأثيره على طبيعة الصراع القائم بين الجانبين، وذلك حتى يبني الفلسطينيون سياساتهم على أسس تواجه هذا التحدي العقائدي الذي يدعيه المستوطنون في أحقيتهم في العيش على هذه الأرض مقابل طرد الفلسطينيين منها كما هو الحال في القدس، حيث تجري مخططات وسياسات تهويد القدس وتفريغها من سكانها الفلسطينيين.

لقد أصبح البعد الديني أهم وأبرز معالم السياسة الإسرائيلية، ويظهر ذلك جلياً في المطالبة الإسرائيلية المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة، هذا الشعار القديم الجديد يهدف في بعده السياسي إلى عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العيش على أرضهم، وإنما يتم التعامل معهم على أنهم أقلية تعيش على أرض الغير، وهذا يعطي الحق للاحتلال طردهم من هذه الأرض، لذلك فإن الاعتراف بيهودية الدولة هو مطلب صهيوني له بعد ديني يفضي إلى مطلب سياسي.

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية

سعت "إسرائيل" من خلال شبكة الاستيطان الممتدة على كافة الأراضي الفلسطينية إلى تحقيق أهداف أمنية، وهذا واضح من خلال اختيار مواقع الاستيطان، والنقاط العسكرية في المرتفعات، وكذلك الحواجز المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية، وجاء الجدار الفاصل ليؤكد هذا الدافع، وهذا لا يلغي الدوافع الأخرى للاستيطان.

---

[1] نتنياهو، بنيامين "خطاب في جامعة بار إيلأن في تل أبيب" منشورة على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشـــارات بتاريخ 2009/6/14 أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=92841

لقد أطلقت "إسرائيل" على بعض المستوطنات المزروعة في الضفة الغربية خاصةً في منطقة الأغوار بالمستوطنات الأمنية،[1] فقد أقامت سلسلة من المستوطنات على طول الحدود مع الأردن، وحجتها في ذلك إقامة حاجز استيطاني لمنع أعمال المقاومة خاصةً في منطقة الأغوار مع الأردن، أو المستوطنات الواقعة في المنطقة الفاصلة بين الضفة الغربية المحتلة عام (1967م)، والمحتلة عام (1948م).[2]

كما أن هذه الإجراءات الأمنية القاسية جداً في الضفة الغربية تهدف إلى خلق حالة من الرعب والخوف والقلق عند الفلسطينيين، وبالتالي تهدف إلى النيل من معنوياتهم مما يدفع بعضهم إلى اليأس من إعمار الأرض والوصول إليها خوفاً من إرهاب المستوطنين، وكذلك اليأس من المقاومة وذلك نتيجة العنف الذي ترد به على كافة أشكال المقاومة التي يقوم بها الفلسطينيون، مما يدفع البعض إلى الهجرة وهذا في النهاية لصالح الأهداف الأمنية الإسرائيلية.[3]

لقد قسم الاستيطان الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

1- منطقة أمنية شرقية على امتداد الأغوار بحيث تفصل 22% من الضفة الغربية، وتضم هذه المنطقة ما يقارب 40 مستوطنة، بالإضافة إلى المواقع العسكرية المنتشرة في الأغوار.

2- المنطقة الأمنية الغربية وتفصل ما نسبته 23% من الضفة الغربية.

3- منطقة الوسط الفلسطيني أي منطقة المدن والتجمعات الفلسطينية الكبرى وتبلغ مساحتها ما يقارب 55% من مساحة الضفة الغربية،[4] مع العلم أن هذه المنطقة أيضاً مقسمة إلى عدة مناطق بفعل الحواجز العسكرية المنتشرة فيها.

---

[1] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** ط1، نابلس، دار الريان للطباعة، (2001م)، ص 124.

[2] الهندي،عليان، **"سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي"** شؤون المنظمات الأهلية، (2002م)، ص55 -56

[3] قيطة، محمد أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مرجع سابق، ص54.

[4] مركز البراق للبحوث والثقافة **"قضايا فلسطينية"** ***مجلة فلسطين***، البيرة، 2004 ص7

4- أما مدينة القدس فقد تم عزلها بالكامل عن محيطها العربي في الضفة الغربية، ومُنع الفلسطينيون من الوصول إليها تحت ذرائع الأمن الإسرائيلي، خاصةً في الانتفاضة الثانية فقد تم إغلاق كافة المنافذ للمدينة، ولم يَعُد الفلسطينيون من الضفة الغربية يستطيعون دخولها وذلك بسبب الحواجز العسكرية الثابتة المقامة على كافة مداخلها، كما أن المستوطنات والجدار طوقت المدينة من كل ناحية، حتى أن المدينة المقدسة خسرت ما يقارب 90% من أراضيها لصالح المشروع الاستيطاني، كما عزلت حوالي (100,000) ألف من الفلسطينيين المقدسيين عن مدينتهم، وحوالي (24,000) ألف فلسطيني مقدسي عزلتهم عن الضفة الغربية.[1]

يشكل الهاجس الأمني للاستيطان خطرا على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويبدو ذلك واضحاً من الإجراءات المشددة على الحواجز العسكرية والتي تعيق الحياة العامة للسكان، وبالتالي إلحاق الضرر بهم على كل الأصعدة كما ستبين الدراسة لاحقا.

المطلب الثالث: الدوافع السياسية

ليس من المبالغة القول بأن الحكومات الإسرائيلية تهدف من دوافعها السابقة إلى تحقيق هدف سياسي يضمن لها إقامة دولة "إسرائيل" الكبرى) التي قامت عليها الفكرة الصهيونية، يقول موشيه سنيه رئيس قيادة الهاغاناه عام (1943م)، "الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين، ولذلك يجب أن نسعى في آنٍ واحدٍ لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد، أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طبغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد، والقدرة على الدفاع الفعال عنه، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة"[2]. لذلك فإن الاستيطان في الضفة الغربية يخدم الأهداف السياسية الإسرائيلية،

---

[1] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، **"وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري"**، مرجع سابق، ص21

[2] العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان،**"الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس"** مرجع سابق.

فبدونه سيجعلها مجرد جيش احتلال، أما بالاستيطان والاستيلاء على الأرض، وفرض سياسة الأمر الواقع، فإنها تسعى إلى رفع هذه الصفة الاحتلالية عنها.[1]

لقد بدت الأهداف والدوافع السياسية للاستيطان الإسرائيلي للضفة الغربية واضحة للعيان وذلك من خلال التوزيع الجغرافي له، فأشكال الاستيطان المختلفة إنما هي في النهاية تخدم الهدف السياسي من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية، والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض الفلسطينية، وخنق التجمعات السكانية الفلسطينية، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني،[2] وهذه أهداف سياسية بامتياز، إذ يستحيل مع وجودها الحديث عن حلول سلمية مستقبلية تفضي لقيام دولة فلسطينية في ظل هذا الوضع الذي تفرضه المستوطنات، كما أن شبكة المستوطنات المتواصلة ذات الكثافة السكانية التي تسعى إلى زيادتها باستمرار إنما يخدم الهدف السياسي الاستراتيجي لها، وهو قيام دولة "إسرائيل" الكبرى بعاصمتها القدس الموحدة، والإبقاء على الضفة الغربية مقسمة إلى أقسام يستحيل معها قيام دولة فلسطينية.

المطلب الرابع: الدوافع الاقتصادية

سنت "إسرائيل" الكثير من القوانين غير القانونية أصلا التي تسمح لها بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومنها القانون الذي وضعته الكنيست الإسرائيلي عام 1980 والذي ينُص على "أن "إسرائيل" هي المالك القانوني لجميع الأراضي الواقعة في الضفة الغربية وغزة والتي ليست أملاكاً خصوصية" [3] ولكن الأمر لم يقف عند حدود تلك الأرض فطوال السنوات الماضية استولت "إسرائيل" على آلاف الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين.

لم يكن المستوطن القادم من أقصى بلاد العالم ليقبل بالعيش في أعالي جبال الغور الملتهبة ما لم توفر له الحكومة الإسرائيلية عيشاً رغيداً والمتطلبات الأساسية للعيش، من أجل ذلك تحاول السيطرة على كافة الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية خاصةً فيما يتعلق بالمياه

---

[1] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق ، ص128.

[2] "الاستيطان الإسرائيلي" مقالة بعنوان منشورة على شبكة كبريت الالكتروني، العدد 21، أنظر الرابط، http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article7.asp

[3] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق ، ص 38.

والمنتوجات الزراعية، وهذان العنصران يشكلان نظرية الاستيطان في الضفة الغربية إذ إن "إسرائيل" تسيطر على 68% من مخزون مياه الضفة الغربية.[1]

"وفضلاً عما تقدّم، تزدهر الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية ازدهاراً ملحوظًا، حيث يستغل المستوطنون ما يقرب من (90,000) ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في هذه المستوطنات في أعمال الزراعة، كما خصصت السلطات الإسرائيلية ما نسبته 34% من الأراضي في 16 مستوطنة كبرى لأغراضِ الزراعة، وتعتمد المستوطنات الإسرائيلية المقامة في منطقة الأغوار على وجه التحديد على الزراعة، وفي هذا السياق، تعُرِّ ف الخطط العامة التي يتبناها عدد كبير من هذه المستوطنات معظم المناطق التابعة لها باعتبارها أراضي زراعية، وفي حالات كثيرة، تتجاوز المساحات الواسعة التي يفلحها المستوطنون الحدودَ البلدية المقرَّرة للمستوطنات التي يقيمون فيها، وبالتالي، يستهلك سكان المستوطنات المقامة في منطقة الأغوار والذين يبلغ عددهم (9,600) مستوطن، رُبع كمية المياه التي يستهلكها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية مجتمعون والذين يصل عددهم إلى (5 2) مليون نسمة".[2]كما تنتج المستوطنات كميات كبيرة من المواد الغذائية الرئيسية والتي يتم إدخالها إلى السوق الإسرائيلية مثل البطاطا والبصل، بالإضافة إلى منتجات زراعية تصدرها للخارج مثل الزهور، والتمر، والعنب.[3]

أياً كانت دوافع الاستيطان في الضفة الغربية إلا أن الفلسطينيين ينظرون إلى المستوطنين على أنهم الوجه الحقيقي للاحتلال، وذلك كونهم اغتصبوا الأرض بقوة الحرب وفرض الأمر الواقع، وهم الوسيلة التي يستخدمها النظام السياسي الإسرائيلي دائماً لتوسيع الحدود، وتهويد الأرض والمقدسات، بالإضافة إلى ذلك فإن الفلسطينيين لا يفرقون بين المستوطنين الذين جاؤوا بدوافع اقتصادية أو سياسية أو دينية، فكلهم يمارسون على الأرض سياسة القتل والتخريب والسيطرة، ووضَعَهم الجيش والحكومات فوق القانون، وهم في غالب

---

[1] وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، "الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية" 2000، ص24، منشورة على الموقع الالكتروني، انظر الرابط، www.minfo.gov.ps/Docs/Envir-settle.doc

[2] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، **"الأعمال والمشاريع التجارية الاستعمارية القائمة في المستوطنات الإسرائيلية"** 2010، نسخة مصورة "PDF"

[3] المرجع السابق

الأحيان يأخذون القانون بأيديهم، وهم يسيطرون على أغنى المناطق الفلسطينية سواء من حيث الزراعة والمياه، أو من حيث المواقع الجغرافية والإستراتيجية، وهذا يوحي بأن استمرار وجودهم في الضفة الغربية سيشكل نقطة احتكاك دائمة بين الطرفين واستحالة التعايش بينهما في ظل التسوية السياسية، لأن استمرار وجودهم في الضفة الغربية يعني استمرار وجود الاحتلال.

كما أن هذه السياسات تحول دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في كامل الضفة الغربية وعاصمتها القدس الشريف، ولا تأبه بحق الفلسطينيين ولا بقوانين الأمم المتحدة وقراراتها، وإنما تدور أفكارها السياسية حول إيجاد دولة يهودية نقية تضم جميع اليهود في العالم، ولتحقيق ذلك تتفق الأحزاب الإسرائيلية سواء اليمينية منها أو اليسارية على ضرورة استيعاب أكبر عدد ممكن من يهود العالم في الضفة الغربية وبالتالي السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض.

كما سعت إلى إضفاء الشرعية على المشروع الاستيطاني من خلال إقناع الرأي العام العالمي بأن هناك احتياجات أمنية لإقامة الكثير من المشاريع الاستيطانية وبالذات فيما يخص الجدار وبعض المستوطنات الحدودية، كذلك الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية.

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى إطلاق مصطلح المستوطنات الرسمية أو الشرعية على المستوطنات التي تحصل على موافقة المؤسسة السياسية الإسرائيلية، بينما تطلق على البعض الآخر المستوطنات العشوائية والتي يتناولها بعض السياسيين الدوليين منهم أو حتى الفلسطينيين أنفسهم تحت مصطلح المستوطنات غير الشرعية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا مصطلح مغلوط إذ لا معنى للحديث عن مستوطنات شرعية في فلسطين بشكلٍ عام وفي الضفة الغربية بشكلٍ خاص وذلك لعدة أسباب:

1. لا يوجد في العالم رجل قانون يستطيع أن يعطي الاستيطان صفة شرعية أو قانونية، وهذا لسبب بسيط جداً، إذ إن الاحتلال نفسه هو حالة مؤقتة ولا يجوز للمحتل أن يسكن رعاياه

في الدولة التي يقوم باحتلالها أياً كان السبب وذلك ضمن اتفاقيات جنيف ومعاهدة لاهاي وميثاق الأمم المتحدة.[1]

2. إن كافة المستوطنات القائمة على الأرض الفلسطينية هي مستوطنات غير شرعية لأنها تقوم على الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، وتقوم أيضاً على طرد السكان الأصليين وإحلال المستوطنين بدلا منهم، وهذا يخالف مبادئ القانون الدولي، الأمر الذي يتطلب من السياسيين عدم استخدام هذا المصطلح المغلوط في القاموس السياسي فيما يخص الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين التاريخية، أو على الأقل في الضفة الغربية.

[1] السفاريني،علي، مشاركة في مؤتمر منشور، **"الاستيطان تحدي السلام"** مرجع سابق، ص32 -33.

المبحث الثاني

المواقف الدولية من الاستيطان

لقد سعت الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية إلى إضفاء طابع المشروعية القانونية والدولية لمشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية، وحاولت -وما تزال- باستخدام كافة الطرق للحصول على تأييدٍ دوليٍ لإنشاء دولةٍ يهودية خالصة معترفٌ بها دولياً، وذلك من خلال الحصول على تأييدِ الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة لمشروعها الاستيطاني بحجة الأمن.

تحاول الحكومات الإسرائيلية باستمرار تبرير مشروعاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، لذلك فقد اعترضت على القرارات الصادرة عن مؤسسات المجتمع الدولي، مبررة الإجراءات الاستيطانية بأنها تهدف إلى توحيد بعض المدن خاصةً مدينة القدس، وهذا من وجهة نظرها يختلف عن موضوع الضم، وقد أطلقت عليه ما يسمى "بنظرية الغزو الدفاعي"[1].

يمكن القول بأنها حققت نجاحاً في هذا الجانب، فقد استطاعت أن تحصل على اعترافٍ دولي بأنها دولة ذات جيش وشعب وأرض، علماً بأن الأرض التي تقيم عليها هذه الدولة هي أرض اغتصبتها غصباً وهجّرت سكانها الأصليين، وهذا بحدِ ذاته مخالفٌ لقواعد القانون الدولي، ولكن الدعم البريطاني قديماً والأمريكي حديثاً والضعف العربي على مدى السنوات السابقة جعل منها كياناً قوياً في المنطقة.

لذلك فإن إجماع القانوني الكوني لا يعطي الاستيطان صفة شرعية أو قانونية في الضفة الغربية، وذلك لأن الاحتلال في القانون الدولي إنما هو حالة مؤقتة، ولا يجوز للمحتل أن يُسكن رعاياه في أراضي الدولة التي يقوم باحتلالها، أياً كان السبب، وذلك ضمن اتفاقيات جنيف ومعاهدة لاهاي وميثاق الأمم المتحدة.[2]

[1] قيطة، محمد، أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مرجع سابق، ص62.

[2] السفاريني علي، مشاركة في مؤتمر منشور **"الاستيطان تحدي السلام"** مرجع سابق، ص32-33.

يعتمد الفلسطينيون في اعتراضهم على السياسات الاستيطانية على مجموعة المبادئ وأحكام القانون الدولي التي أشارت إليها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقق من الممارسات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية.

فالاستيطان الإسرائيلي هو في حقيقته مشروع سياسي، ولا علاقة له بالقانون، ولا يوجد من يتحدث عن الاستيطان ببعده القانوني سوى الحكومات الإسرائيلية، وذلك من خلال استصدار قرارات من محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعي من خلالها امتلاك الأرض،[1] حتى لو كانت هذه القرارات مخالفة لقواعد القانون الدولي، لأنها تعتبر ما تُصدره المحاكم الإسرائيلية من قراراتٍ مقدماً على ما يصدر من المؤسسات الدولية.

وفي المجمل العام فإن هناك مواقف دولية متباينة فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، سواء من قِبَلِ الأمم المتحدة كما سيتبين من قراراتها بهذا الخصوص، أو الاتحاد الأوروبي الذي يرى في الاستيطان عائقاً حقيقياً أمام تحقيق أية عملية سياسية سلمية في الضفة الغربية، وكذلك فانه -رغم انحياز الموقف الأمريكي الواضح لإسرائيل - إلا أن هناك في أمريكا من يرى في الاستيطان عقبة حقيقية أمام مفاوضات السلام بين الجانبين.

المطلب الأول: قرارات مجلس الأمن الدولي

لقد نصت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدم شرعية الاستيطان، وطالبت باستمرار الحكومات الإسرائيلية بضرورة إلغاء المستوطنات وتفكيكها سواء في الضفة الغربية أو القدس المحتلة، وهنا يمكن تسليط الضوء على أهم تلك القرارات.

1. القرار رقم (446) لسنة (1979م)

ينُص هذا القرار على أن الاستيطان ليس له مستندٌ قانوني، ويشكل عقبةً خطرةً في وجه التوصل إلى سلامٍ شاملٍ وعادلٍ ودائمٍ في الشرق الأوسط.[2] وهذا ما حدث فعلاً، فقد أدى

---

[1] ألفر، يوسي ، مشاركة في مؤتمر منشور **"الاستيطان تحدي السلام"**، القدس، مرجع سابق، ص59.

[2] معهد الأبحاث التطبيقية " أريج" أنظر الرابط،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1934

استمرار الحكومة الإسرائيلية ببناء المستوطنات إلى وقف المفاوضات السياسية العلنية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ عام (2009م)، حيث يشترط الفلسطينيون الوقف التام للاستيطان في الضفة الغربية، مقابل استئناف العملية التفاوضية، الأمر الذي ما زالت حكومة نتنياهو تعارضه، بل على العكس تماماً فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

2. القرار رقم (465) لسنة (1980م)

ينُص هذا القرار بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ على أن "التدابير التي تتخذتها الحكومات الإسرائيلية لتغيير المعالم المادية، والتركيب السكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967م) بما فيها القدس، ليس لها مستندٌ قانوني، وأن سياستها وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة"[1]، كما ينُص على ضرورة قيام الحكومة الإسرائيلية بتفكيك كافة المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، والتوقف فوراً عن إنشاء أية مستوطنات جديدة.

3. قرار الأمم المتحدة بخصوص الجدار بتاريخ (2003/10/21)

جاء هذا القرار على خلفية شروع الحكومة الإسرائيلية بإقامة الجدار العازل، حيث دعاها إلى "وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية"[2]، وتعتبر الأمم المتحدة بناء الجدار انتهاكاً للحقوق الفلسطينية العامة، وأنه يشكل قاعدة للتفرقة العنصرية من خلال السيطرة التي تمارسها لصالح المستوطنات التي ضمها الجدار على حساب الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد عرفت الاتفاقيات الدولية التفرقة العنصرية على أنها "نظام مؤسس قائم على التفرقة العنصرية من أجل ضمان سيطرة مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى وقمعها"، كما "يمثل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام (2004م) بشأن الآثار القانونية لإنشاء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

[1] وزارة الإعلام الفلسطينية، انظر الرابط http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=163

[2] المرجع السابق.

مرجعية قانونية هامة في التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية"[1]، وذلك باعتبار أن الجدار قد أُقيم على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

المطلب الثاني: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

لقد نصت كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ على أن "إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م) بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقا للقانون الدولي، كما أن الإجراءات الاستيطانية المستمرة إنما تمثل خرقاً واضحاً لحقوق الإنسان الفلسطيني، وان هذه الإجراءات الاستيطانية المستمرة لها تأثيرات ضارة على جهود تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنها تخالف ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين في إعلان المبادئ الموقع بين الجانبين عام (1993م) بإشراف ورعاية دولية. [2]

من أهم هذه القرارات القرار رقم 106/60، للعام (2002م)، وقد نص القرار على "أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها هو خرق لاتفاقية جنيف الرابعة والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي"[3] وتؤكد "أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[4].

هذه القرارت تشكل أرضية قانونية صلبة أمام القيادة الفلسطينية للنضال السياسي في مؤسسات المجتمع الدولي لطرح موضوع المستوطنات على بساط البحث، وذلك للحصول على

---

[1] بسيوني، محمد، تقرير بعنوان، "المستوطنات الإسرائيلية والشرعية الدولية... جدل مستمر" منشور على موقع الزيتونة بتاريخ، 12 -05 -2010، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115947

[2] بأن كي مون، خبر بعنوان، "الأمين العام للأمم المتحدة: الاستيطان الإسرائيلي انتهاك لحقوق الإنسان" منشور على موقع المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، بتاريخ، 09-11-2008، أنظر الرابط،
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=2412&table=news

[3] وثيقة منشورة على موقع مركز الزيتونة.، أنظر الرابط،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30472

[4] المرجع السابق.

قرار دولي يلزم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ تلك القرارات، الأمر الذي لا يزال مستبعدا بسبب الفيتو الأمريكي.

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من القرارات الدوليَة

على الرغم من القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، والتي تطالب دائماً الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بأحكام محكمة لاهاي للعام (1907م)، واتفاقية جنيف الرابعة لعام (1949م)، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أظهرت عدم احترامها للقرارات الدولية، وعدم الالتزام بتطبيقها، بل على العكس تماماً فقد لجأت إلى سياسة التحدي والإصرار على الاستمرار في سياساتها الاستيطانية.

فعلى الرغم من قبول "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب منها الالتزام بكل ما يصدر عن المؤسسات الدولية، إلا أنها تضرب بعرض الحائط كل تلك القرارات، الأمر الذي يجب أن يضع تلك المؤسسات أمام مسؤولياتها لتطبيق قراراتها على الحكومات الإسرائيلية وإجبارها على وقف سياسة الاستيطان في الضفة الغربية.

لم تختلف سياسات الحكومات الإسرائيلية سواء اليمينية منها أو اليسارية، والتي تعاقبت على الحكم في تعاملها مع القرارات الدولية والتي تتمثل بما يلي:

1. عدم تطبيقها للقرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية

ما زالت الحكومات الإسرائيلية تمارس سياساتها الاستيطانية على الأرض، ولم تتوقف هذه السياسات إلا إذا اقتضت بعض الظروف الداخلية الإسرائيلية ذلك، إما نتيجة لتباينات في أيديولوجية حزبية، أو لمقتضيات الدعاية الانتخابية، وإما لظروف سياسية غير مناسبة، وهذا هو الواقع الذي جعل الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو للعام (2009م)، توافق على تجميد الاستيطان لمدة عشرة أشهر مع استثناء القدس المحتلة، والكنس، والمدارس، والمرافق العامة

الضرورية، مع تأكيدها الدائم على أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل .[1] الأمر الذي وصفته القيادة الفلسطينية على أنه مسرحية سياسية.[2]

ولكن بالمجمل العام فإن القانون الذي تحتكم إليه "إسرائيل" في استمرار أو عدم استمرار الاستيطان هو القانون الإسرائيلي نفسه وليس القانون الدولي، فقد ضربت - وما تزال - عرض الحائط كافة القرارات الدولية التي نصت على ضرورة وقف العمل في المستوطنات في الضفة الغربية والعمل على تفكيكها وإزالتها، ولكن المبدأ العام لدى الحركة الاستيطانية الإسرائيلية هو الاستمرار دون أية قيود، الأمر الذي يدلل على أن القانون الإسرائيلي الصادر عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن استمرار الاستيطان ومحاولة شرعنته، هو في حقيقة الأمر يسود على القانون الدولي القاضي بعدم شرعية الاستيطان وضرورة وقفه،[3] وبذلك صرح قادتها قديما، حيث يقول مناحيم بيغين: "إن سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة من المستوطنين يتبعون لقانون دولة "إسرائيل"" [4] ولا يزال الموقف ذاته، وقد ظهر ذلك في خطاب نتنياهو للعام (2009م) في جامعة بار إيلان المشار إليه سابقا.

الأصل في قواعد القانون الدولي أنها ملزمة لكافة الدول، وعلى كافة الدول الالتزام بها واحترامها وتطبيقها، سواء أكانت تلك الدول طرفاً موقعاً على هذه القواعد أم لم تكن، فقد قرر فقهاء القانون الدولي أن "المعاهدات الدولية تكتسب صفة الإلزام المطلق... ومن ثم تسري وجوباً في مواجهة كافة الدول بغض النظر عن دور ومكانة هذه الدول من المشاركة في إعداد هذه الاتفاقيات أو الانضمام إليها".[5]

---

[1] نتنياهو، "تصريح صحفي"، منشور على موقع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ، 2009/12/27، أنظر الرابط، http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=546069&issueno=11322

[2] عبد ربه، ياسر، تصريح صحفي، منشور على موقع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ، 2009/12/27، أنظر الرابط، http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=546069&issueno=11322

[3] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص7.

[4] قيطة، محمد أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مرجع سابق،ص64

[5] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق ص 26.

لقد مارست الحكومات الإسرائيلية سياسة الخداع والتضليل والتحايل في موضوع تطبيق القرارات الدولية فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، فبعد احتلال الضفة الغربية عام (1967م) أصدر قائد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تلك الفترة قراراً يقضي "بأن تُطبِّق المحكمة العسكرية الإسرائيلية ومديرياتها أحكام معاهدة جنيف الرابعة الصادرة بتاريخ (1949/6/12م) بخصوص حماية المدنيين أثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة"[1].

ولكن ولذات السبب الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يؤكد بأن الحكومات الإسرائيلية تعتبر قوانينها الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية تسمو وتعلو على تلك الصادرة عن المحاكم الدولية، فقد أوقفت السلطات الإسرائيلية سريان مفعول هذا القرار، وأصدرت قراراً عسكرياً يحمل رقم 144 بتاريخ (1967/10/23م)، أي بعد حوالي أربعة أشهر من احتلالها للضفة الغربية، يقضي بتعطيل القرار السابق، معللة ذلك "بأن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي، وتعليمات القيادة العسكرية"، واعتبرت أن ما صدر عن حاييم هرتسوغ جاء بطريق الخطأ لذلك تم إلغاؤه[2].

لم يتغير الموقف الإسرائيلي حتى اليوم من قرارات الأمم المتحدة فيما يخص الاستيطان، ويتضح ذلك من عدم تنفيذها لقرار الأمم المتحدة بتاريخ (2003/10/21م) والذي دعاها إلى "وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية"[3]، وذلك بحكم القوة التي تمتلكها "إسرائيل" في المنطقة، كذلك الدعم الأمريكي المتواصل لها، بالإضافة إلى ضعف الموقف العربي والإسلامي.

---

[1] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص 29.

[2] المرجع السابق، ص 29.

[3]. وثيقة منشورة على موقع مركز الزيتونة، **مرجع سابق.**

إن التمرد الإسرائيلي على القانون الدولي تحكمه ظروف القوة، ولكن هذا لا يغير شيئا في قواعد القانون الدولي القاضية "بأن الأراضي التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام (1967م)، هي أراضٍ محتلة ضمن إطار مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة، وأن هذه القرارات تسري على هذه الأرض، وأن الرأي العام القانوني للمجتمع الدولي يقضي بوجوب تطبيقها"[1].

لذلك فإن المجتمع الدولي اليوم مطالَبٌ بتطبيق أحكام وقواعد القانون الدولي الصادرة عن المؤسسات الدولية تجاه قضية الاستيطان، فالقرارات تفقد مصداقيتها إلاّ إذا كانت ملزمة للجميع، لذلك المطلوب من مؤسسات المجتمع الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، القيام بخطوات عملية لتطبيقها، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة كما نصت عليه القرارات، مع علمنا مسبقا بأن هذا غير متاح الآن في ظل الدعم الأمريكي المتواصل للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وهيمنتها على القرار في كافة مؤسسات المجتمع الدولي،[2] كما يتطلب ذلك موقفاً عربياً وإسلامياً قوياً ومؤثراً في المؤسسات الدولية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتطبيق تلك الاتفاقيات القاضية بوقف وإزالة كافة المظاهر الاستيطانية في الضفة الغربية، لأن السكوت عن هذه الممارسات الاستيطانية يعطي تصوراً وكأنها تمارس حقاً لا ينازعها أحد عليه، ولربما أصبحت هذه الفرضية صحيحة من خلال التحدي الإسرائيلي للعالم كله، وعدم الرضا حتى بالمطالب الأمريكية القاضية بوقف الاستيطان لفترة قصيرة مقابل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

2. استغلال بعض القواعد القانونية لتبرير الاستيطان

لقد ناقش القانون الدولي الكثير من المسائل المتعلقة بالعلاقة ما بين المحتل وبين الشعب والأرض الذي يقع عليه الاحتلال، ففي الوقت الذي نص فيه القانون الدولي على منح سلطة الاحتلال صلاحيات محددة يحتاجها لإدارة الأراضي التي يسيطر عليها، في ذات الوقت يضع

---

[1] الريس، ناصر، "**المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني**"، مرجع سابق، ص 37

[2] أبو السعود، خلدون. مقالة بعنوان، " اثر بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على مفاوضات الوضع النهائي على القدس" مقالة منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ 2008/2/13، أنظر الرابط، http://web.alquds.com/node/6252

القانون الدولي قوانين تبين حقوق السكان الأصليين للأراضي المحتلة، بحيث يستطيع السكان الأصليون العيش بطريقة طبيعية، ولا يوجد في القانون الدولي ما يعطي السلطة المحتلة شرعية قانونية تسيطر من خلالها على الأرض،[1] ليس ذلك فقط بل ويعمل المحتل على إلغاء الحق الشرعي للسكان الأصليين بكافة الطرق، كما هو الحال في واقع الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.

لذلك فإن الفهم الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي معكوسٌ تماماً في هذا الجانب، وللأهداف التي وضعت من أجله، وجاء هذا التفسير الإسرائيلي لتبرير ما تقوم به من جرائم بحق الأرض والسكان، والتي بالأصل جاءت تلك القواعد من القانون الدولي لحمايتها.

استغلت الحكومات الإسرائيلية حالة الانتصار الذي حققته عام (1967م)، وبدأت بتبرير مشروعاتها الاستيطانية من خلال بعض النصوص التي تبيح لها إدارة بعض الأراضي الحكومية، فقد "أصدرت قيادة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (1967/7/13م) الأمر العسكري رقم (59)، الذي أجازت نصوصه للمسؤول العسكري الإسرائيلي مد نطاق مسؤولياته على جميع الأراضي والأملاك الحكومية في الإقليم الفلسطيني المحتل، فضلا عن تخويله حق وصلاحية القيام بأي تصرف أو إجراءٍ يستصوب القيام به بخصوص هذه الأراضي".[2]

إن التبريرات الإسرائيلية للاستيطان في أراضٍ تدعي أنها أراضي حكومية هو ادعاءٌ باطلٌ في حقيقته وذلك لأن هذه المشاريع أُقيمت بنسبة 21% على أراضي المواطنين الخاصة، وأن 66% من المستوطنات مقامة على أراضٍ مصنفة على أنها أراضي دولة حاولت إسرائيل إيجاد تفسيرات معوجة للسيطرة عليها،[3] كما أن الظروف السياسية التي مرت بها الأراضي

---

[1] القرشي، زياد عبد اللطيف، **"الاحتلال في القانون الدولي، الحقوق والواجبات مع دراسة تطبيقية لحالة العراق"** القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص37.

[2] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص 9

[3] بتسيلم، تقرير منشور بتاريخ 6-7-2010، أنظر الرابط،
http://www.btselem.org/Arabic/Publications/Summaries/201007_By_Hook_and_by_Crook.asp

الفلسطينية منذ سقوط الخلافة العثمانية حالت دون تسجيل الكثير منها رسميا، الأمر الذي استغلته للسيطرة عليها لصالح المشروع الاستيطاني.[1]

وخلاصة القول فإنه بعد الاطلاع على القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والقانون الدولي فإن هناك مبادئ واضحة في القانون الدولي وهي ذات صلة مباشرة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تنُص صراحةً على ما يلي:

1. لا يجوز لأية دولة أن تستخدم القوة للاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ولكن الحكومات الإسرائيلية وعلى مدار سنوات احتلالها تستخدم أشد أنواع القوة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

2. على الدول أن تمتنع عن أية أعمال من شأنها أن تعيق أية عملية سلمية لحل النزاعات، والملاحظ أن الحكومات الإسرائيلية حتى في أوج انطلاق عملية السلام كانت تمارس سياسة الاستيطان بكافة أشكالها مما يؤكد عدم التزام "إسرائيل" بمبادئ القانون الدولي.

3. تحث مبادئ القانون الدولي الدول على عدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تحرم الشعوب من حقوقها السياسية كحق تقرير المصير، ولكن إجراءات الحكومات الإسرائيلية على الأرض من خلال الاستيطان حرمت الشعب الفلسطيني من هذا الحق.

وهذا يدلل وبشكلٍ صريحٍ على أن السياسات الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية ليس لها أية شرعية قانونية وإنما هي تحدٍ واضح للمجتمع الدولي، وتشكل إعاقة خطيرة أمام تحقيق أية فرصة للسلام في المنطقة، مما يدعو المنظمات الدولية لأخذ دورها القانوني والأخلاقي لإلزام الحكومة الإسرائيلية للالتزام بمبادئ معاهدة جنيف، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وان تشكل لجان دولية لمتابعة هذا الأمر، إذا كانت هذه المؤسسات جادة في تطبيق قراراتها.

[1] **بتسيلم**، تقرير منشور بتاريخ 6-7-2010، **مرجع سابق.**

المطلب الرابع: الموقف الأوروبي من الاستيطان

على الرغم من ذلك التاريخ الاستعماري الذي يربط العالم الغربي بالقضية الفلسطينية، يمكن القول بأن هناك تطوراً بدأ يظهر تدريجياً على المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية خاصةً فيما يتعلق بمسألة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقد بدا ذلك واضحاً في الكلمة التي ألقاها ممثل المجموعة الأوروبية في افتتاح مؤتمر مدريد عام (1991م)، والتي عبر فيها بشكلٍ واضحٍ عن عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، وأن إقامة المستوطنات يتنافى مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي أثار الحكومة الإسرائيلية، مما جعلها تعترض على إعطاء المجموعة الأوروبية أية فرصة كي تكون راعية لعملية السلام عام (1993م).[1]

إلا أن الدور الذي تلعبه أوروبا ما زال غير كافٍ، ويمكن وصفه بالموقف غير الفعال، وهذا يعود للهيمنة الأمريكية التي تفرضها على الدول الأوروبية، كذلك الضغوطات التي تفرضها بعض الحركات داخل الدول الأوروبية،[2] لذلك فإن الموقف الأوروبي لم يْرقَ حتى اللحظة إلى مستوى الضغط الفعلي على الحكومات الإسرائيلية لوقف سياستها الاستيطانية، كما أنه لم يتخذ موقفاً جازماً بضرورة إلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، خاصةً وأن دول الاتحاد الأوروبي تشارك في صياغة هذه القرارات وتصوت عليها، مما يجعل من الموقف الأوروبي موقفاً هامشياً مقارنةً مع الموقف الأمريكي، إلا أنه في ذات الوقت يمكن وصفه بأنه أكثر توازناً من الموقف الأمريكي المنحاز بالكامل لإسرائيل .

لذلك فإن الفلسطينيين عبر سنوات نضالهم ضد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكلٍ خاص، وضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بشكلٍ عام يتطلعون إلى دورٍ أوروبي فاعل وذلك لعدة أسباب:

---

[1] الجاسور، ناظم، عبد الواحد، **"تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"** ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص227 -228.

[2] المرجع السابق، ص239.

1- الظلم الذي أوقعته الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا على الشعب الفلسطيني من خلال تمكين اليهود من السيطرة على الأرض الفلسطينية،[1] فقد سبقت أوروبا الغربية الولايات المتحدة بإيقاع الظلم على الفلسطينيين نتيجة تشجيع الهجرة والاستيطان والتوسع في الأراضي الفلسطينية،[2] حيث عملت بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى على تقديم كافة التسهيلات لليهود لتحقيق ذلك، ابتداء من وعد بلفور عام (1917)، أو تقديم الدعم لهم بالمال والسلاح.[3] لذلك يمكن القول بأن "إسرائيل" قد ولدت من رحم أوروبا، إذ إن المنطقة العربية بأسرها كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي،[4] وعملت قنصليات الدول الأوروبية في القدس على إرساء قواعد المطامع الصهيونية في فلسطين، وهذا واضحٌ من خلال التقارير التي كان يرسلها قناصل الدول الأوروبية إلى مسؤوليهم بضرورة العمل من أجل مساعدة اليهود بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ على الإعداد والبناء لإقامة الوطن القومي"[5].

2- يتطلع الفلسطينيون إلى دورٍ أوروبي ايجابي تجاه موضوع الاستيطان في الضفة الغربية، وذلك تماشياً مع مبادئ الديمقراطية التي تنادي بها أوروبا أولاً، وثانياً يتطلع الفلسطينيون إلى دورٍ أوروبي أكثر موضوعية من الموقف الأمريكي المنحاز بالكامل لوجهات النظر الإسرائيلية كما أسلفنا سابقاً.

3- يأمل الفلسطينيون من الدور الأوروبي الضغط على الحكومات الإسرائيلية لوقف الاستيطان أولاً، والمشاركة الفاعلة في حل الصراع العربي الإسرائيلي ثانياً، وذلك بحكم التواصل الجغرافي ما بين العالم العربي وأوروبا، وبالتالي فإن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يؤثر على أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية.[6]

---

[1] الحسن، خالد، **"فلسطين وأوروبا"**، القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ص112.

[2] أيوب، مدحت، **"قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبيـــة"**، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد العـــالمي للتنسيق والمتابعة، 2003، ص7.

[3] المرجع السابق، ص30.

[4] المرجع السابق، ص 30.

[5] الوعري، نائلة، **"دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلســطين 1840 -1914م"**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص212

[6] الحسن، خالد، **"فلسطين وأوروبا"**، مرجع سابق، ص74.

على الرغم من تأييد دول الاتحاد للحقوق الشرعية للفلسطينيين في مؤتمر جوتنبرغ عام (2001م)، والذي نص على مطالبة الحكومة الإسرائيلية بضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية التي أشرنا إليها سابقاً، والقاضية بعدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، هذه المطالبة لم ترقَ إلى مستوى اتخاذ خطواتٍ عمليةٍ من دول الاتحاد الأوروبي لإجبار أية حكومة إسرائيلية على وقف مشاريعها الاستيطانية.[1]

ففي موضوع الجدار العازل على سبيل المثال كان موقفهم متأرجحاً ما بين المعارضة النظرية والإعلامية لبناء الجدار وبين عدم التصويت في الجمعية العامة على قرار إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، فقد انتقدت تلك الدول من خلال تصريحات إعلامية لمسؤوليها بناء الجدار، ففرنسا اعتبرته من معيقات تقدم المسيرة السلمية،[2] أما بريطانيا فقد اعتبرت إقامة الجدار أمراً لا مبرر له،[3] وفي نفس الوقت امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت لصالح قرار يحيل مسالة الجدار إلى محكمة العدل العليا، على الرغم من تصويت بعض دول الاتحاد على قرار مجلس الأمن الذين يدين بناء الجدار،[4] مما يعطي صورة التردد الواضحة في مواقف دول الاتحاد الأوروبي، والتي تتراجع في أغلب الأحيان أمام الضغط الأمريكي.

على الرغم من تلك المواقف غير الفاعلة للاتحاد الأوروبي من موضوع الاستيطان، إلا أنه يحسب لمؤسساته المواقف التالية:

1. فضح السياسات الاستيطانية في القدس

ساعدت مؤسسات الاتحاد الأوروبي العاملة في القدس على فضح السياسة الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على المدينة، ويظهر ذلك من خلال التقرير الذي أعدته دولة السويد، -

---

[1] أيوب، مدحت، **"قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية"**، مرجع سابق، ص30.

[2] الداعور، سيد، محمد، "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية هل هو سياج أمني ؟ أم جدار فصل عنصري" مقالة منشورة على موقع مجلة الجزيرة العدد 68 2004/2/17، أنظر الرابط،
http://al-jazirah.com.sa/magazine/17022004/almlfsais2.htm

[3] المرجع السابق

[4] **مجلة "قضايا فلسطينية"**، تصدر عن مركز البراق للبحوث والثقافة، فلسطين، البيرة، 2004 ص10

كونها ترأس الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة - حيث أعلنت بشكلٍ واضحٍ أن ما يجري في مدينة القدس أمر لا يمكن القَبول به، سواء على المستوى الإنساني أو السياسي، فالحكومة الإسرائيلية تعمل على طرد السكان الفلسطينيين بشكلٍ علني في القدس، مقابل زيادة أعداد المستوطنين فيها على الرغم من الاحتجاجات الدولية، فالحكومة الإسرائيلية تدعي بأن القدس مدينة موحدة، تم ضمها بعد حرب عام (1967م)، ولكن لا يوجد أية دولة في العالم تعترف بهذا الضم سوى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي.[1]

لقد أعد القناصل الأوروبيون تقريراً شاملاً حول الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، معبرين عن احتجاجهم على العديد من الإجراءات الإسرائيلية فيها، والتي ترمي إلى تغيير الطابع الديمغرافي لصالح المستوطنين، وعزلها عن الضفة الغربية من خلال الحزام الاستيطاني الذي تقيمه حول القدس، وقد لخص التقرير السياسة الإسرائيلية بما يلي:

1. تزايد النشاط الاستيطاني في ثلاثة مواقع في القدس الشرقية وحولها مرتبطة بشوارع جديدة وذلك من خلال:[2]

أ . إقامة مستوطنات جديدة في القدس القديمة نفسها، وفي الأحياء الفلسطينية الملاصقة للقدس القديمة، (سلوان، رأس العامود، الطور، وادي الجوز و الشيخ جراح).

ب. الكتل الاستيطانية القائمة على أراضي القدس الشرقية (راموت، ريخس شعفاط، التلة الفرنسية باتجاه مستوطنات شرق تلبيوت، هارحوما وغيلو).

ت. ربط مدينة القدس فقد قامت بالكتل الاستيطانية، "جفعات زئيف" إلى الشمال و"معإليه ادوميم" إلى الشرق (بما في ذلك منطقة (E1) و"غوش عتصيون" إلى الجنوب.

---

[1] الحسن، بلال، مقالة بعنوان، "القدس.. وتجربة العيش على أرصفة المنازل" منشورة على موقع جريدة الشرق الأوسط الالكترونية، بتاريخ، 2009/12/6، أنظر الرابط،
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=547361&issueno=11331

[2] نَص التقرير الأوروبي حول القدس، أنظر الرابط، http://www.palissue.com/vb/palestine79/issue28353

2. "لقد تجاهلت "إسرائيل" بشكلٍ كبير الرأي العام الاستشاري الصادر بتاريخ (2004/7/9م) عن محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالجدار وفي (2002/2/20م) صادقت الحكومة الإسرائيلية على المسار المعدل له، هذا المسار يعزل غالبية القدس الشرقية وسكانها البالغ عددهم 230 ألف فلسطيني عن الضفة الغربية"[1]

3. تسهيل التراخيص اللازمة للبناء الاستيطاني، في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطينيون من التراخيص اللازمة للبناء.

4. الحفريات المتواصلة تحت المسجد الأقصى المبارك، مما يشكل خطورة واضحة عليه.

5. إغلاق المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس، هذه المؤسسات التي كانت تعمل بشكلٍ واضح على فضح السياسات الاستيطانية في القدس.

6. سحب الهويات الزرقاء من المواطنين الفلسطينيين، فقد كشف التقرير بأن الحكومة الإسرائيلية سحبت في عام (2009م) ما يقارب 4577 هوية، وهذا بالطبع يحرم الفلسطينيين من حقهم في التنقل داخل المدينة أو الإقامة فيها، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مهاجرون ويفقدون حق المواطنة، بحيث ينظر إليهم على أنهم مقيمون في المدينة وليسوا مواطنين، ويفقدون حق المواطنة بمجرد مغادرة المدينة لمدة أربع سنوات، أو الحصول على إقامة في دولة أخرى حسب القانون الإسرائيلي.[2]

يُعَد هذا التقرير موقفاً متقدماً من دول الاتحاد الأوروبي، ويحتاج لمتابعةٍ من دول الاتحاد، وممارسة الضغوط السياسية على الحكومة الإسرائيلية لوقف الإجراءات الاستيطانية ليس فقط في القدس وإنما في الضفة الغربية بشكلٍ عام، إذ إن الاستيطان في الضفة الغربية لا يقل خطورة عنه في القدس، الأمر الذي أغفله التقرير.

---

[1] **نَص التقرير الأوروبي حول القدس** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

2. قرار مقاطعة منتجات المستوطنات

يُعَد الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً رئيسياً "لإسرائيل" وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الجانبين عام (1995م)، إذ إن 40% من مجمل التجارة الخارجية الإسرائيلية هي مع دول الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من هذه الدول ما نسبته 45% من مجموع الواردات الإسرائيلية،[1] وهذا يبين مقدار النشاط التجاري بين الجانبين وبالتالي يبين حجم العلاقة التي تربطهما، إذ إن العلاقات التجارية والاقتصادية تنم عن علاقات سياسية وطيدة، ورغم هذه العلاقة إلا أن الاتحاد الأوروبي كانت له مواقف تحسب له في موضوع المنتجات التي تصدرها المستوطنات والذي يمكن تفصيله كالآتي:[2]

1- يعتبر الاتحاد الأوروبي تصدير منتجات المستوطنات إلى دول الاتحاد خرقاً من قبَلِ الحكومات الإسرائيلية، وينطلق هذا الموقف من كون المستوطنات ليست جزءاً من "إسرائيل" وفق القانون الدولي، وبالتالي يعتبر ذلك خرقاً للاتفاقيات الموقعة.

2- تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بقائمة شملت ما يقرب من (2500) سؤالٍ استيضاحيٍ من الحكومة الإسرائيلية عام (2000م) فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات، وهذا يدل على اهتمام دول الاتحاد بهذا الموضوع.

3- في الوقت الذي وقع فيه الجانبان على إلغاء الجمارك على المنتجات الصناعية طالب الاتحاد الأوروبي عام (2000م) بفرض الضرائب على منتجات المستوطنات، وهذا يؤكد موقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه عدم شرعية الاستيطان.

4- قدمَ وفدٌ أوروبيٌ عام 1998م إلى "إسرائيل" وللضفة الغربية لتقييم الإجراءات الجمركية بين الأطراف جميعا، وقد خلص الوفد في تقريره إلى أن "إسرائيل" تُصَدّر البضائع التي لا يتم إنتاجها داخل حدودها، وذلك بالإشارة إلى منتجات المستوطنات.

---

[1] مركز التخطيط الفلسطيني، نشرة بعنوان: "الاتحاد الأوروبي ومنتجات المستوطنات"، بتاريخ، 16-1-(2006م)، أنظر الرابط، http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p8-2.htm

[2] المرجع السابق.

على الرغم من هذه المواقف الايجابية لدول الاتحاد الأوروبي والتي تُعَدُ مواقفَ متقدمة على كثير من مواقف الدول العربية، وحتى على موقف السلطة الفلسطينية التي تنادت إلى شن حملة على منتجات المستوطنات عام (2010م)، إلا أن الموقف الأوروبي ما يزال ضعيفاً، ولم يرتق إلى مستوى فرض عقوبات على "إسرائيل" كونها تنتهك الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وقد اتضح ذلك خلال مداولات البرلمان الأوروبي عام 1999م حيث أكد ممثل المفوضية الأوروبية أن المفوضية غير معنية باتخاذ التدابير المطلوبة تنفيذياً لأسباب سياسية.[1]

المطلب الخامس: الموقف الأمريكي من الاستيطان

لم يكن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين موقفاً جديداً، وإنما تمتد جذوره إلى سنوات طويلة مضت، ففي السنوات الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1917 -1948) يمكن وصف الموقف الأمريكي بأنه مشابه للموقف الأوروبي اليوم، وذلك من خلال الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته المستقلة، لكن لم تتخذ أي خطوات عملية لوقف سياسة نهب الأرض والاستيلاء عليها لصالح المشروع الصهيوني الذي كانت تقوده بريطانيا في تلك الفترة، كما أنها لم تتخذ خطوات فعالة لصالح إقامة الدولة الفلسطينية.[2]

لقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على بريطانيا لعرض قرار التقسيم على الجمعية العامة الأمم المتحدة، وأبدت تأييدها ومساندتها له بهدف إضفاء الشرعية على المشروع الاستيطاني والمتمثل بإقامة الدولة على أرض فلسطين عام (1948م)، بحيث حولت الولايات المتحدة القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية تخص آلاف اللاجئين

[1] **مركز التخطيط الفلسطيني، نشرة بعنوان:** "الاتحاد الأوروبي ومنتجات المستوطنات **مرجع سابق.**

[2] شبيب، نبيل، مقالة بعنوان، "الدولة الفلسطينية هدف مشروع ورؤي مخادعة" منشورة على موقع إسلام اون لاين بتاريخ، 7 -4 -2007، أنظر الرابط،

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877899695&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

والمشردين، فانصبت اهتماماًتها على التخفيف من معاناتهم، وتقديم المساعدات المادية للمخيمات الفلسطينية من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.[1]

لذلك يمكن وصف المواقف الأمريكية بالمواقف المترددة وغير الجادة طوال تلك الفترة إلى أنْ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على العالم، فقد تحولت إلى الداعم الرئيسي للمشروع الاستيطاني في فلسطين، وأصبحت الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة، ولم تقف الولايات المتحدة حتى عام 1990 أي موقف يذكر لصالح القضية الفلسطينية باستثناء ذلك الموقف الذي أبدته عام (1991م) إبان انطلاق مؤتمر مدريد، حيث أوقفت بعض مساعداتها لإسرائيل" كوسيلة ضغط لوقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك تمهيدا لانطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[2]

كما أن كافة الرؤساء الذين وصلوا إلى البيت الأبيض أقاموا حملاتهم الانتخابية على تأييد السياسة الإسرائيلية وسياساتها في الشرق الأوسط، وابدوا استعداداتهم الكاملة لتقديم كافة أشكال الدعم لها، فقد رفع جون كندي شعار الصداقة مع "إسرائيل" عام 1960، لذلك فقد حصل على 80% من أصوات اليهود في أمريكا.[3]

لم تكن السياسات الأمريكية تجاه القدس أحسن حالاً عن غيرها من فلسطين، فقد اتسمت تلك السياسات بالضبابية والغموض والازدواجية، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة تأييدها للقرارات الدولية الخاصة بالقدس وخصوصاً القرار 181 الخاص بقرار التقسيم والذي يجعل من القدس مدينة دولية مفتوحة أمام جميع الديانات وتخضع مباشرة لسيطرة الأمم المتحدة، وأنها أراضٍ محتلة ينطبق عليها قرارا مجلس الأمن 242 و338 واللذان ينُصان على انسحاب "إسرائيل" منها، ولكن على أرض الواقع انحازت الولايات المتحدة لصالح السياسات الإسرائيلية

---

1 يوسف، أيمن مقالة بعنوان، "**القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية**"، نسخة مصورة عن المواقع الالكترونية.

2 شبيب، نبيل، مقالة بعنوان، "**الدولة الفلسطينية هدف مشروع ورؤي مخادعة**" مرجع سابق.

3 يوسف، أيمن مقالة بعنوان، "**القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية**" مرجع سابق.

الرامية إلى السيطرة الكاملة عليها، ولم تحرك ساكناً لدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.[1]

وخلاصة القول فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتبني سياسات ومواقف يمكن أن توصف بأنها معادية للفلسطينيين، أو على أقل تقدير سياسات ليست صديقة وليست متفهمة لقضيتهم بجوانبها المختلفة، كما اتّسمت السياسة الأمريكية بالدعم اللامحدود الذي قدّم على شكل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية لـــ "إسرائيل"، رغم معرفتها وإدراكها بأنها دولة احتلالية، إحلالية واستيطانية.

1. المواقف الأمريكية للإدارات المتعاقبة قبل إدارة أوباما عام (2009م)

من خلال القراءات المتتالية للمواقف الأمريكية تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية يمكن القول إن هذه المواقف توصف بالمواقف المترددة أحيانا، والمنحازة للمواقف الإسرائيلية في أغلب الأحيان. وهذا واضح في المواقف الأمريكية من خلال ما يلي:

أ- في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة بأن الاستيطان يتعارض مع القانون الدولي، وأن هذه المستوطنات غير شرعية، وأنها تشكل عقبة حقيقية أمام مفاوضات السلام وتحكم على المفاوضات بالفشل، وأنه لا بد من وقف العمل في المستوطنات، وضرورة تفكيكها.[2] هذه المواقف التي اتخذتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تجد لها رصيداً فعلياً لتطبيقها على أرض الواقع، بل على العكس تماماً فقد عمدت تلك الحكومات إلى تعطيل أي مشروع دولي يكون من شأنه إدانة الحكومات الإسرائيلية الماضية في سياساتها الاستيطانية، وبدا التراجع واضحاً في نظرتها إلى الاستيطان، فبَعدَ أن كان الاستيطان غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي أصبح معوقاً للوصول إلى سلام في المنطقة.

لقد بلغ هذا التراجع مداه حين رأت الإدارات الأمريكية السابقة بأن الاستيطان يعتبر حقيقة واقعة على الأرض ولا يمكن تجاهلها، وقد طالبت الفلسطينيين بالتعايش معها وعدم

[1] يوسف، أيمن مقالة بعنوان، **"القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية"** مرجع سابق.

[2] أرونسون، جيفري، **"مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"**، مرجع سابق، ص77

الاعتراض عليها، بحيث أصبحت المستوطنات حقيقة واقعة وضرورة تمليها الاعتبارات الأمنية لإسرائيل ، نتيجة الزيادة الطبيعية للمستوطنين في الضفة الغربية.[1]

كذلك تظهر حالة التردد والارتباك في المواقف الأمريكية تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من خلال تعامل الإدارات الأمريكية مع قرارات الأمم المتحدة، ففي عام 1980 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (465)، والقاضي، "بضرورة تفكيك المستعمرات القائمة... والتوقف فوراً عن إنشاء المستعمرات، وبنائها والتخطيط لها..."[2] ووقفت الإدارة الأمريكية مبدئيا مع هذا القرار، لكن سرعان ما تنصلت وتخلت عن تصويتها لجانب القرار، واعتبرت أن الدعوة إلى تفكيك المستوطنات هو أمر غير عملي، وأنه من الصعب تفكيكها.[3]

ب- كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشترط على الحكومات الإسرائيلية عدم صرف المساعدات الأمريكية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدم اسكان المهاجرين اليهود في المناطق المحتلة عام (1967م) [4] لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية بهذه الشروط، بل عمدت إلى المراوغة والخداع، وتقديم معلومات مضللة للولايات المتحدة، ورغم ذلك لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوة من شأنها الضغط عليها للالتزام بهذه الشروط.

بالرغم من تهديد الولايات المتحدة بعدم التعهد بضمان استمرار القروض إذا لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية بالشروط السابقة، إلا أن الملاحظ خلال السنوات الطويلة ورغم استمرار الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية، فإن الولايات المتحدة ما تزال تقدم الدعم المادي والسياسي لها، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قرضا بعشرة مليارات دولار زمن جورج

---

[1] زبيدي، باسم، مداخلة منشورة في المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات بعنوان **"المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية"** تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات، ط1 ،المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات فلسطين، 2009، ص86.

[2] وثيقة منشورة على موقع مركز الزيتونة.، أنظر الرابط،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30472.

[3] أرونسون، جيفري، **"مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"** مرجع سابق، ص77.

[4] مرتضى، إحسان مقالة بعنوان، "السياسة الاستيطانية بين "إسرائيل" وأمريكا" منشورة على موقع مجلة الدفاع الوطني، العدد24، بتاريخ 1998/4/1، أنظر الرابط.http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=4414

بوش الأب، بحيث يستغل هذا المبلغ في بناء المستوطنات في الضفة الغربية لاستيعاب المهاجرين الروس،[1] ولا تزال الحكومات الأمريكية تقدم كل التسهيلات لدافعي الضرائب الأمريكيين حتى يتبرعوا بما يستطيعون لدعم إقامة هذه المستوطنات، ففي عهد إدارة بوش أُقيمت أربع مستوطنات في الضفة الغربية قدمت أموالها من هذه الضرائب في عهد حكومة شارون،[2] مما يؤكد سياسة التردد التي تتميز بها السياسة الأمريكية تجاه موضوع الاستيطان والمستوطنات.

ت. بدا الموقف الأمريكي أكثر انحيازا لإسرائيل" بعد اتفاقيات أوسلو، ولم يَعُد الاستيطان الإسرائيلي يشكل عقبة أمام مسيرة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بيللترو في عهد ولاية كلينتون بأن توسيع المستوطنات يعتبر عامل تعقيد في مسيرة السلام، ولكنه لا يشكل عقبة أمام المسيرة السلمية.[3]

كما مارست الولايات المتحدة سياسة الخداع حيال التعامل مع قضية القدس، فقد أجلت التفاوض حولها إلى مرحلة الحل النهائي، الأمر الذي استغلته الحكومة الإسرائيلية لزيادة أعداد المستوطنين في القدس، وليس أدل على ذلك من شروع "إسرائيل" بإقامة مستوطنة جديدة على جبل أبو غنيم عام (1994م)، دون أن تواجه أية معارضة من الولايات المتحدة، مما شكل تحولاً واضحاً في سياسة الولايات المتحدة حيال موضوع الاستيطان بشكلٍ عام، وقضية القدس بشكلٍ خاص، والتي أصبحت في تصريحات الرئيس الأمريكي كلينتون "عاصمة "إسرائيل" الخالدة".[4]

تُعد الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بل كلينتون الأكثر حرصا على شرعنة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبالذات القدس، ويظهر ذلك جلياً في تصريحات

---

[1] عاروري نصير حسن، **"أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)"** مرجع سابق، ص78

[2] المرجع السابق، ص33.

[3] أرونسون، جيفري، **"مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"** مرجع سابق، ص78

[4] عاروري نصير حسن، **"أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)"**، مرجع سابق ص197 -200.

مساعد وزير خارجيته مارتن اندك، والتي حدد فيها عناصر إستراتيجية إدارته في المنطقة العربية بتأمين تدفق النفط بأسعار مقبولة، ثم المحافظة على أمن دولة "إسرائيل" وبقائها ورفاهيتها، كما أعلن بل كلينتون في حملته الانتخابية أمام اللوبي الصهيوني بأن القدس عاصمة "إسرائيل"، ومعارضته لقيام دولة فلسطينية سيادية.[1]

لقد تبنت إدارة كلينتون بعد اتفاقيات أوسلو وجهة النظر الإسرائيلية فيما يخص موضوع الاستيطان، إذ ألغت أي دور للمجتمع الدولي فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، وأن موضوع الاستيطان يمكن حله في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لذلك فإن تدخل المجتمع الدولي في موضوع الاستيطان والقدس لم يَعُدْ له مبرر حسب وجهة نظر الولايات المتحدة، مما يشكل التفافاً واضحاً من قبل الولايات المتحدة على قرارات ومؤسسات المجتمع الدولي.

ث. أما فيما يخص السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م)، ففي وثيقة إعلان المبادئ عام (1993م)، لم تنُص هذه الوثيقة على انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، كما أنها نصت على أن هذه الأراضي هي متنازع عليها بين الجانبين، وبالتالي فهي ليست محتلة، مما أعطى للإسرائيليين حقا كما للفلسطينيين في هذه الأرض.[2] وتكمن هنا مخاطر وثيقة إعلان المبادئ بشكلٍ خاص واتفاقيات أوسلو بشكلٍ عام، فيما يخص كيفية تعاملهما مع موضوع الاستيطان في الضفة الغربية والتي سنشير إليها في موضع اخر من الدراسة.

ج. لقد كانت السياسة الأمريكية متفقة تماماً مع السياسة الإسرائيلية فيما يخص الاستيطان في مدينة القدس، فعلى الرغم من حض الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات الإسرائيلية على عدم ضم القدس وتوسيع حدودها، وعدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تغير في وضع

---

[1] يوسف، أيمن مقالة بعنوان "**القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية**" مرجع سابق.

[2] عاروري، نصير حسن، "**أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)**"، مرجع سابق، ص144

المدينة، إلا أن هذه المواقف هي مواقف رمزية،[1] لم يكن لها رصيدٌ فعليٌ على أرض الواقع، بل على العكس تماماً فقد سكتت عن كافة الإجراءات الاستيطانية في المدينة، ولم تحرك ساكنا حيال الإجراءات الإسرائيلية المتتالية والتي تهدف إلى تهويد المدينة.

ح. لقد بدت حالة الإرباك والتردد واضحة في السياسة الأمريكية حيال الاستيطان في القدس، ويظهر ذلك جلياً في موضوع التعامل معها هل هي أرض فلسطينية محتلة وتجري عليها قواعد القانون الدولي؟ أم هي عاصمة "إسرائيل" الكبرى كما أعلن ذلك أكثر من رئيس أمريكي؟

فعلى الرغم من تصويت الولايات المتحدة الأمريكية عام (1991م) لصالح قرار الأمم المتحدة (694) الذي أشار إلى " كل الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" منذ العام (1967م)، بما في ذلك القدس" إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ خطوات تتعارض تماماً مع هذا القرار ويظهر ذلك من خلال التصرفات الآتية:[2]

1. تبني الكونغرس مشروع قانونً يقضي بنقل السفارة في 23 تشرين الأو (1995م)، بأكثرية (93) صوتاً ضد (3) أصوات في مجلس الشيوخ، و(374) صوتاً ضد (37) صوتاً في مجلس الممثلين". ولكن لم يتم تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وذلك نتيجة ظروف سياسية تتعلق بمراعاة الولايات المتحدة للعالم العربي الذي تربطها به مصالح سياسية واقتصادية، وكذلك يخضع لتقديرات الإدارة الأمريكية بما يحقق للولايات المتحدة مصالحها التي تُعد أمناً قومياً ضرورياً.

2. على الرغم من عدم نقل السفارة الأمريكية للقدس فإن السياسة الأمريكية تجاهها تثبت التورط الأمريكي في الانحياز الكامل لجهة السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس، واعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ويظهر ذلك من خلال الوثائق الرسمية الأمريكية كجواز السفر

---

[1] عاروري، نصير حسن، **"أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)"**، مرجع سابق، ص 189 -190

[2] المرجع السابق ص 205

وشهادات الميلاد على اعتبار المواطنين الأمريكيين المولودين في القدس أن مكان الولادة هو "إسرائيل".

3. شجعت السياسة الأمريكية الحكومات الإسرائيلية على اغتصاب المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس، كما شجعتها على إحداث انقلاب ديمغرافي لصالح تهويدها، ويظهر ذلك من تصريحات الرئيس كلينتون والذي اتفق فيها مع الكونغرس "على أن لكل دولة الحق في أن تحدد عاصمتها بنفسها، وأنه بموجب هذا الحق قررت "إسرائيـ " عاصمتها الخاصة في المركز الروحي للدين اليهودي". وهذا يتناقض مع القانون الدولي ومبادئ التسامح الديني الذي ينُص عليها.

4. وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً لأي قرار في مؤسسات المجتمع الدولي من شأنه الضغط على "إسرائيل" لوقف الاستيطان، أو أي قرار يدين الإجراءات الإسرائيلية في القدس، كما امتنعت عن التصويت على أي قرار بدين السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية، ويمكن تسليط الضوء على عدة مواقف للولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص.[1]

أ- عام (1979م) امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار 446 والقاضي بعدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية.

ب- عارضت الولايات المتحدة عام (1993م) مناقشة موضوع الاستيطان في القدس في الأمم المتحدة.

ت- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرار (452)، والذي يدين عدم التزام "إسرائيل" بقرارات الجمعية العامة، والمتعلقة بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها في القدس المحتلة، والذي من شأنه أن يؤثر على المدينة سلباً سواء من حيث مساحة الأراضي المصادرة، أو من حيث الزيادة الملحوظة في أعداد المستوطنين في القدس.

---

[1] عاروري،" نصير حسن، "**أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)**" مرجع سابق ص 205

لقد بدا واضحاً أن هذه الفترة تُعد فترة ذهبية بالنسبة لإسرائيل ، وذلك من خلال الدعم الواضح لها فيما يخص الاستيطان، فقد تجاوبت الإدارات الأمريكية بالذات في عهد كل من كلينتون وبوش الابن، مع الحكومات الإسرائيلية لتوسيع الخط الأخضر، وذلك ليضم جزءاً من الضفة الغربية، كذلك اعترافها وتفهمها لاحتياجاتها الأمنية، وان مطالب "إسرائي " عادلة بهذا الخصوص،[1] الأمر الذي شجعها على الاستمرار في مصادرة الأراضي وبخاصةٍ في منطقة الأغوار.

فيما يتعلق بمسالة الجدار فقد تعاملت معه إدارة بوش على انه أزمة أخلاقية وليس مشكلة سياسية، فقد جاءت التصريحات الأمريكية متباينة ما بين القلق والانتقاد الصريح والتحفظ الضمني، فقد أبدت الإدارة الأمريكية موقفاً معارضاً لبناء الجدار في بادئ الأمر، والذي عبر عنه الرئيس بوش بقوله "إن الجدار الذي تقيمه الحكومة الإسرائيلية هو ثعبان يتلوى على الأرض" [2] وصرح وزير الخارجية الأمريكي باول أن " ما يدعو الإدارة الأمريكية للقلق بالنسبة للسياج الأمني الإسرائيلي هو إنشاؤه على أراضٍ غير إسرائيلية" كما وصفه بعض المسؤولين الأمريكيين انه يشكل معتقلا للفلسطينيين، وانه يوازي بناء أكثر من (100) مستوطنة[3].

الموقف الأمريكي المعارض لبناء الجدار إعلاميا تحول إلى موقف منحاز لصالح "إسرائيل" 100%، وذلك باستخدامها حق النقض الفيتو ضد قرار مجلس الأمن والذي يدين بناء الجدار، ورفضت قرار الجمعية العامة الأمم المتحدة الداعي إلى وقف الجدار، كما أنها وقفت بكل قوة ضد إحالة قضية بناء الجدار إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ذلك لأن من مصلحة الولايات المتحدة الإبقاء على "إسرائيل" كقاعدة استعمارية استيطانية في منطقة الشرق الأوسط،[4]

---

[1] ألفر، يوسي ، مشاركة في مؤتمر منشور **"الاستيطان تحدي السلام"**، القدس، مرجع سابق، ص66.

[2] مقابلة مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وليام بيرنز، أجراها حافظ الميرازي منشورة على موقع الجزيرة الفضائية، بتاريخ، 11/ 8/ 2003. أنظر الرابط،
http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=92203#L2

[3] الحملة الشعبية لمقاومة جدار النهب والضم والفصل العنصري، نشرة بعنوان، "جدار الفصل العنصري"، أنظر الرابط، http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue7062

[4] حماد، مجدي، ،مشاركة في ندوة منشورة في كتاب، **"العرب ومواجهة "إسرائيل" احتمالات المستقبل"** ج2 " نحو إستراتيجية وخطة عمل"، مرجع سابق ص 1339

وذلك لضمان تحقيق أهدافها الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربي، إذ إن هذه السيطرة تمثل أيضاً مصلحة أمريكية رئيسية لما يمتلكه الوطن العربي من مخزون هائل للطاقة الإستراتيجية للولايات المتحدة، وذلك من خلال الغنائم المادية كالنفط، لذلك فإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تحتفظ بالسيطرة على هذه الغنائم.[1]

إن المتابع للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ عام، وفيما يتعلق بموضوع الاستيطان بشكلٍ خاص، يجد الانحياز الواضح لصالح "إسرائيل" الأمر الذي يجعل من الطرف الأمريكي طرفاً غير نزيه في رعايته لمشروع التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأنه لا يتوفر فيها الدور الحيادي، الأمر الذي أوصل المفاوضات إلى ما وصلت إليه.

2. المواقف المعلنة للإدارة الجديدة في عهد أوباما

بعد إلقاء الضوء على السياسة الأمريكية تجاه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية في عهد الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى عام (2009م)، والتي شهدت أوجها في دعم هذا المشروع في عهد الرئيس الجمهوري بوش الابن، جاءت الانتخابات التي جرت عام (2009م) بالمرشح الديمقراطي باراك أوباما، وانتظر الفلسطينيون أنْ تحمل الإدارة الجديدة سياسة جديدة تجاه الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس بشكلٍ عام، واتجاه الاستيطان والمستوطنات بشكلٍ خاص، خاصةً بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في القاهرة ووجهه للعالم الإسلامي، وطالب فيه بكل صراحة الحكومة الإسرائيلية أن توقف العمل في المستوطنات، مما جعل البعض يعتقد بأن هناك سياسة جديدة لدى الإدارة الجديدة.

ولكن حتى لو أنّ الإدارة الأمريكية الجديدة غيرت من سياساتها تجاه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بشكلٍ خاص أو تخلت عن تأييدها أو الدفاع عن هذا المشروع في المحافل الدولية، أو حصل تغيرٌ جذريٌ في الموقف الأمريكي تجاه "إسرائيل"، الأمر الذي

[1] ناعوم تشومسكي،" **الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، "إسرائيل"، والفلسطينيون"**، ط1،الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مصر، 1993، ص25.

يستبعده بعض المراقبين بسبب انشغال الحكومة الأمريكية بملفات أكثر سخونة من ملف الاستيطان، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. على المستوى الداخلي: تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة ملف الأزمة المالية وما ينجم عنها من تداعيات على الاقتصاد الأمريكي برمته. الإصلاح الاقتصادي كان من أهم مرتكزات الدعاية الانتخابية التي قدمها باراك أوباما للشعب الأمريكي.[1]

2. على مستوى السياسة الخارجية: تواجه الإدارة الأمريكية ملفين ساخنين على مستوى سياستها الخارجية وهما:[2]

أ. الملف المتعلق بالحرب في كل من أفغانستان والعراق، هذا الملف أيضاً أخذ جانبا مهما من وعود باراك أوباما في الدعاية الانتخابية، حيث وعد بحل هذا الملف من خلال سحب القوات الأمريكية من كلا البلدين بعد تحقيق الأمن فيهما، كما وعدت به الإدارات السابقة.

ب. الملف النووي الإيراني والذي يُعَد من الملفات الساخنة جداً للإدارة الأمريكية الجديدة، خاصةً نتيجة الضغط الذي تواجهه من "إسرائيل" في هذا الخصوص.

يبقى السؤال المطروح دائماً "ماذا ستكون ردة الفعل الإسرائيلية على أية تغييرات في الموقف الأمريكي تجاه قضية الاستيطان لو افترضنا جدلا حدوث مثل ذلك التغيير"[3] .

ربما كان هذا التساؤل مطروحاً عبر سنوات ماضية، ولكنه يفرض نفسه اليوم بقوة في ظل التباين الواضح في وجهات النظر بين الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو، والإدارة الأمريكية بزعامة أوباما فيما يخص موضوع الاستيطان والمستوطنات، فالولايات المتحدة تطرح ضرورة وقف وتجميد الاستيطان من أجل استئناف المفاوضات المتوقفة بين الفلسطينيين

---

1 أرون ميللر.، تقرير اخباري منشور على الموقع الالكتروني بعنوان،**"**وهم عربي اخر اسمه الرئيس الأمريكي الجديــد**"** أنظر الرابط، http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=7014490 .

2 المرجع السابق.

[3] ناعوم تشومسكي،" **الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، "إسرائيل"، والفلسطينيون**"، مرجع سابق، ص466

والإسرائيليين، الأمر الذي ترفضه الحكومة الحالية، وإن كانت قد وافقت شكلاً على وقف الاستيطان لمدة 10 أشهر، إلا أن الوقائع على الأرض تؤكد استمرار المشروع الاستيطاني.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية على استمرار المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية رغم المطالب الأمريكية بوقف الاستيطان يفرض تساؤلا مقابلا للتساؤل السابق: علامَ تعتمد الحكومة الإسرائيلية بعدم الانصياع للأوامر الأمريكية صاحبة اليد البيضاء في دعمها لمشروعها الاستيطاني؟ ألا تخشى الحكومة الإسرائيلية جراء عدم الانصياع للأوامر الأمريكية من تخلي الأخيرة عن دعمها ماديا وسياسيا وعسكرياً ؟

لقد أجاب ناعوم تشومسكي على كل هذه التساؤلات، معتبرا أنّ القوة العسكرية الإسرائيلية الحالية، بفضل ما تمتلكه من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، والتي حصلت عليها بفضل الدعم الأمريكي المتواصل، جعلت منها قوة حقيقية في المنطقة، فهي تمتلك الأسلحة الذرية، والمفاعلات النووية، وأصبحت قوة لا يُستهان بها في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال بفضل الدعم الأمريكي المتواصل لها، فالقيادة الإسرائيلية تدرك أهمية الدعم الأمريكي لها، وأنه من دون هذا الدعم يصبح من الصعب أن تحافظ "إسرائيل" على بقائها ووجودها.[1]

يمكن القول إن هذه النظرية كانت صحيحة ما قبل اعتماد "إسرائيل" على قوتها الذاتية، سواء اقتصادياً أو عسكرياً، وذلك قبل فترة التسعينيات، ولكنها اليوم أصبحت قوة لا تقبل معها أي ضغط من قبل الولايات المتحدة عليها، أو إجبارها على وقف الاستيطان أو القبول بتسوية تفقدها السيطرة على الضفة الغربية، وهذا ما كان يخشاه بعض المحللين العسكريين الأمريكيين، من أن تزايد القوة الإسرائيلية قد يصل إلى مرحلة لا يمكن معها السيطرة عليها،[2] لا سيما وأنها أصبحت تعتمد على اقتصادها الذاتي، إذ أصبحت المساعدات الأمريكية لا تشكل إلا جزءاً

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع، "**المعونات الأمريكية لإسرائيل** "ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

[2] ناعوم تشومسكي، "**الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، "إسرائيل"، والفلسطينيون**"، مرجع سابق، ص467

صغيراً من الموارد الخارجية لإسرائيل، لذلك لن يكون لها الأثر الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من وصول هذه لمساعدات إلى 2،775 مليار دولار لسنة (2010م).[1]

فهل ستلجأ "إسرائيل" لاستخدام سلاحها السري لمواجهة هذا الضغط؟ لقد ألمحت سابقاً بمثل هذا التهديد، إذ تعتبر سلاحها السري يمكن أن يعوضها عن تبعيتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الكبيرة للولايات المتحدة في حال مارست الأخيرة ضغطا عليها. "إن الإشارات الإسرائيلية توضح لصانع القرار في البيت ابيض والبنتاغون ووزارة الخارجية أن أي تأخير ربما أدى إلى كارثة في الشرق الأوسط"[2] الإشارة هنا واضحة إلى أن "إسرائيل" تحذر الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن الضغوط عليها للموافقة على تسوية سياسية لا تريدها، أو تفقدها حقها في الاستيطان والقدس ستؤدي بها إلى ردة فعل عنيفة.[3]

ولكن المتتبع للسياسة الأمريكية في كل مراحل مساندتها للحكومات الإسرائيلية يستطيع الخلوص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تمارس أية ضغوطات حقيقية على أي من الحكومات الإسرائيلية لوقف سياساتها الاستيطانية، وأن "إسرائيل" مطمئنة لذلك، ويظهر ذلك من خلال التطمينات الأمريكية قديما وحديثا، فعندما سئل مساعد وزير الخارجية في إدارة ريجان حول ربط المساعدات الأمريكية بتراجع "إسرائيل" عن سياسة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، رفض ربط أية مساعدات أمريكية بأية شروط سياسية.[4] ......جورج بوش وهذا يدلل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية (بإسرائيل)، كما يبين قدرة الحكومات الإسرائيلية على التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، إذ إن اللوبي الإسرائيلي الفاعل في الولايات المتحدة الأمريكية يشكل محوراً بارزاً ومؤثراً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التغلغل الذي يحظى به في وعي وثقافة الأمريكيين.[5] وهذا يفسر رفض

---

[1] صموئيل ايفن **"نفقات "إسرائيل" الدفاعية"** نسخة مصورة عن موقع الزيتونة الالكتروني، 2010، ص 14، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=116844

[2] **ناعوم تشومسكي**، "الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، "إسرائيل"، والفلسطينيون" **مرجع سابق، ص468**

[3] المرجع السابق. ص469

[4] المرجع السابق، ص468 -469

[5] سلمان صالح، مقالة بعنوان "ما حقيقة قوة اللوبي الصهيوني في أمريكا؟" منشورة على موقع جريدة الشـرق القطريـة بتاريخ،2008/4/30، أنظر الرابط، http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=130902

الحكومة الإسرائيلية لمطالب الإدارة الأمريكية بضرورة وقف الاستيطان في الضفة الغربية، من أجل استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

لذلك فإن الفلسطينيين يتطلعون إلى دورٍ أمريكي فاعل فيما يخص موضوع الاستيطان في الضفة الغربية، ويستند الفلسطينيون في تطلعاتهم إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى في العالم أولاً، ثم كونها راعية لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ثانياً، وثالثا بحكم عضويتها في اتفاقيات جنيف، لذلك فهي ملزمة قانونياً وأخلاقياً بما يلي:

1. ملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين أمروا بإنشاء وإقامة المستوطنات، وكذلك معاقبة الذين يقومون بتنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع،[1] وهذا بطبيعة الحال سيطال معظم القيادات الإسرائيلية.
2. التزام الولايات المتحدة الأمريكية -بحكم هذا الموقع- باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة بما في ذلك استخدام القوة، سواء القوة المسلحة أو القوة من خلال إلزام الحكومة الإسرائيلية بالامتناع عن الانتهاكات التي ترتكبها بحق الأراضي الفلسطينية من خلال إقامة المستوطنات التي من شأنها تغيير معالم الأراضي الفلسطينية لصالح المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية.
3. التزامها بتقديم العون والمساعدة للفلسطينيين لمقاومة الاستيطان الإسرائيلي.
4. عدم الاعتراف بما أوجدته السياسة الإسرائيلية الاستيطانية على الأرض.
5. وقف الدعم المادي للحكومة الإسرائيلية خاصةً فيما يتعلق بتمويل بناء المستوطنات، كذلك وقف الدعم السياسي لها، ويتمثل ذلك بعدم الاعتراض في المحافل الدولية على القرارات القاضية بإدانة المشاريع الاستيطانية، وضرورة تفكيك المستوطنات، بحيث تتوقف عن استخدام حق النقض الفيتو في وجه هذه القرارات.[2]

---

[1] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص 139.

[2] المرجع السابق، ص 140.

وخلاصة القول فإن الاستيطان في الضفة الغربية يشكل نقطة احتكاك بين الحكومات الإسرائيلية والإدارات الأمريكية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية دائماً تستخدم كافة الوسائل لحسم الخلاف لصالح مشروعها الاستيطاني، وضمان الدعم الأمريكي الدائم لمشروعها التوسعي وقد ظهر ذلك في عهد الإدارات الأمريكية الثلاث التي تعاقبت على حكم الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقيات أوسلو عام (1993م) وحتى إدارة أوباما الحالية عام (2010م)، حيث خضعت هذه الإدارات للإرادة الإسرائيلية الرافضة لوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس تماماً فهي تزيد من وتيرته يوماً بعد يوم، وهذا يعطي انطباعاً واضحاً عن مدى التعنت الإسرائيلي وتحديها للقوى العظمى التي توجه لها والانتقادات باستمرار، كما تبين مدى العنجهية الإسرائيلية في تحدي المجتمع الدولي الرافض للاستيطان كما مر سابقاً.

كما انه يمكن الخلوص إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تتغير سياساتها فيما يخص الاستيطان وأن السياسات الأمريكية لا يحكمها أشخاص، وإنما هي سياسة محكومة بالمؤسسات الأمريكية، لذلك فإنه من الخطأ التعويل على التصريحات الأمريكية الجديدة فيما يخص حث "إسرائيل" على وقف الاستيطان.

فقد بات واضحاً التراجع في مواقف الرئيس الأمريكي فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، الأمر الذي نوهت إلى خطورته بعض القيادات الفلسطينية، إذ اعتبرت أنه كان هناك إفراطٌ في التفاؤل بالرئيس أوباما، وان هناك خطأ واضح في تقييم الموقف الأمريكي الذي صب جل ضغطه على الفلسطينيين للعودة للمفاوضات، وكأن الهدف هو المفاوضات وليس إنهاء الاحتلال، واعتبرت أنّ قبول العودة للمفاوضات بأي شكل من أشكالها في ظل استمرار الاستيطان هو بمثابة "إتاحة الفرصة "لإسرائيل" لتستكمل كتابة مشروعها الاستيطاني على الأرض "الذي سيجعل من الدولة الفلسطينية نكتة" "[1].

---

[1] قريع، أحمد، تصريح صحفي بعنوان، **"**أخطأنا في تقييم الموقف الأمريكي الذي تراجع عما أشاعه أوباما" وكالـة معـا الإخبارية بتاريخ، 9-12-2009، أنظر الرابط،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=245605

وانطلاقا من ذلك فإن سياسة رهن مصير الشعب الفلسطيني بالسياسات الخارجية أثبت ضعفه، بل دلل على فشل البرنامج السياسي التفاوضي في إنهاء قضية الاستيطان أو الحد منها، لذلك يجب العمل على إيجاد استراتيجيات فلسطينية مستقلة غير مرتبطة بسياسات خارجية، وإذا تعذر ذلك بحكم الاتفاقيات والتحالفات فلتكن العوامل الخارجية عوامل مساندة ومساعدة وليست عوامل مقررة للسياسات والاستراتيجيات الفلسطينية.

3. الاستيطان في القدس ما بين مواقف الكونجرس ومواقف الإدارة الأمريكية

"كثيراً ما كانت تنشأ خلافات بين الإدارة الأمريكية والكونغرس حول موضوع القدس، وقد تمثّل موقف الإدارة خاصةً خلال ولاية كارتر، بأن البحث في هذا الموضوع يؤدي إلى التأثير بشكلٍ سلبي على عملية السلام بين العرب و""إسرائيل""، الكونغرس كان يتخذ مواقف أكثر تشددًا وبالطبع لصالح ""إسرائيل""[1].

في أحد ردوده على مقترحات كارتر لتقسيم القدس، أوضح الكونغرس أنه من الخطأ الفادح التصديق بأن تقسيم القدس إلى منطقتين منفصلتين إحداهما تحت السيطرة "الإسرائيلية" والأخرى تحت السيطرة العربية الفلسطينية سيقود الى سلام حقيقي، بل على العكس تماما فقد آمن الكونغرس تاريخيا أن تقسيم القدس على هذه الشاكلة سيكون بمثابة وصفة اكيدة لانهيار العملية السلمية برمتها، لذلك يرى قسم كببر من اعضاء الكونغرس انه على الولايات المتحدة ان تعلن بوضوح ان القدس ستبقى عاصمة موحدة لدولة " اسرائيل"[2]. كما أصدر الكونغرس عدة قرارات أشهرها (106، 104، 290) والتي تعرف بقانون القدس " Act of Jerusalem Emassy" ونص فيها على أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل .[3]

هذا التشدد من جانب الكونغرس تجاه قضية القدس بدأ يؤثر على مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة، خاصةً في مرحلة ما بعد كارتر في فترة نهاية السبعينيات من القرن

---

[1] يوسف، أيمن مقالة بعنوان **"القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية"** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

الماضي، وقد تأثرت مواقف الإدارات الأمريكية بشأن قضية القدس بقرارات ومواقف تبناها الكونغرس الأمريكي، حيث يقوم مركز القوة اليهودي وجماعات الضغط اليهودية والأمريكية بدور كبير في صياغتها، بحكم ما لهذا المركز من نفوذ قوي في مجلسي الشيوخ والنواب وقد وافق فعليًا على اعتبار القدس عاصمة أبدية لـــ""إسرائيل" من خلال القرار رقم (106) لعام (1990م).[1]

في عهد الرئيس باراك أوباما حاولت الإدارة الأمريكية توجيه ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لتجميد الاستيطان، الأمر الذي حظي بتأييد شعبي أمريكي، فقد "عارض حوالي 74% من الرأي العام الأمريكي استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج توجهات السياسة الدولية (Program on International Policy Attitudes (PIPA) التابع لجامعة ميرلاند University Maryland في (2009/3/23م)"[2] وكان من المفروض أن يتماشى قرار الكونجرس الأمريكي مع رغبة الأغلبية الأمريكية في هذا الموضوع إلا أن الملاحظ عكس ذلك تماماً، "فقد تقدم النائب الجمهوري بمجلس النواب الأمريكي دان بورتون Dan Burton لمشروع قانون طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية في تل أبيب إلى القدس المحتلة بحلول عام (2012)، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس"[3].

"ويمكن اعتبار الزيارتين المتواليتين التي قام بهما 25 عضواً جمهورياً وحوالي 34 عضواً ديمقراطياً بالكونجرس بمثابة ضغوط جديدة على الرئيس أوباما لاسيما وأن شعار هاتين الزيارتين تمثل في دعم "إسرائيل" وترافق معهما تصريحات مناوئة لسياسة أوباما تجاه الاستيطان، حيث أعرب إيريك كانتور Eric Cantor العضو اليهودي البارز بمجلس النواب والمنتمي للحزب الجمهوري عن قلقه من تركيز أوباما على النمو الاستيطاني وإغفاله للتهديد

---

[1] يوسف، أيمن مقالة بعنوان **"القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية"** مرجع سابق.

[2] يونس، محمد عبد الله، **"بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي"** منشور على موقع تقرير واشنطن، العدد 224، بتاريخ، 22 -8 -2009، أنظر الرابط. http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1359

[3] المرجع السابق.

النووي الإيراني لوجود "إسرائيل"، معتبراً القبول بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إنكارًا لما أسماه بالحق التاريخي لإسرائيل في الوجود"[1].

من خلال ما سبق يتبين مدى تغلغل اللوبي الصهيوني في القرار السياسي الأمريكي، والمواقف المتشددة للكونجرس الأمريكي تجاه موضوع القدس، ومدى تأثير الكونجرس الأمريكي على الادارات الأمريكية المتعاقبة فيما يتعلق بموضوع وقف الاستيطان.

[1] يونس، محمد عبد الله، **"بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي"** مرجع سابق.

الفصل الرابع

السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية والمراحل التي مرت بها

الفصل الرابع

السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية والمراحل التي مرت بها

تعرضت الضفة الغربية لأكبر هجمة استيطانية بعد احتلالها عام (1967م)، وما تزال مستمرة، سواء من حيث أعداد المستوطنات أو أعداد المستوطنين، أو مساحة الأرض المصادرة فعليا لخدمة الأغراض الاستيطانية بكافة أشكالها.[1] وكل ذلك كان ضمن المخططات الصهيونية بهدف استيعاب أكبر عدد من المستوطنين في الضفة الغربية تمهيدا لتهويدها وفرض سياسة الأمر الواقع أمام أية حلول مقترحة تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ إن الاستيطان في الضفة الغربية بواقعه الحالي يقضي على أية فرصة لإقامة تلك الدولة.

لذلك فقد سيطرت فكرة الاستيطان على عقلية كافة القيادات الإسرائيلية وكذلك الأحزاب التي تعاقبت على الحكومات الإسرائيلية المختلفة، - وهذا ما سيفرد له عنوان خاص في هذه الدراسة - وقد ظهرت الكثير من المشاريع الصهيونية التي تهدف إلى إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات في الضفة الغربية بهدف الحصول على شرعيتها في أية مفاوضات محتملة بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين، لذلك تشكل المستوطنات بالنسبة للإسرائيليين قضية إستراتيجية، يسعون بكافة السبل إلى تثبيت وجودها واستمرارها، فلم يُخْفِ شمعون بيريس نواياه تجاه ضرورة بقاء المستوطنين في الضفة الغربية حتى لو أُقيمت دولة فلسطينية، مقارنا هؤلاء المستوطنين بالعرب الفلسطينيين الذين يسكنون داخل الخط الأخضر تحت حكم دولة الاحتلال.[2] وهذا ما أعلنته أول حكومة إسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية عام (1967م)، إذ أعلنت عدم إمكانية التفاوض على بعض الأماكن من الضفة الغربية في حال حدوث أي تفاوض حول مصير الأراضي المحتلة.[3] ولا يختلف الأمر عند بنيامين نتنياهو الزعيم الليكودي الذي يعتبر أن أي تنازل عن حق اليهود في الاستيطان في الخليل أو في بيت إيل يعني ذلك التنازل عن حقهم في

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق، ص 238

[2] أبو زيد، أحمد، مقالة بعنوان، "سرطان خبيث في الجسد الفلسطيني"، منشورة على موقع الألوكة الالكتروني بتاريخ: 2008/5/1، أنظر الرابط، http://www.alukah.net/articles/1/2584.aspx.

[3] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق ، ص 127.

الاستيطان في حيفا ويافا،[1] وهذا يؤكد مدى تنكر كافة الأحزاب والحكومات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية.

لقد وضعت تلك القيادات مخططاتها الاستيطانية ضمن سياسة مبرمج لها من البداية، بحيث تشكل المستوطنات ورقة ضغط رابحة في يد الإسرائيليين، خاصةً في مفاوضات الحل النهائي، بحيث تستطيع الحكومات الإسرائيلية فرض شروطها على الفلسطينيين، واعتبار الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وجودا دائماً، فقد فرضت سياسة الأمر الواقع على الأرض من خلال الاستيطان.[2]

مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس بدأت عملية تهويد المدينة المقدسة، وذلك من خلال تكثيف الاستيطان في داخلها وعلى محيطها، كذلك فقد اتخذت الحكومات الإسرائيلية خطوات عملية على الأرض بهدف تغيير الواقع بداخلها، ففي (1967/6/29م)، أي بعد أقل من شهر من احتلال المدينة حلت بلدية القدس الشرقية برئاسة روحي الخطيب، وحولت موظفي البلدية من الفلسطينيين إلى موظفين مؤقتين في بلدية القدس العبرية.[3] ثم تلتْ هذا القرار خطوات تشريعية وإدارية تهدف إلى إحكام السيطرة على المدينة المقدسة، ففي (1980/7/30م)، أصدرت الكنيست الإسرائيلي قراراً ينُص على أن القدس عاصمة لإسرائيل، وهي المقر الرئيس للكنيست الإسرائيلي والحكومة والمحكمة العليا، وهو الموقف ذاته الذي أعاد البرلمان الإسرائيلي تأكيده عام (1990)، مؤكداً بأن القدس لن تكون موضوعا للتفاوض.[4]

لقد تعددت أشكال السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويتحكم في تحديد الشكل الاستيطاني عدة ظروف، سواء أكانت ظروفاً اقتصاديةً إسرائيلية، أم سياسية تخدم

---

1 نتنياهو، بنيامين، **"مكان بين الأمم، "إسرائيل"** والعالم" ترجمة، محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب، كلثوم السعدي، ط2، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1996، ص17.

2 غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق ، ص127

3 خطيب، شذا جمال، **"القدس العربية ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي"**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، (2001م)، ص33 ص23.

4 المرجع السابق، ص25.

المشروع الاستيطاني بكافة أبعاده، أو ظروفاً دولية وإقليمية تقتضيها مرحلة التفاوض مع الفلسطينيين.

لجأت الحكومات الإسرائيلية وحسب تلك الظروف إلى انتهاج أكثر من أسلوب، وتحديد أكثر من شكل للاستيطان، بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، ثم تقطيع أوصال الضفة الغربية، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية الرامية إلى إعاقة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة مستقبلاً إذا ما تعرضت لأية ضغوطات دولية، فعمدت الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تنفيذ مخططاتها الاستيطانية على مراحل، وكانت تخضع كل مرحلة للظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة، بحيث تتجنب أي ردّات فعل عربية أو عالمية إن وجدت -، وتجنب أعمال المقاومة الفلسطينية التي كانت تتصاعد عند كل هجمة إسرائيلية.

كذلك فقد أعدت الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية خطواتها بشكلٍ جيد لتنفيذ مشروعها الاستيطاني، ورسمت له خططاً يسهل معها تنفيذ مخططاتها، فلم تكن عملية الاستيطان عشوائية وإنما كانت تدرس بشكلٍ جيد سواء من حيث التوقيت أو من حيث المكان الذي ستنفذ فيه تلك المشاريع، وأعدت جمعيات ومؤسسات لتنفيذ هذه المشاريع عبر سنوات احتلالها لفلسطين، واعدت خططا كان أبرزها خطة " ألون" وخطة شارون حيث تمت من خلال هذه المشاريع السيطرة على المواقع الإستراتيجية في الضفة الغربية، لذلك لا يمكن القول إن المشروع الاستيطاني جاء عفوياً، وإنما كان ولا يزال ضمن خططٍ وسياسات أعدت الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية لها جيدا، تم تنفذها على مراحل تحكمها الظروف السياسية السائدة، وقد مرّ الاستيطان في الفترة بعدة مراحل، كان لكل مرحلة منها سماتها وظروفها السياسية.

المبحث الأول

مرحلة الاستيطان قبل اتفاق أوسلو

لم تكن فكرة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل خاص، وفي فلسطين بشكل عام حديثة العهد، بل هي فكرة قديمة حديثة يمكن تناولها ضمن تسلسل المراحل الزمنية التالية:

المطلب الأول: مرحلة الاستيطان قبل قيام دولة "إسرائيل" حتى عام (1948م)، والتي تبنتها الحركات والمنظمات الصهيونية

لقد بدأت فكرة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين إبان ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا زمن مارتن لوثر، فقد بدأ هؤلاء يروجون إلى أن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الاجتماعي الأوروبي، وإنما هم شعب الله المختار، وأن لهم وطناً مقدساً هو فلسطين وعليهم العودة إليه، لذلك فقد أقدم نابليون بونوبارت على اقتراح إنشاء دولة يهودية في فلسطين وذلك أثناء حملته على مصر وسوريا عام (1799م).[1]

ولكن المستوطنات لم تظهر بشكلها المنظم إلا بعد عام (1878م)، فقد استطاعت مجموعة من اليهود الذين كانوا يسكنون في القدس من تأسيس عدد من المستوطنات مثل بتاح تكفا، المقامة على أراضٍ عربيةٍ كانت تعرف باسم ملبس، ومستوطنة زخرون يعقوب في منطقة الجليل شمال فلسطين، وريشون ليتسيون في منطقة الرملة جنوب فلسطين، الأمر الذي تنبهت الحكومة العثمانية إلى خطورة تدفق اليهود إلى فلسطين فأصدرت الدولة عام (1882م) قراراً يمنعهم من الاستقرار في فلسطين، وأنه يحرم عليهم الدخول إلى المدن ذات الطابع الديني وبالذات مدينتي القدس والخليل.[2]

---

[1] مقالة بعنوان، "فكرة وفلسفة الاستيطان" ، صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية أنظر الرابط،
http://www.moj.ps/images/stories/ministry/documentation/fekra_falsafa.pdf

[2] نائلة الوعري "**دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 -1914م**"،ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص192 -193

ولكن رغم كل هذه القيود إلا أن الحركة الصهيونية استطاعت الالتفاف على الكثير من القوانين وتزيد من أعداد الزائرين اليهود إلى فلسطين والمكوث في القنصليات الأجنبية التي كانوا يأتون من خلالها، لذلك كانت أعدادهم تتزايد بشكلٍ متسارع، ففي حين كانت أعدادهم (24000) مستوطن عام (1882م) إلا أنها بلغت (50.000) عام (1897).[1]

هذا يدلل على النشاط الذي كانت تقوم به الحركة الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وقد أدرك السلطان عبد الحميد خطورة الهجرة المتزايدة لليهود، وكان يخشى قيام حكومة يهودية، لذلك أصدر قراراً عام (1891م) ينُص على "أن قبول اليهود الذين طردوا من كل مكان في الممالك العثمانية، سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية، فينبغي أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً بخصوص تفاصيل هذا الأمر، برد جميع اليهود الذين سيدخلون فلسطين"[2].

بعد المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في مدينة بازل في سويسرا عام (1897م)، أخذت المنظمة الصهيونية العالمية على عاتقها تكثيف النشاطات الاستيطانية، بحيث وصل عدد المستوطنات في هذه الفترة إلى 22 مستوطنة تسيطر على (200.000) دونم من الأرض،[3] كذلك فقد استغلت هذه المنظمات وعد بلفور عام (1917م)، والذي أعطاها فيه الانجليز الإذن بإقامة وطنٍ قوميٍ لليهود في فلسطين، فقد تعاظمت النشاطات الاستيطانية بفعل التشجيع الذي لاقته المنظمات الصهيونية من حكومة الانتداب، لامتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، فمع إعلان قيام دولة "إسرائيل" عام (1948م) كانت المنظمات الإسرائيلية تسيطر على عدة مناطق متفرقة من شمال فلسطين إلى وسطها وانتهاء بالجنوب، وذلك لضمان توسيع رقعة الدولة، وفي هذه الفترة الزمنية يمكن تلخيص الهجرات اليهودية إلى فلسطين كما يلي:[4]

---

[1] نائلة الوعري "**دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 -1914م**"، مرجع سابق ص196.

[2] المرجع السابق، ص199.

[3] مقالة بعنوان: **فكرة وفلسفة الاستيطان**، صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

الموجة الأولى: شملت هجرة عشرة آلاف مستوطن قدموا من روسيا وذلك ما بين سنتي (1882 - 1903م).

الموجة الثانية: بلغ عدد المهاجرين (85) ألف مهاجر وذلك ما بين سنتي (1904 - 1918م).

الموجة الثالثة: بعد حدوث الثورة البلشفية الروسية هاجر ما يقارب 35 ألف مهاجر وذلك ما بين سنتي (1919 -1923م).

الموجة الرابعة: حدثت ما بين سنتي (1924 -1932م)، فقد هاجر من الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب (62.000) مهاجر، وذلك بعد أن سنت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين تفرض قيودا للحد من الهجرة إليها.

الموجة الخامسة: كانت الموجة الكبرى في هذه الفترة الواقعة ما بين سنتي (1933 -1938) بحيث بلغ عدد المهاجرين (164,000) مهاجر، وذلك بسبب التشريد الذي لحق بالمخيمات التي كان يسكنها اليهود خلال فترة النازية.

الموجة السادسة: كانت في فترة الأربعينيات، ويمكن وصف هذه الفترة بالهجرة السرية، خاصةً من البلدان العربية، وتركيا وإيران، ويرجع سبب سرية الهجرة للقيود التي فرضتها بريطانيا على الهجرة وذلك تقربا للعرب حتى يقفوا معها في الحرب العالمية الثانية.

وخلاصة القول فقد نجحت الحركة الصهيونية بمساندة القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وتوجت هذه الحملة الاستيطانية بالحرب التي خاضتها الحركة الصهيونية ضد الفلسطينيين عام (1948م)، والتي أدت إلى قيام دولة "إسرائيل" على مساحة 77% من مساحة فلسطين التاريخية. وتمكنت من طرد معظم السكان الفلسطينيين من قراهم ومدنهم، ليعيشوا لاجئين في البلاد العربية المجاورة، وفي الضفة الغربية التي أكملت احتلالها عام (1967م).

المطلب الثاني: مرحلة الاستيطان بعد قيام دولة "إسرائيل" والتي تبنتها الحكومات الإسرائيلية

منذ احتلالها للضفة الغربية وحتى يومنا تعمل الحكومات الإسرائيلية على زيادة أعداد مستوطناتها في الضفة الغربية، فمع بداية الاحتلال عام (1967م)" تركّز الاستيطان في معسكرات الجيش الأردني، ثم بدأت تمتد المستوطنات لتصل إلى الأراضي الفلسطينية بكاملها، فصادرت الأراضي التي تقع ضمن الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين، ووزعت هذه المستوطنات في بداية الاحتلال عام (1967م) على المرتفعات الشمالية والمرتفعات الوسطى والجنوبية بالإضافة إلى التركيز على منطقة الأغوار ضمن خطة ألون الأمنية.[1] ثم بدأت بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وأقامت عليها مستوطناتها وسعت باستمرار لزيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين، ويتضح حجم التوسع خلال سنوات الاحتلال من الزيادة السريعة في أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية منذ احتلالها عام (1967م) وحتى يومنا هذا.

في الواقع لا توجد أعداد دقيقة لأعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية، وذلك يعود إلى أكثر من سبب، لعل من أهم هذه الأسباب:

1. حالة التذبذب في أعداد المستوطنين حسب الظروف التي تمر بها الضفة الغربية.
2. لجوء الحكومات الإسرائيلية إلى عدم إعطاء أرقام دقيقة حول أعداد المستوطنات والمستوطنين لأهداف سياسية.
3. بالإضافة إلى تنوع أشكال الاستيطان في الضفة الغربية ما بين مستوطنات دائمة ومستوطنات مؤقتة وبؤر استيطانية ومواقع عسكرية إلى غير ذلك من الأشكال مما يجعل تقدير الأعداد بشكلٍ دقيق صعبا جداً.

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق، ص 257.

إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أشار إلى أن حجم التوسع الأفقي للمستوطنات منذ عام (1967م) بلغ من مستوطنة واحدة إلى (144) مستوطنة (من مجموع 440 موقع استيطاني بأشكاله المتعددة) في عام (2007م) [1] وهذا يبين تسارع وتيرة الاستيطان خلال هذه الفترة.

كانت الأغوار ضمن خطة ألون هدفاً واضحاً للاستيطان وذلك بهدف ضمان الهدوء على الحدود الشرقية مع الأردن، لذلك أنشأت الحكومات الإسرائيلية حزاما استيطانيا على طول الحدود الشرقية وأصبحت تلك المنطقة تكاد تكون خالية من أي تواجد عربي مؤثر مقارنة مع حجم المستوطنات المزروعة هناك، ابتداءً من البحر الميت جنوبا وحتى بحيرة طبريا شمالاً، باستثناء بعض التجمعات العربية ومنها مدينة أريحا.[2]

مع بداية الاحتلال الإسرائيلي كانت منطقة الأغوار تشكل خطراً عليها، وذلك من خلال تسلل الخلايا الفدائية لداخل الأراضي المحتلة من جهة الأردن، وذلك لتنفيذ عمليات فدائية، فكان لهذه المستوطنات والنقاط العسكرية الإسرائيلية المكثفة دورٌ في الحد من قدرات هذه الخلايا للوصول إلى الأهداف الإسرائيلية.

وبالتوازي مع إقامة المستوطنات في الأغوار فقد سيطرت على المعابر الرئيسية والوحيدة مع الضفة الشرقية، والتي تُعد الرئة التي تتنفس منها الضفة الغربية من المنطقة الشرقية، وهذا بالطبع له دلالاته السياسية الواضحة، إذ لا معنى للحديث عن دولة فلسطينية في ظل سيطرة إسرائيلية على الحدود.

إن أهم ما يميز الاستيطان في الأغوار هو ارتفاع أعداد المستوطنات مقابل انخفاض في أعداد المستوطنين الذين يقطنونها، حيث بلغت أعداد المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار 36

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، مرجع سابق، ص22.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق ، ص 260.

مستوطنة يقطنها (9600) مستوطن حتى نهايات عام (2008م) [1] وهذا على حساب الأراضي الفلسطينية وبالذات الزراعية منها، والتي تشكل دخلاً رئيساً للسكان الفلسطينيين، ويعطي صورةً واضحةً عن حالة الرخاء التي يعيشها المستوطنون في تلك المناطق من خلال السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي ومصادر المياه.

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى استغلال بعض الأوضاع السياسية سواء المحلية أو العالمية لتباشر بإقامة مستوطنات جديدة حتى ولو بأعداد قليلة من المستوطنين، كما حدث إبان توقيع اتفاقات كامب ديفد عام (1979) حيث كثفت من إقامة المستوطنات في المرتفعات الشمالية من الضفة الغربية، وذلك كي تكون هذه المستوطنات نقطة ارتكاز لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين عندما تكون الظروف مواتية لاستقدام يهود جدد من الخارج،[2] أو تكون نقطة مساومة للحصول على تنازلات فلسطينية مقابل إخلاء بعض البؤر الاستيطانية.

المطلب الثالث: الاستيطان في ظل حكومات حزب العمل: (1967 - 1976م)

أقيمت في هذه المرحلة ما يقارب 35 مستوطنة في الضفة الغربية بالإضافة إلى 22 مستوطنة في القدس،[3] وذلك ضمن خطط أعدت من قبل عدة قيادات إسرائيلية منها:

خطة ألون

تولى حزب العمل بزعامة "ليفي أشكول" رئاسة أول حكومة بعد انتهاء حرب (1967م) وكان من أوائل قراراتها وبعد ثلاثة أسابيع فقط من انتهاء الحرب القرار بضم القدس الشرقية وإخضاعها للقضاء والإدارة الإسرائيلية، بالإضافة إلى تمهيد الطريق للبدء بإقامة المستوطنات في الضفة الغربية، أي شرقي الخط الأخضر الذي كان بمثابة الحد الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1948م) وبين الأراضي المحتلة عام (1967م)، لقد جاء قرار الضم

---

[1] نقلا عن وكالة معا الإخبارية خبر بعنوان، **"**الاستيطان في الأغوار ...... عقبة كأداء في طريق السلام"، بتاريخ، 2009/05/23، أنظر الرابط، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=165016

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق، ص 266.

[3] المرجع السابق، ص 38

للقدس تنفيذا للتطلعات الصهيونية الرامية إلى جعل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، لذلك صادرت مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالقدس لتؤسس بذلك نقطة البداية لمشروع استيطاني ضخم في الضفة الغربية،[1] لينطلق هذا المشروع ضمن خطة أطلق عليها خطة "ألون" حيث ركزت هذه الخطة على الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي المحاذية للحدود الأردنية "الأغوار" لتكون حزاما فاصلا بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، ورغم المساحات الواسعة التي صادرتها، إلا أن أعداد المستوطنين الذين كانوا يقيمون فيها كان لا يتجاوز عشرة آلاف مستوطن،[2] لذلك كان يطلق على هذه المستوطنات "مستوطنات الأشباح".[3]

هذا يؤكد أن الحكومات الإسرائيلية في بداية الأمر كانت تحاول السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، مستغلة بذلك قوتها التي خرجت بها بعد حرب (1967م)، ولكي تستوعب هذه المستوطنات أية أعداد من المستوطنين في المستقبل.

لم يكن في حسابات أشكول أية تكاليف سياسية مترتبة على الاستيطان، لذلك فقد اندفع نحو مصادرة الأرض ونهب خيراتها المائية بالإضافة إلى تقوية القدرة الدفاعية للجيش الإسرائيلي.[4] لقد انطلق "أشكول" من الحكمة الصهيونية القائلة " إذا أردت وطناً قومياً يهودياً يجب عليك أن تسكن اليهود في الأرض غير عابئ بالمادة أو العراقيل التي تضعها الحكومة المنتدبة في طريق المؤسسات اليهودية التي تسعى لشراء الأرض".[5]

من خلال دراسة مشروع ألون فقد اتضح أن هذا المشروع يهدف إلى ضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية بهدف تقسيمها إلى قسمين، القسم الشمالي والقسم الجنوبي وذلك بهدف ضمان سيطرتها على أكبر مساحة ممكنة، وإبقاء الضفة الغربية مقطعة الأوصال،

---

[1] روبنشتاين، داني، مقالة بعنوان، ***"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"***، **مجلة قضايا إسرائيلية** العدد الخامس، ص36 -37.

[2] المرجع السابق، ص 38.

[3] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق ، ص 256

[4] العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان، **"الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس"**، مرجع سابق.

[5] المرجع السابق

وحسب الخطة فقد حرصت الحكومة الإسرائيلية على البعد عن الأماكن العربية، وذلك لضمان محافظتها على يهودية الدولة العبرية،[1] كذلك لتضمن عدم الاحتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتتفادى أعمال المقاومة.

لقد حدد ألون هدفه من الاستيطان في تلك الفترة حيث برره بالبعد الأمني، والإبقاء على هذه المستوطنات حتى ولو تم الحديث عن حلول مستقبلية، فإن تلك المستوطنات ستكون خارج الحل، وهذا ما صرح به صاحب المشروع عندما كان يشغل منصب وزيرٍ للعمل عام (1967م) حيث قال: "في الوقت الذي لم تحدد فيه الحكومة الإسرائيلية مصير الأراضي الفلسطينية ولم تبحث في تحديد الحدود، لا يستطيع أحد منع الأعمال الضرورية من أجل الأمن... هذه الأعمال التي يجب أن تحدث تغييرات مطلوبة لمصلحة الأمن الإسرائيلي في نطاق أي حل محتمل".[2]

يمكن القول إن حزام المستوطنات المقام في الأغوار حقق الأهداف التي وضعتها خطة ألون، ويظهر ذلك من خلال عدم قدرة المقاومة الفلسطينية على اختراق الحدود الشرقية في أغلب الأحيان، ولم تنفذ أية عمليات نوعية ضد المستوطنات المقامة في الأغوار في تلك الفترة.

مشروع موشيه ديان: وزير الحرب الإسرائيلي بعد حرب عام (1967م)

تميز هذا المشروع بمصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الأغراض العسكرية الإسرائيلية، وقد حاولت هذه الخطة الابتعاد عن الأراضي القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية وذلك تجنباً لأي ردّات فعل على هذا المشروع، وتمريره بشكلٍ هادئ، ويقضي هذا المشروع بتحويل الأرض الفلسطينية إلى معسكرات للجيش، ومن ثم تحويلها إلى مستوطنات.[3] ولكن لم يدم الحذر الإسرائيلي طويلا خاصةً في ظل عدم وجود مقاومة فعلية للاستيطان في الضفة الغربية، لذلك لجأت الحكومات الإسرائيلية إلى مصادرة الأراضي المتاخمة للقرى والمدن ولم تَعُدْ تلك المحاذير قائمة.

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق ، ص 240.

[2] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 155.

[3] المرجع السابق، ص 154.

يلاحظ أن هذه الفترة من الاستيطان ركزت فيها الحكومات الإسرائيلية على انتقاء مواقع المستوطنات، وذلك حسب ما يتطلبه المشروع الصهيوني المستقبلي والذي يفضي في نهاية الأمر إلى السيطرة على كافة الأراضي مستقبلا، فقد سيطرت على المناطق الحساسة من الضفة الغربية خاصةً في منطقتي الأغوار والقدس.

المطلب الرابع: الاستيطان في ظل حكم حزب الليكود عام (1977 - 1984م)

عندما تسلم حزب الليكود الحكم في هذه الفترة تم إعداد مشاريع استيطانية جديدة بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، فقد أقام ما يقارب 93 مستوطنة في الضفة الغربية بما يعادل 60% من المستوطنات التي أُقيمت حتى نهاية تلك الفترة.[1] وذلك ضمن خطط كان من أبرزها:

خطة شارون

بعد فوز حزب الليكود عام (1977م) والذي اعتبر يوم عرس للمستوطنين تبنى الحزب شعاراً يقول: "رفع العلم فوق كل قدم"، وتطبيقا لهذه الفلسفة قامت الحكومة بعدة خطوات استيطانية تهدف إلى محاصرة التجمعات السكنية الفلسطينية، والأخطر من ذلك ركزت هذه الحكومة على تشجيع الاستيطان داخل الأحياء العربية، فعملت على تهويد الحرم الإبراهيمي في الخليل، وحاولت السيطرة على بعض المناطق في مدينة نابلس مثل منطقة بئر يعقوب، وقبر يوسف، وتكثيف الاستيطان داخل القدس.[2]

لقد أقامت حكومة الليكود فلسفتها الاستيطانية في الضفة الغربية على إقامة مستوطنات كبيرة ذات أعداد سكانية عالية، ونشاطات سياسية وأمنية واقتصادية، أي نظام استيطاني على شكل مدن كبيرة، منها مستوطنة أرئيل، وبيت إيل، وقرنيه شمرون وغيرها. وضاعفت حكومة الليكود في هذه الفترة من أعداد المستوطنات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة ما بين

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، مرجع سابق، ص 25.

[2] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص161.

(1977 -1984م)، مما يعطي صورةً واضحةً عن العقلية الصهيونية لهذا الحزب وتُجَذِّرُ الفكر الاستيطاني في منطلقاته وفلسفته.[1]

كان أرئيل شارون في هذه الفترة وزيراً للزراعة، وكان رئيسا للجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية، ووضع خطته الاستيطانية لمدة عشرين عاماً، وتهدف هذه الخطة إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من الضفة الغربية، وهي ما عرفت ب" خطة شارون" والتي أطلقها عام (1977م) وتهدف إلى إقامة سلسلة من المستوطنات من شمال الضفة حتى جنوبها، بحث تعزل التجمعات السكنية العربية بعضها عن بعض، وتستوعب أكثر من مليوني يهودي خلال الفترة المخطط لها.[2]

خطة غوش أمونيم

تُعد حركة غوش أمونيم من أنشط الحركات الاستيطانية الإسرائيلية المتطرفة، وتهدف هذه الحركة إلى زرع مستوطنات إسرائيلية بين القرى والمدن الفلسطينية، بحيث تقوم هذه الحركة بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية ومصادرتها، وإقامة المستوطنات عليها، وذلك بدعم رسمي من المنظمة الصهيونية العالمية وبتمويل من الوزارات الإسرائيلية.[3]

الانسحاب من سيناء في عهد الليكود وأثره على الاستيطان في الضفة الغربية

خلال هذه الفترة انسحبت الحكومة الإسرائيلية زمن ميناحيم بيغن من سيناء بناءً على اتفاقيات كامب ديفد مما أدى إلى زيادة حجم الاستيطان في الضفة الغربية،[4] وذلك لاستيعاب الأعداد التي تم نقلها من سيناء، بالإضافة إلى مواجهة الانتقادات الموجهة للحكومة من قبل الأحزاب المتطرفة والتي اعتبرت الانسحاب من سيناء وتفكيك المستوطنات خاصةً مستوطنة

---

[1] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 162 -163.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق، ص 241

[3] المرجع السابق، ص 245.

[4] قيطة، محمد، أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مرجـــع ســـابق، ص49.

"عليت" خطوة خطيرة من قبل الحكومة، لأنها ترى فيها تنازلاً عن جزء من أرض "إسرائيل" لذلك أراد بيغن أن يبرهن للجمهور الإسرائيلي أن الانسحاب من سيناء لن يكون سابقة خطيرة بحيث يتم الانسحاب من مناطق أخرى، بل على العكس تماماً ستكون هذه الخطوة مقدمة لتشبث "إسرائيل" بأراضي الضفة الغربية.[1]

لذلك من الطبيعي أن الانسحاب من سيناء كان على حساب الضفة الغربية بحيث تم استيعاب هؤلاء المستوطنين ليعيشوا في المستوطنات المقامة على أراضيها، وتُعد هذه الفترة هي أكثر الفترات التي شهدت فيها الضفة الغربية إقامة أكبر عدد من المستوطنات.

استولت الحكومات الإسرائيلية على الكثير من المواقع الإستراتيجية في الضفة الغربية وذلك لإقامة معسكرات ونقاط عسكرية دائمة، هذه المعسكرات منها ما يكون نقاط مراقبة عسكرية، ومنها ما يكون معسكرات للتدريب والرماية، ومنها ما يتحول إلى بؤر استيطانية وإيواء المستوطنين، وقد عرفت الوسيلة التي اعتمدتها بوسيلة وضع اليد لأغراض عسكرية.

لقد الحق قيام هذه المعسكرات أضراراً جسيمة بالأراضي الفلسطينية، فقد غيرت طبيعة الأرض الطبوغرافية من خلال اقتلاع الأشجار وتحريك الصخور لعمل استحكامات عسكرية يصعب اقتحامها.[2] وقد بلغت المعسكرات العسكرية المقامة في الضفة الغربية حتى عام (2007م) ما يقارب (48) معسكرا مصنفاً على أنه قاعدة عسكرية، بالإضافة إلى 43 موقعا عسكريا تصنفه الحكومات الإسرائيلية على انه مواقع أخرى.[3]

أياً كان شكل هذه المعسكرات فإنها في النهاية تقام على جزء من الأراضي الفلسطينية، وتحقق الأهداف الرئيسية للاستيطان، وكان لها آثارٌ سلبية على مجمل الحياة الفلسطينية، ومن

---

[1] روبنشتاين، داني، كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس،مقالة بعنوان، ***"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"*** **مجلة "قضايا إسرائيلية"**، العدد الخامس، ص 41

[2] منصور، جوني **"الاستيطان الإسرائيلي"**، مرجع سابق، ص 59.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، مرجع سابق، ص 29

هذه الآثار ما ألحقته مخلفات هذه المواقع العسكرية من إصابات وحوادث قتل بين صفوف الفلسطينيين.

المطلب الخامس: الاستيطان في ظل حكومة الوحدة الوطنية: من عام (1985 -1992)

بعد فترة حكم الليكود السابقة تم تشكيل حكومة أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية، بين حزبي الليكود والعمل، في هذه الفترة يمكن القول إن الاستيطان الإسرائيلي مر في فترة انكماش، وأن وتيرة الاستيطان قد انخفضت نسبيا مقارنة مع الفترة التي سبقتها، فقد أُقيمت في هذه الفترة (17) مستوطنة في الضفة الغربية،[1] إلا أن ذلك لا يعني أن الاستيطان قد توقف نهائيا، فقد أُقيمت عدة مستوطنات تلبي رغبات كلٍ من الحزبين، فحزب العمل دعم إقامة مستوطنات زراعية وأمنية في منطقة الأغوار، بينما أقام حزب الليكود مستوطنات داخل التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية وذلك وفق سياسة غوش أمونيم التي سبق الإشارة إليها.[2]

اتخذ الاستيطان الإسرائيلي قبل عام (1987م) أي قبل بدء الانتفاضة الأولى بسنتين أو ثلاثة أشكالا جديدة، حيث عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى أسلوب التوسع الراسي أو العمودي، فقد عملت حكومة الوحدة الوطنية على زيادة أعداد المستوطنين في المستوطنات القائمة، وهذا بالطبع يحتاج إلى زيادة أعداد البيوت، وكل ذلك سيكون على حساب الأراضي الفلسطينية، كما شهدت تلك الفترة تثبيت المستوطنات العشوائية لتكون مستوطنات دائمة،[3] كل ذلك يأتي تنفيذا لسياسة الأمر الواقع الذي انتهجته كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام (1987م) شهدت الضفة الغربية حالة من الجمود في إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وهناك دراسات تشير إلى أن بعض المستوطنات في الضفة الغربية تم إخلاؤها ورحل منها أعداد كبيرة من المستوطنين نتيجة تعرضهم لأعمال المقاومة الفلسطينية فكان تركيز المستوطنين في تلك الفترة على الحفاظ على الوضع القائم في

---

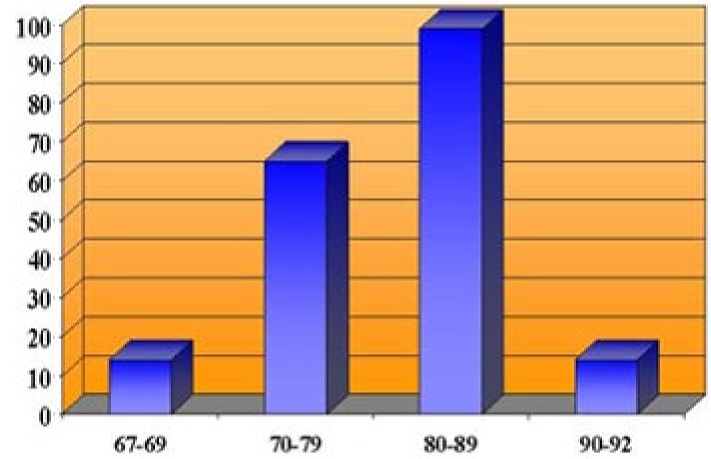
[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، مرجع سابق، ص30

[2] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م -1998)** مرجع سابق، ص 164.

[3] المرجع السابق، ص 165

الضفة الغربية وعدم تراجع الحركة الاستيطانية إلى الوراء.[1] وللحفاظ على تلك المستوطنات تم تحويل بعضها إلى معسكرات وضعت تحت تصرف الجيش.[2]

عند دراسة الاستيطان في الفترة السابقة لاتفاقات أوسلو والتي توالت الحكم فيها الأحزاب اليمينية واليسارية يمكن القول إن الفترة التي سبقت اتفاقيات أوسلو، كانت أكثر الفترات التي شهدت فيها الضفة الغربية زيادة في أعداد المستوطنات والمستوطنين، خاصةً تلك المستوطنات التي أُقيمت في عهد حكومات حزب الليكود والتي شكلت ما نسبته 62.8% من نسبة المستوطنات في هذه الفترة.



شكل (1): تزايد أعداد المستوطنين منذ عام 1967 - 1992

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية -أريج،

http://www.poica.org/editor/case_studies/outpost-class-09.jpg

الأمر الآخر الذي لا بد من الإشارة إليه هو أن الأحزاب الإسرائيلية مهما اختلفت في سياساتها المعلنة، إلا أن جوهر السياسة فيما يخص الاستيطان يلاحظ بأنه موحد، ويخدم الأهداف الإسرائيلية العامة، فعلى الرغم من الاختلافات في الأساليب الاستيطانية إلا أن إستراتيجية الاستيطان لم تغب عن كلا الحزبين ألا وهي الحفاظ على أكبر مساحة من الأرض تحت السيطرة الإسرائيلية، إذ إن الاستيطان في الضفة الغربية يمثل عمقا استراتيجيا للحكومات

---

[1] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م -1998)** مرجع سابق، ص 166.

[2] غسان دغلس، **"مقابلة خاصة"**، عقدت في مقر المحافظة بتاريخ، 15 - 3 - 2010

الإسرائيلية، وتعتبر الضفة الغربية ملاذا للإسرائيليين في حال تعرضهم لأي هجوم،[1] كما كان الحال أثناء الهجوم الصاروخي الذي شنه حزب الله عام (2006م) في الحرب التي شنتها "إسرائيل" على لبنان، كذلك الحال بالنسبة لسكان المستوطنات القريبة من مرمى الصواريخ التي تطلقها المقاومة من قطاع غزة.

بعد دراسة تلك الفترة من الاستيطان يمكن الوقوف عند الملاحظات التالية

1. أقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعض المستوطنات بهدف تحديد الحدود لأية دولة فلسطينية مستقبلية، خاصةً إذا ما علمنا أن الجدار الذي يقام اليوم لم يكن وليد عام (2002م)، وإنما تمتد جذور هذا المشروع إلى بدايات القرن العشرين، فقد اقترح وزير المالية الإسرائيلي "بنحاس سقير عام (1967م) أن يتم الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف تحصين المدن الإسرائيلية، كذلك فقد أعلن يهود باراك في عام (2000م) أنه سيعمل على تطبيق سياسة العزل الديمغرافي عن الفلسطينيين ولو بصورة أحادية" وهذا يدلل بأن فكرة السيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية وضم المستوطنات وتحديد الحدود هي فكرة قديمة حديثة في الفكر الصهيوني.

2. سيطرت الحكومات الإسرائيلية في هذه الفترة على المناطق الحساسة في الضفة الغربية وذلك بهدف تقوية نفوذها على الأرض، وعمدت إلى نشر المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية، وهذا ضمن خطة معدة مسبقا من قبل تلك الحكومات للحيلولة دون تسليم الضفة الغربية في أية حلول مستقبلية، وهذا ما أثبتته الأيام والوقائع، إذ إن الاستيطان اليوم يشكل العقبة الحقيقية أمام مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية القائمة بزعامة نتنياهو.

3. لقد استطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تلك الفترة أن تؤسس لمستقبل الخارطة الاستيطانية في الضفة الغربية والتركيز على مدينة القدس بهدف تهويدها، وقد اتضح ذلك

---

[1] نتنياهو، بنيامين، **"مكان بين الأمم، "إسرائيل" والعالم"** مرجع سابق ص 293.

من خلال تغيير المعالم الرئيسة في المدينة وزيادة أعداد الإسرائيليين مقابل تهجير الفلسطينيين.

4. بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى عام (1992م) (252,545) مستوطناً يقيم منهم في مستوطنات الضفة الغربية (111,673) بالإضافة إلى (140,872) مستوطن يقيمون في القدس.[1] وبلغت أعلى نسبة للاستيطان في عهد حزب الليكود ما بين عامي (1980 -1989م).

[1] المركز الجغرافي الفلسطيني، **"مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"**، مرجع سابق، ص50.

المبحث الثاني

مرحلة الاستيطان منذ اتفاقيات أوسلو وحتى عام (2009م)

تُعد هذه الفترة من الفترات المتميزة التي مرت على الشعب الفلسطيني في مختلف نواحي حياته السياسية، ففيها أُنشئت أول سلطة وطنية على الأرض، وفي هذه الفترة شهدت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بالإضافة إلى قطاع غزة أحداثاً تُعد مفصلية في حياته، ففيها كانت الانتخابات التشريعية للعامين (1996م) و (2006م)، والانتخابات الرئاسية على فترتين أيضاً، الفترة الأولى للرئيس ياسر عرفات رحمه الله والفترة الثانية للرئيس محمود عباس، كما شهدت الساحة الفلسطينية أحداث الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وإقامة جدار الفصل العنصري وما له من تأثير واضح على الحياة العامة الفلسطينية، وفي عام (2005م) انسحبت "إسرائيل" من قطاع غزة لتكون أول حالة انسحاب حقيقية من أراضٍ فلسطينية منذ عام (1948م)، وفي هذه الفترة أيضاً شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حالة انقسام، حيث الفصل الجغرافي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد الحسم العسكري التي قامت به حركة حماس على قطاع غزة. كما شهدت هذه الفترة الحرب الإسرائيلية على القطاع عام (2008 - 2009م).

كل هذه الأحداث ألقت بظلالها على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وبالتالي ستأخذ هذه الفترة شيئا من التفصيل، وذلك لطبيعة الأحداث وسخونتها، وما كان لها من تأثيرات على استغلال الحكومات الإسرائيلية لبعض هذه الأحداث لصالح الهجمة الاستيطانية الصهيونية.

ستتم دراسة هذه المرحلة على فترات، فإن لكل فترة خصوصيتها ومشهدها السياسي الذي عاشته الضفة الغربية.

المطلب الأول: الاستيطان الإسرائيلي من عام (1993 - 1999م)

بعد بدايات العام (1993م) انطلقت اتفاقيات السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين "اتفاق أوسلو" هذه الاتفاقيات الغامضة في معظم بنودها على الأقل لغالبية أبناء الشعب

الفلسطيني، لأنها تمت بناءً على محادثات سرية بين الجانبين دون أن يكون للغالبية العظمى رأي فيها أو اطلاع على بنودها، خاصةً فيما يتعلق بالأمن والاستيطان، فاتفاقات أوسلو لم تشر بوضوح إلى كيفية التعامل مع الاستيطان في المرحلة الانتقالية، ولم تنُص الاتفاقيات على وقف الاستيطان، وإنما أجل هذا الموضوع شأنه شأن القدس واللاجئين لمرحلة الحل النهائي، مع العلم أنه أكثر الملفات سخونة وأهمية كونه يتعلق بأمر يحدد مستقبل الدولة الفلسطينية وشكلها.

بعد توقيع اتفاقيات غزة أريحا أولاً في واشنطن، وقبل أن يجف الحبر الذي كتبت به الاتفاقيات، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بملكيتها الدائمة لمنطقة الحرم القدسي الشريف وهو ما تطلق عليه "إسرائيل" "منطقة جبل الهيكل".[1]

للتهرب من الالتزامات التي وقعتها الحكومات الإسرائيلية بخصوص الالتزام بعدم بناء المستوطنات، لجأت كعادتها إلى أسلوب الدخول من الأبواب الخلفية، فلجأت إلى أسلوب "تسمين المستوطنات وتفريخها بحيث توهم العالم بأنها لا تقيم مستوطنات جديدة، وإنما هي في الحقيقة تزيد من أعداد المستوطنين والبيوت داخل المستوطنات والنتيجة واحدة وهي أن هذا التوسع سيكون على حساب الأراضي الفلسطينية.

اتضحت بذلك النوايا الإسرائيلية من البداية في مدى تجاوبها مع اتفاقيات السلام المنعقدة بين الجانبين، وأن الحكومات الإسرائيلية كما هو واضح لا تقوم إلا على سياسة التوسع، فأي سلام لا يحقق لها مطالبها لا تؤمن به، وأي اتفاق يقيد من مشروعها الاستيطاني ترفضه، وقد لجا الفلسطينيون إلى الاحتجاجات السلمية عبر قنوات التفاوض، إلا أن الحكومات الإسرائيلية كانت ترد في كل مرة أنه لا يوجد أي اتفاق ينُص على وقف الاستيطان.[2]

وقع حزب العمل الاتفاق مع الفلسطينيين، وفي تلك الفترة رفض حزب الليكود الذي كان في المعارضة هذه الاتفاقيات وما تبعها، إلا أن الليكود وبعد فوزه في الانتخابات عام 1996م وجد نفسه أمام حقائق على الأرض، والتزامات دولية، عندئذ أطلق نتنياهو مشروع (ALLON

[1] خطيب، شذا جمال، "القدس **العربية ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي**"، مرجع سابق،ص125

[2] غلمي، محمد عوده،**"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 168.

PLUS)، فيما قدم شارون والذي كان يشغل وزيرا للبنى التحتية خريطة عرفت باسم خريطة شارون الأمنية، وتقدم وزير الدفاع في تلك الحكومة (اسحق مردخاي) خطة أخرى للحل النهائي والتي لم تعط هذه الخطط بمجملها للفلسطينيين سوى 40% من مساحة الضفة الغربية موزعة على شكل كنتونات صغيرة تفصلها مستوطنات إسرائيلية، مع حرص الحكومات الإسرائيلية على أن تبقى القدس عاصمة موحدة لها.[1] أما في الضفة الغربية فقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هذه الفترة لم تُقِم الحكومة الإسرائيلية أية مستوطنة في منطقة الأغوار بالذات، وأن هناك انخفاضاً لوتيرة الاستيطان فقد أُقيمت في هذه الفترة 10 مستوطنات في الضفة الغربية، ويعزي ذلك لسببين:[2]

1- انطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو ومدريد.

2- الضغوط الدولية الراعية للعملية السلمية على الحكومة الإسرائيلية لتجميد الاستيطان وعدم القيام بأية أعمال استيطانية جديدة.

إلا أن الحكومة الإسرائيلية لجأت إلى سياسة تسمين المستوطنات القائمة وتوسيعها، وذلك بهدف الالتفاف على الضغوط التي تمارسها عليها الجهات الدولية، فقد ضاعفت من مساحة بعض المستوطنات في الضفة الغربية.

تأتي هذه الإجراءات الإسرائيلية على الرغم من النصوص الواردة في اتفاقيات أوسلو والتي تقضي "بامتناع الحكومة الإسرائيلية عن الإجراءات أحادية الجانب التي تؤثر أو تُجحف بالاتفاق النهائي على الوضع النهائي للضفة والقطاع" [3] إلا أن الحكومة الإسرائيلية جعلت من هذه الاتفاقيات أرضيةً خصبةً لزرع المزيد من المستوطنات، وهذا ما عبر عنه الكاتب الإسرائيلي (حنا كيم) في مقالة نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية عام (1995م) بعنوان"

---

[1] العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان،"**الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس**"، مرجع سابق.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،"**المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص 30.

[3] قريع، أحمد"**الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، 1 مفاوضات أوسلو**" ص433.

المشروع الشامل" حيث يقول: "على الرغم من قرار الحكومة بتجميد كل بناء في الأراضي المحتلة منذ شهر (11 للعام 1992م)، فإن وزارة الإسكان سمحت لليهود بتعمير أبنية خاصةً هناك، ثم إنها لم تشمل القدس الكبرى بقرار التجميد. فما على اليهودي الراغب في ذلك سوى أن يتعاقد مع متعهد ليبني له بيتا في الأراضي المحتلة، وبذلك تكون وزارة الإسكان مجبرة على تقديم البنية التحتية".[1]

ففي مستوطنة معاليه أدوميم زادت الحكومات الإسرائيلية أعداد المستوطنين خمسة أضعاف ليصل إلى 25 ألف مستوطن في هذه الفترة.[2] وهذا يدلل على زيف الادعاءات الإسرائيلية، وأنها غير معنية بتحقيق أية سلام على الأرض يعيد للفلسطينيين حقوقهم أو جزءاً منها، بل على العكس تماماً فقد استغلت فترة الاتفاقيات لإغراء اليهود بالقدوم للضفة الغربية والاستيطان فيها، وهذا ما يؤكده التقرير الذي أصدره مكتب الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، حيث ورد في البيان الختامي أنه "من المفارقات العجيبة أن يستشري الاستيطان في عهد السلام، فمنذ اتفاقيات أوسلو تمت مصادرة (222,000) ألف دونم... وبناء (65,000) ألف وحدة سكنية... وهدم (578) منزلا فلسطينياً... وشق (24) طريقاً التفافياً بطول (180) كم من أجل ربط المستوطنات اليهودية ببعضها البعض وتحويل المناطق الفلسطينية إلى جزر معزولة".[3]

خلال السنوات الأولى لاتفاقيات السلام كانت المطالب الفلسطينية تركز على إنهاء الاحتلال والتخلص من المستوطنات، ولكن الملاحظ أن المطالب الفلسطينية تراجعت لتتحدث عن وقف الاستيطان، الأمر الذي ترفضه الحكومات الإسرائيلية، بل على العكس تماماً فقد استمرت في هجماتها الاستيطانية، واتخذت خطوات أكثر خطورة على أرض الواقع والمتمثلة

---

[1] عاروري،" نصير حسن، "**أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)**" ترجمة منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص34

[2] روبنشتاين، داني، كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس،مقالة بعنوان، "***الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)***" **مجلة "قضايا إسرائيلية"**، العدد الخامس، ص 41.

[3] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير بعنوان، "3000 أمر إسرائيلي بعملية هدم منازل فلسطينيين" أنظر الرابط http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=7269

بطرد الفلسطينيين المقدسيين، والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم،[1] بحيث أصبح المستوطنون يمتلكون أكثر من 84% من العقارات في القدس،[2] وأعدت خططاً لتهويد القدس وبدأت بتنفيذها على الأرض وتتضمن ما يلي:

1. طمس المعالم العربية والإسلامية التاريخية في القدس، وبالذات الأسوار التاريخية وما تضمه من مبانٍ قديمة، بحيث تستطيع الحكومات الإسرائيلية خلال السنوات القادمة هدم هذه المعالم.
2. هدم المسجد الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم على أنقاضه.
3. إنشاء شبكات للقطارات داخل القدس، وإنشاء أبراج مراقبة بالإضافة إلى إنشاء مراكز تجارية داخل القدس بهدف تقطيع أوصالها.[3]

وعلى الرغم من كل ذلك كانت التصريحات الفلسطينية تؤكد على مواصلة المفاوضات، وأصبح الاستيطان من وجهة النظر الفلسطينية عقبة أمام المفاوضات حسب تعبيرات المفاوضين الفلسطينيين بدلا من كونه استيطانا غير شرعي ولا قانوني.[4]

ظهرت في هذه الفترة الكثير من الخطط الإسرائيلية والتي تنادي بفصل المناطق الفلسطينية عن "إسرائيل" ولعل من أبرزها خطة رابين التي أطلقها عام (1995م)، حيث قال: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، وإننا سوف نصل

---

[1] مصطفى البرغوثي، "تصريح صحفي" منشور على موقع العالم الإخباري، بتاريخ، 2009/5/24، أنظر الرابط، http://www.alalamnews.ir/site/alalam/next_al.asp?n_id=214874&t_name=%20T200905ARCTable

[2] الحمد، جواد مقالة بعنوان، "**انعكاسات سياسة المصادرة والاستيطان الإسرائيلية**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المصري، هاني، مقالة بعنوان: "**بدعة مقاومة الاستيطان بالمفاوضات وحدها**"، منشورة على موقع إسلام اون لاين، أنظر الرابط، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1199108640505&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout.

إلى هذه الغاية إنْ عاجلاً أو أجلا"[1] إلا أنه لا يقر بحدود 67 وذلك من خلال قوله: "إننا لن نعود إلى خطوط عام (1967م)، ولن ننسحب من القدس، ولن نتزحزح عن غور الأردن".[2]

يتبين من ذلك أنّ فكرة الفصل لم تكن وليدة العهد، ولم تكن فقط إبان الشروع ببناء الجدار، وإنما هي فكرة قديمة حديثة، تداولتها القيادات الإسرائيلية على مدى السنوات السابقة واللاحقة لبناء الجدار العازل، وهذا يبين حقيقة النوايا الإسرائيلية المبيتة تجاه الأراضي الفلسطينية والقدس، ويبقى السؤال المطروح اليوم هل ستعود إسرائيل" لخطة الفصل والانسحاب الأحادي من الضفة الغربية؟.

لقد تعودت القيادات الإسرائيلية على مدى سنوات الاحتلال اللجوء الي خطط الفصل والانسحاب من طرف واحد كما مر في ثنايا الدراسة، وتكون تلك الخطوات ردّات فعل إما تجاه أعمال المقاومة الفلسطينية كما حدث في غزة، أو انسداد الأفق للتوصل إلى تسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كما حدث في الانتفاضة الثانية، أو ضمن خطة إستراتيجية تتخذها الحكومة الإسرائيلية تخدم اهدافها السياسية، لذلك فإن الباب ما زال مفتوحاً أمام التساؤل القديم الجديد هل ستفكر القيادة الحالية باتخاذ خطوات مماثلة؟

لقد أبدت القيادة الإسرائيلية استبعادها التوصّل في المرحلة المقبلة إلى اتفاق نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين،[3] بل على العكس تماماً فان انسداد الأفق السياسي أمام المفاوضات نتيجة السياسات الاستيطانية هو سيد الموقف، وبالتالي فان المجال ما يزال مفتوحاً أمام القيادة الإسرائيلية للتفكير في اتخاذ خطوات أحادية الجانب، ولكن قد تتوقف هذه الخطوة على مدى

---

[1] "محاولات فاشلة لمنع العمليات الاستشهادية،خطط الفصل الإسرائيلية: هوس أمني لا مثيل له" منشورة على موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، أنظر الرابط، http://www.alqassam.ps/arabic/news1.php?id=68

[2] مقالة بعنوان، **"محاولات فاشلة لمنع العمليات الاستشهادية،خطط الفصل الإسرائيلية: هوس أمني لا مثيل لـــه"** مرجـــع سابق.

[3] تقرير إخباري، "دعوات إسرائيلية لإدارة الصراع" منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ، 5-1-2010، أنظر الرابط، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82DA5EB7-718D-42A6-9259-A1C37E564C41.htm?wbc purpose=%25

قدرة الولايات المتحدة على إنجاح المفاوضات غير المباشرة الأمر الذي تستبعده القيادة الفلسطينية أيضا.[1]

فما هو البديل إذاً أمام الجانبين في حال فشل هذه المفاوضات كونها تحمل ملفات هامة ومصيرية مثل مسالة القدس والدولة والحدود والاستيطان، هذه الملفات التي عجز الجانبان عن التوصل إلى أي تقدم فيها خلال أكثر من سبعة عشر عاماً، فهل يمكن إنهاءها في غضون أشهر محدودة قد لا تتجاوز العشرة على أعلى تقدير حسب الخطة المعدة حاليا لهذه المفاوضات.

بالنسبة للبديل الإسرائيلي يمكن توقعه بناء على التجارب السابقة للسياسات الإسرائيلية، فقد تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى الانسحاب من جانب واحد من المدن الفلسطينية كما حصل في غزة، مع إعادة انتشارٍ للجيش في الضفة الغربية، ولكن قد لا نشهد تفكيكا للمستوطنات كما حصل في القطاع، بل ستسعى الحكومة الإسرائيلية إلى استكمال كافة مراحل الجدار الذي سيضمن ضم غالبية المستوطنات إلى الجانب الإسرائيلي، كما سيحول الضفة الغربية إلى معازل سكانية مقطعة الأوصال تسهل السيطرة عليها من قبل الجيش في حالة حدوث أي تحرك فلسطيني ضد المستوطنات التي يمكن الوصول إليها من قبل الفلسطينيين.

أما البديل الفلسطيني فيمكن قراءته من الواقع الذي نحياه، إذ تسود الضفة الغربية وقطاع غزة حالة الانقسام السياسي والجغرافي، وهذا له تأثير كبير على الموقف الفلسطيني والبدائل المطروحة ويظهر ذلك من خلال تباين البدائل الفلسطينية في حال فشل المفاوضات غير المباشرة. فحركات المقاومة الفلسطينية ترى أصلا في أسلوب التفاوض الحالي فرصة لزيادة الاستيطان في الضفة الغربية، وإن المفاوضات لم تستطع أن تحل قضية الاستيطان، لذلك ترى بأن المقاومة بكافة أشكالها بما فيها العسكرية هي الحل الوحيد لإنهاء أو وقف المشروع الاستيطاني، أما موقف السلطة الوطنية الفلسطينية فهو مغاير تماماً لهذا التوجه، ويرى أن لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات، وأن اللجوء إلى الخيار العسكري أمر تستبعده قيادة

---

[1] زكي، عباس، تصريح صحفي بعنوان، **"**عباس زكي يستبعد التوصل إلي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية" منشـورة علـى موقع وكالة الأخبار العربية بتاريخ، 22-5-2010، أنظر الرابط،
http://www.anaonline.net/details-text-news-pol-new.aspx?news=43266

السلطة الوطنية،[1] إلا أن حركة فتح ما تزال ترى أن كافة الخيارات مفتوحة أمامها لمواجهة المشروع الاستيطاني بما في ذلك الكفاح المسلح[2].

المطلب الثاني: الاستيطان الإسرائيلي من (2000 -2005م)

شهدت هذه الفترة أحداث الانتفاضة الثانية إلا أن ما يميزها كونها الانتفاضة الأولى في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بالتأكيد له دلالاته السياسية، إذ إن هناك اتفاقيات موقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهناك قوة عسكرية فلسطينية في الداخل، لذلك تختلف معطيات الانتفاضة الثانية عن الانتفاضة الأولى من حيث الدلائل السياسية والأساليب النضالية، فطغى على الانتفاضة الثانية الأسلوب العسكري والذي كان له الآثار الواضحة على الوضع الاستيطاني في الضفة الغربية رغم محدوديته.

وهذا ما أشار إليه احد الصحفيين الإسرائيليين حين قال: "الانتفاضة الفلسطينية تترك آثارها في المشروع الاستيطاني وأصوات متزايدة من المستوطنين بدأت تتعالى مطالبة بمساعدتها في الرحيل، وعلى حكومة شارون التي اعتبرتهم أبطال الأمس أن تقدم لهم المساعدة من الآن، لأنهم سيرحلون إن عاجلاً أو أجلا".[3]

قد لا يكون هناك حركة نزوح واضحة وكبيرة للمستوطنين من الضفة الغربية ولكن أعطت الانتفاضة تصوراً واضحاً -خاصةً بعد محاولة التعايش بين الشعبين الذي نصت عليه الاتفاقيات الموقعة-، أنه لا يمكن تحقيق السلام ولا التعايش في ظل وجود المستوطنات في الضفة الغربية.

---

[1] عباس، محمود، الرئيس الفلسطيني، خبر بعنوان،"الرئيس عباس يرفض خيار الكفاح المسلح في حال فشل المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل "منشور على موقع الزيتونة الإخباري بتاريخ، 25-5-2010، أنظر الرابط،
http://www.alzaitona.net/ar/news.php?go=fullnews&newsid=57004

[2] زكي، عباس، تصريح صحفي بعنوان، "الباب مفتوح للعودة إلى الكفاح المسلح إذا فشلت المفاوضات" منشور على موقع كتائب شهداء الأقصى بتاريخ، 22-5-2010 أنظر الرابط،
http://aqsa.3asfa.com/index.php?act=Show&id=3497

[3] ليفني، جدعون مقالة بعنوان، "هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"، نقلا عن موقع وزارة العدل الفلسطينية، بتاريخ: 2008/6/11، أنظر الرابط،
http://www.moj.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=67&Itemid=54

ففي الأحداث المتصاعدة في الضفة الغربية نتيجة الانتفاضة الثانية أصبح المستوطنون يعيشون حياة صعبة على مستوى التنقل وما يتعرضون له من أعمال المقاومة، أما على الصعيد الاقتصادي فقد كان للانتفاضة الأثر البارز على المناطق الاقتصادية والصناعية في المستوطنات، ويمكن دراسة حالة مستوطنة عطيروت كنموذج لتأثير الانتفاضة على المناطق الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية، "فمستوطنة عطيروت الصناعية تزيد مساحتها عن (3000) دونم تمت مصادرتها من أراضي قرية بيت حنينا بقرار من وزير الخارجية الإسرائيلي سنة (1970م) لتحويلها إلى مدينة صناعية قريبة من الأيدي العاملة الرخيصة، حيث أقامت شركات إسرائيلية مختلفة عدداً كبيرا من المصانع والمخازن، وبلغت تكاليف إنشائها أكثر من ملياري دولار.

مع بداية الانتفاضة وتصاعد أعمال المقاومة تحولت عطيروت إلى مدينة أشباح، حيث أُغلقت مصانع ومخازن ومستودعات كبداية للانهيار الكبير لهذه المدينة الصناعية الواقعة شمال القدس المحتلة حيث تحيط بها بلدة الرام شرقاً ومخيم قلنديا شمالاً وبير نبالا غرباً، وأُحرقت عدة مصانع إسرائيلية، مما جعل الإسرائيليين على وشك مغادرة عطيروت بشكل نهائي بعد تزايد المخاطر الأمنية، فقد أغلقت مداخل عطيروت من جهة الرام بالصخور والحواجز، وتم تشديد الحصار ونقاط الحراسة، حتى تحولت عطيروت إلى ثكنة فارغة"[1].

في هذه الفترة، حاولت الحكومات الإسرائيلية التظاهر بعدم تأثير الانتفاضة على وضع المستوطنين، لذلك عمدت إلى إقامة أكثر من عشرين موقعاً استيطانياً جديداً في أنحاء من الضفة الغربية، بحيث يقيم فيها أعداد من المستوطنين بشكلٍ مؤقت، وذلك بهدف إثبات أن الانتفاضة الفلسطينية فشلت في توجيه ضربة للاستيطان الإسرائيلي.[2]

---

[1] عزمي بشارة، مقالة بعنوان، " أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية "منشورة على موقع البريج الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.alburayj.com/est%20moqawamah.htm.

[2] روبنشتاين، داني، كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس،مقالة بعنوان، ***"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"*** **مجلة "قضايا إسرائيلية"**، العدد الخامس، ص 42.

كذلك فقد أعطت الحكومة الإسرائيلية العديد من الحوافز للمستوطنين للبقاء داخل الضفة الغربية رغم أعمال المقاومة، فقدمت لهم السيارات المصفحة، وشقت لهم الطرق الالتفافية، وكثفت من الحماية العسكرية للمستوطنات، وخفضت الضرائب، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من نزوح أعداد من المستوطنين من الضفة الغربية بالدرجة الأولى، [1] وبالدرجة الثانية لم تشهد السنة الأولى أية زيادات ملحوظة على أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، مقارنة مع الاستيطان في القدس الذي زادت وتيرته بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأولى للانتفاضة.[2]

شهدت هذه الفترة الكثير من الخطط الإسرائيلية والتحركات الدولية والاتفاقيات الثنائية لتخفيف الأحداث في الضفة الغربية وكان من أبرزها خطة باراك للفصل، وخطة شارون، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق.

خطة باراك للفصل

برزت هذه الخطة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام (2000م)، فقد أعلن أيهود باراك إنه "في حال استمرار الانتفاضة سأتوجه إلى الفصل أحادي الجانب، هدفنا هو أن نعمل على الفصل بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وإذا لم ينجح هذا من خلال المفاوضات فإننا سنفعل ذلك بصورة أحادية الجانب "وكانت تلك الخطة تقوم على تجميع المستوطنين في الضفة الغربية في ثلاث تجمعات استيطانية رئيسية ثم ضمها لإسرائيل، وإنشاء حدود غير مغلقة بين الجانبين تسمح بالتبادل التجاري ضمن معابر خاصة[3].

---

[1] ليفني، جدعون مقالة بعنوان **"هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"**، مرجع سابق

[2] Egemen Bagis thomas Greminger And Athors Cost Of Conflict In The Middle East" الصادر عن، " Strategec Foresigh Group" "2009 Qatar.83ص ،

[3] تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية، منشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنســان، (10 -3 - 2004م) أنظر الرابط، http://www.anhri.net/palestine/lawsociety/pr040310.shtml

خطة شارون

اقترح شارون في هذه الخطة إقامة دولة فلسطينية على 42%من الضفة الغربية، كما أنه وضع حلولاً مسبقة لأي إعلان للدولة الفلسطينية من جانب واحد من قبل الفلسطينيين، ويظهر ذلك من خلال الآتي: [1]

أ. تقوم القوات الإسرائيلية بعملية إعادة انتشار في ثلاثة قطاعات رئيسية في الضفة الغربية وهي الأغوار والقدس والخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل.

ب. التمسك بمستوطنات الضفة الغربية وعدم التخلي عن أي منها حتى لو كانت في العمق الفلسطيني.

ت. إن قيام الدولة الفلسطينية مرهون بالتقدم في المسار السياسي.

أما بخصوص القدس فكانت الخطة تقضي بإقامة حزامين أمنيين فيها وهما:

الحزام الأول: حول ما يسمى بالقدس الكبرى.

الحزام الثاني: يقام داخل المدينة ليفصل الأحياء العربية عن الأحياء اليهودية.

أما في رده على الانتفاضة وتأثيراتها على الاستيطان فقد اقترح شارون أن يكون الرد على الانتفاضة بتكثيف المستوطنات ودعم المستوطنين، وذلك لتحيق هدفين هما:

الأول: "ألا يشعر الفلسطينيون بأنهم حققوا إنجازاً مهما جراء الانتفاضة، وبالتالي يتعزز لديهم الشعور بالنصر ، وجدوى مواصلة الانتفاضة والمقاومة"[2].

الثاني: التأكيد أن الإسرائيليين، ما زالوا أحياء.[3]

---

[1] **تقرير صادر عن جمعية القانون الفلسطينية، منشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان**، مرجع سابق.

[2] عزمي بشارة، مقالة بعنوان، " **أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية** " مرجع سابق.

[3] **المرجع السابق.**

نفذت حكومة شارون خطة الفصل أحادي الجانب في قطاع غزة، إلا أنها لم تنفذ ذلك في الضفة الغربية إلا في موقعين اثنين فقط، الأمر الذي يبقي الباب مفتوحاً أمام سياسة عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، تفصلها مناطق تسيطر عليها إسرائيل، الأمر الذي يجعل من قيام دوله فلسطينية قابلة للحياة وذات اتصال جغرافي أمرا مستحيلا.

خطة خارطة الطريق

لا يمكن الحديث عن فترة الانتفاضة الفلسطينية وبداياتها، وعملية السور الواقي التي نفذتها "إسرائيل" عام (2002م)، والتي أسفرت عن احتلال كافة الأراضي الفلسطينية التي كانت سلمتها للسلطة الوطنية الفلسطينية، دون التطرق إلى خارطة الطريق بتاريخ (2002/9/17م) حيث شكل الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية دليلا جديداً على هشاشة الاتفاقات الموقعة وضعفها، والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة مستغلة تفوقها العسكري أولاً وثانياً ضعف المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بشكلٍ خاص.

لقد أدركت القيادة الفلسطينية أن ليس ثمة أحد معني بتحقيق السلام في الأراضي المحتلة، وبالذات الراعي الأول لاتفاقيات أوسلو "الولايات المتحدة الأمريكية"، ومع ذلك فقد وافق الفلسطينيون على خريطة الطريق دون أية تحفظات، في الوقت الذي قدمت الحكومة الإسرائيلية عليها تحفظات كثيرة، والتي عرفت بملاحظات شارون، وقد تركزت هذه الملاحظات على موضوعي الاستيطان والدولة الفلسطينية، إذ طالب الإسرائيليون أن تكون خريطة الطريق خاضعة للتفاوض وليست للتطبيق، ومن خلال التفاوض يتم الاتفاق حول القضايا المطروحة وبالذات فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية المستقلة والاستيطان، ففي موضوع الدولة الفلسطينية طالبت "إسرائيل" بأن تكون خاضعة للقانون الإسرائيلي وليس للقانون الدولي، مما يجعل هذه الدولة أقرب للحكم الذاتي منها إلى الدولة المستقلة.[1]

[1] حمدونة، رأفت مقالة بعنوان "مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية فى المنظور الإسرائيلي" منشورة على موقع الزيتونة الالكتروني، بتاريخ ، 2007/9/18، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=47933

أما فيما يتعلق بموضوع المستوطنات فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية بند تفكيك المستوطنات الفوري، كما رفضت البنود التي تدعو إلى تجميد البناء في المستوطنات، معللة ذلك بمقدار توفر الأمن والهدوء في المناطق الفلسطينية.[1] وفي ذات الوقت رفض المستوطنون خارطة الطريق ودعوا الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون إلى رفضها أيضاً، حيث أصدر مجلس المستوطنات بيانا بتاريخ (2003/5/23م) اعتبروا فيه "أن الحكومة التي ستوافق على خارطة الطريق ستتهرب من واجبها في الدفاع عن مواطنيها، وتسيء إلى مصلحة "إسرائيل" الوطنية وأمنها"[2]

إن ما يدعو للاستغراب هو أن خريطة الطريق وضعت الإدارة الأمريكية بنودها، ومع ذلك فقد وافقت على كافة الملاحظات الإسرائيلية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية توافق "إسرائيل" في كون الدولة الفلسطينية هي مجرد دولة ذات سيادة مقيدة ومنزوعة السلاح، بحيث تمارس حق المراقبة على دخول وخروج البضائع والأشخاص،[3] وهذا بالطبع مخالف لحق السيادة الذي كفله القانون الدولي للدول المستقلة، مما يشير بوضوح إلى أمرين مهمين:

1. الهيمنة التي تمارسها "إسرائيل"، وتمردها على القانون الدولي الذي كفل حق السيادة للدول على حدودها وأراضيها.
2. الانحياز الأمريكي للجانب الإسرائيلي والذي يبدو واضحاً وجلياً في أكثر من موقف، وبالذات فيما يتعلق بالاستيطان، فهي لا تبدي أية ضغوط حقيقية لوقف هذا المشروع.

والملاحظ أيضاً أن خريطة الطريق لم تحدد الخطوط العريضة للدولة الفلسطينية،[4] مما يدلل على عدم جديتها، فبعد مرور سبع سنوات على خارطة الطريق ودراسة البنود التي نصت عليها يتبين لنا أسلوب الخداع الذي تميزت به كلٌ من أمريكا والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة،

---

[1] حمدونة، رأفت مقالة بعنوان "**مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية فى المنظور الإسرائيلي**، مرجع سابق.

[2] شعبان، خالد محاميد، مسلم، وآخرون، "**اثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني**"، لبنان، باحث للدراسات، 2004، ص55.

[3] حمدونة، رأفت مقالة بعنوان، "**مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية فى المنظور الإسرائيلي**" مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

وأن أمريكا لم تكن معنية بأي حال من الأحوال بإلزامها بما نصت عليه خريطة الطريق، وبالذات في موضوع إقامة الدولة الفلسطينية الذي تنُص عليه، حيث جاء في نصوص الخريطة "يتوصل الفريقان إلى اتفاقٍ وضعٍ نهائيٍ وشاملٍ ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام (2002م)، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن، 242، 338، 1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام (1967م)، وتتضمن حلا متفقا عليه وعادلا...الخ"[1]

الموضوع الآخر هو موضوع الاستيطان والمستوطنات، حيث أشارت خريطة الطريق إلى هذا الموضوع على النحو الآتي:[2]

1. تقوم الحكومات الإسرائيلية بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام (2001م).
2. تقوم الحكومات الإسرائيلية بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله.

لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية بأي من بنود خارطة الطريق، ولم تجد من يلزمها بذلك، في حين يكرر الفلسطينيون التزامهم بخريطة الطريق فيما يتعلق بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب الذي تنُص عليه الوثيقة في مرحلتها الأولى حيث جاء في النص "يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف... ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل (تينيت) لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها."[3] حتى هذه الورقة لم تقم القيادة الفلسطينية باستغلالها، إذ كان أفضل رد على الهجمة الاستيطانية في هذه الفترة يتمثل بما يلي:

1. عدم تطبيق أيٍّ من بنود خارطة الطريق إلا إذا التزمت الحكومات الإسرائيلية بها، خاصةً فيما يتعلق بالاستيطان ووقفه.

---

[1] اشتية، محمد، "**موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**" مرجع سابق، ص 311.

[2] المرجع السابق، ص 310.

[3] المرجع السابق، ص 308.

2. إطلاق يد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية لمواجهة الاستيطان بكافة أشكاله، وتفعيل وتطوير أسلوب بلعين ومساندته.

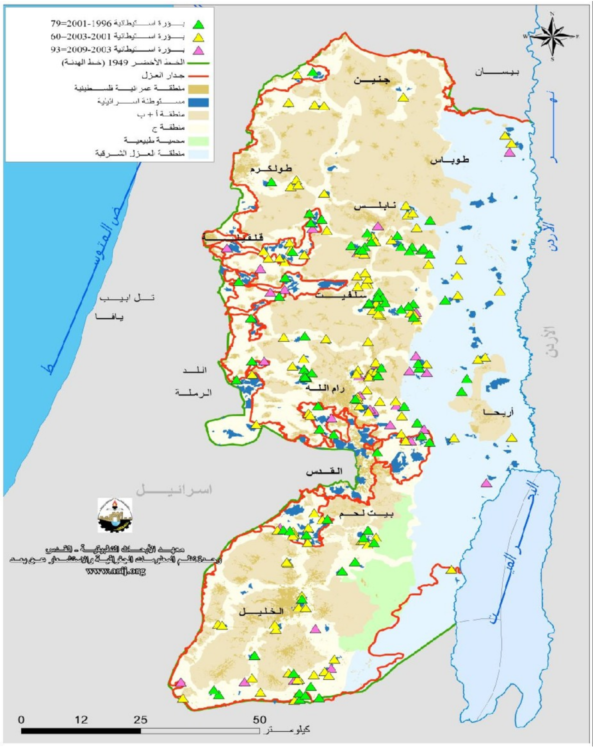
يمكن القول بأنه في هذه الفترة كثرت الانتقادات الدولية للحكومات الإسرائيلية حول بناء المستوطنات في الضفة الغربية، إذ إنه لا معنى للحديث عن السلام في ظل التوسع الاستيطاني، لذلك لجأت الحكومات الإسرائيلية إلى سياسة "تسمين المستوطنات"، وذلك من خلال زيادة أعداد المستوطنين في المستوطنات المقامة وزيادة أعداد البيوت داخل حدود المستوطنات أو حتى في محيطها، كذلك فقد اتجهت الحكومات الإسرائيلية إلى سياسة الباب الدوار فيما يتعلق بالتهرب من الضغوط الدولية عليها بخصوص الاستيطان، ففي الوقت الذي لجأت فيه إلى سياسة تسمين المستوطنات، فقد لجأت أيضا في هذه الفترة إلى سياسة إقامة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وذلك بهدف الضغط على الجانب الفلسطيني للقبول بالمستوطنات القائمة مقابل إزالة بعض البؤر العشوائية.

لقد أقامت الحكومات الإسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين (2001-2009م) (232) بؤرة استيطانية في الضفة الغربية[1]، وهي عبارة عن تجمعات إما مدنية أو شبه عسكرية تقام دون أن يتم إقرارها من قبل الحكومة، ولجأت إلى هذا النوع من الاستيطان للتعويض عن سياسة الاستيطان التي تلقى انتقادا دولياً، ولكن سرعان ما تتحول هذه البؤر إلى مستوطنات رسمية معترف بها بحيث تنطبق عليها شروط التجمع الذي يعرفه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على أنه "مكان مأهول بشكلٍ دائم ضمن معايير معينة، فغالبا ما يسكنه (20) شخصاً أو أكثر وله إدارة ذاتية، بحيث لا يكون مشمولاً مع الحدود الرسمية لتجمع آخر ويتم إقرار تأسيسه رسميا[2].

لقد توزعت هذه البؤر في كافة أنحاء الضفة الغربية كما توضحه الخريطة التالية:

[1] معهد أريج للابحاث التطبيقية، ندوة حول الاستيطان حضرها الباحث في مقر المعهد، بتاريخ، 15-7-2010، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "**المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**" مرجع سابق، ص 25



خريطة (1): انتشار البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية -أريج، http://www.poica.org/editor/case_studies/outpost-class-09.jpg

الانسحاب من غزة وتأثيره على الاستيطان في الضفة الغربية

لقد قامت العقلية الإسرائيلية على فلسفة ترى أن الأرض الفلسطينية بكاملها هي حق الهي أعطاه الله لليهود، لذلك رفعت الحركة الصهيونية شعارها القائل بأن "غوش قطيف كتل أبيب"، إلا أن الواقع غير ذلك، فقد انسحبت الحكومة الإسرائيلية من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية وذلك لعدة أسباب، يمكن اعتبار المقاومة الباسلة في غزة ضد المستوطنات هي العامل الأكثر أهمية في هذا الشأن، دون إغفال الأهداف الإسرائيلية الأخرى كما يرى البعض مثل إدراك الحكومة الإسرائيلية ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وتعاظم قوة حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، مما أفسح المجال لها للسيطرة على قطاع غزة عام 2007 وما تبعه من حالة الانقسام التي ما زالت قائمة حتى اليوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

---

[1] **يوسف، أيمن، اضافة اثناء مناقشة الرسالة بتاريخ 11 -10 -2010، جامعة النجاح الوطنية.**

أياً كانت الدوافع والأهداف للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة فقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية على خطوة لربما هي الأولى في تاريخها منذ احتلالها لفلسطين عام (1948م) ففككت المستوطنات الإسرائيلية، وأخلت المستوطنين ونقلتهم إلى خارج القطاع، لتكون الضفة الغربية الموطن الجديد لهؤلاء، وذلك ضمن خطة أعدها شارون في ذلك الوقت لوضع اليد على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وزيادة أعداد المستوطنين.

إن هذا الانسحاب يمثل نقطة تراجع في الفكر الصهيوني،[1] وبالتالي فإن إمكانية انسحاب أي من الحكومات الإسرائيلية من الضفة الغربية إذا خضعت لنفس الظروف التي ألجأتها للانسحاب من غزة تبدو ممكنة وواردة، ويؤكد صدق هذا الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بعد أن أصبحت تدفع ثمن وجودها هناك.

لقد أيقنت الحكومات الإسرائيلية بأن القوة العسكرية التي استخدمتها على مدى ستين عاماً -ولا تزال- لم تحقق لها ما تصبو إليه من طمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، أو إخراج الشعب الفلسطيني من تاريخه وواقعه، أو كسر شوكة إرادته وهزيمته، فقد كانت حرب تموز (2006م) في جنوب لبنان والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر عام (2008م) وأوائل (2009م) درسا قاسياً لها، لذلك يمكن القول بأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة شكل نقطة مهمة في تراجع الفكر الصهيوني، كما أنه لم يكن كرماً إسرائيلياً يقدم للفلسطينيين، وإنما جاء على وقع ضربات المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها.

كذلك فإن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كان له الأثر الواضح على ارتفاع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وذلك لاستيعاب المستوطنين الفارين من غزة، فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 48 وحدة سكنية في مستوطنة "أرييل" جنوب نابلس لمستوطنين تم إجلاؤهم من مستوطنات غزة.[2] ليصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية ما يزيد عن

---

[1] السهلي، نبيل، محمود، **"ملامح البنية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (لإسرائيل) حتى عام 2015"** ط1، دمشق، دار صفحات للدراسة والنشر، 2008، ص44.

[2] حامد، محمد، مقالة بعنوان، **"المستوطنات تتضخم منذ مؤتمر انابوليس"**، منشورة على موقع إسلام اون لاين بتاريخ، 31/مارس/ 2008، أنظر الرابط، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758569361&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(443,000) ألف مستوطن عام (2002م) مقابل (365,00) ألف مستوطن عام (2000م).[1] وبالتالي أصبحت غزة خالية من الاستيطان لأول مرة منذ احتلالها عام (1967م).

المطلب الثالث: الاستيطان الإسرائيلي من عام (2006 -2009م)

لقد ألقت نتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية بظلالها على مجمل الحياة الفلسطينية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فالحكومات الإسرائيلية جعلت من فوز حركة حماس فزاعة دولية، واستطاعت أن تحشد الرأي العام العالمي لفرض الحصار على الفلسطينيين، وكثفت من الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، واستغلت انشغال الفلسطينيين بتشكيل الحكومة الفلسطينية وما تبعها من خلافات وأحداث وبالذات حالة الانقسام الذي يمر به الشعب الفلسطيني سواء الانقسام الحزبي أو الانقسام الجغرافي، لتزيد من أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية،[2] وبالذات في مدينة القدس، فقبل تسلم الحكومة الإسرائيلية الجديدة عام (2009م) الحكم كانت وتيرة الاستيطان على أوجها.

لقد عملت حكومة أولمرت على زيادة أعداد المستوطنين حسب بعض التقديرات بخمسين ألف مستوطن في الضفة الغربية وحدها، وتركت الحكومة خلفها مشروعا استيطانيا ما زال ينفذ على الأرض، حيث يجري العمل على بناء 3200 وحدة سكنية في الضفة الغربية، والحكومة الجديدة بزعامة نتنياهو تستكمل بناءها.[3]

لم تسجل في هذه الفترة أية مظاهر لأعمال المقاومة الفلسطينية ضد مشروع الاستيطان، سوى مظاهرة بلعين المتواصلة، فعلى الرغم من تواضعها إلا أنها تشكل نهجاً مقاوماً ضد

---

[1] COST OF Conflict In The Middle East" صادرة عن Egemen Bagis thomas Greminger And Athor"Strategec Foresigh Group" "2009 Qatar.83ص .

[2] الهندي، محمد، تصريح صحفي بعنوان "ملوح والهندي في حديث شامل حول التيار الثالث والوضع الراهن"منشور على موقع عرب 48 بتاريخ، 5/26/(2002م)، أنظر الرابط،

http://www.arabs48.com/print.x?cid=11&id=28306.

[3] خبر بعنوان، "ارتفعت في عهد اولمرت ولا تزال مستمرة: وتيرة البناء الاستيطاني لم يسبق لها مثيل في الحكومات المتعاقبة" منشور على موقع عرب 48 الالكتروني بتاريخ، 2009/6/9، أنظر الرابط،

http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=112&id=63435

مشروع الاستيطان الإسرائيلي، حتى المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم تتوقف رغم الهجمة الاستيطانية، بل استمرت اللقاءات بين الجانبين، ولم يتحقق أي شيء على الأرض بالنسبة لوقف المستوطنات، ولم تُستخدم وسائل يمكن أن تضغط على الاحتلال لوقف الاستيطان، سواء كانت عوامل ضغط فلسطينية بالمقاومة بكافة أشكالها، أو عوامل ضغط عربية أو دولية، فلن تؤتي هذه المفاوضات ثمارها ولن تحقق نتائج مثمرة على الأرض، بل تكون المفاوضات من أجل المفاوضات، وتصبح هدفاً بحد ذاتها.[1]

وهذا ما أثبتته سنوات التفاوض مع الحكومات الإسرائيلية، وكان المطلوب في كل لقاء التزام الفلسطينيين بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وكأن الإسرائيليين ليسوا طرفاً في الصراع، ولا يطلب منهم تنفيذ أية اتفاقيات.

الحرب على لبنان عام (2006م) وغزة عام (2009م) وأثرها على الاستيطان في الضفة الغربية

في هذه الفترة شنت الحكومات الإسرائيلية حربين مدمرتين على كل من الجنوب اللبناني وقطاع غزة، كان لهذه الحرب حضور أيضاً فيما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية، اذ شهدت هذه الفترة نزوح بعض المستوطنين عن مستوطنات الداخل الفلسطيني باتجاه الضفة الغربية، وذلك تجنباً لصواريخ المقاومة اللبنانية والفلسطينية، كما أن حركات الاستيطان في الضفة الغربية كعادتها استغلت ظروف الحرب لتشرع ببناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة،[2] وبالتالي فإن المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية ستستقبل الفارين الجدد من المستوطنين ليشكلوا عنصرا آخر من عناصر الضغط على الفلسطينيين.

---

[1] المصري، هاني، مقالة بعنوان: **"بدعة مقاومة الاستيطان بالمفاوضات وحدها"**، مرجع سابق.

[2] تقرير لحركة السلام الآن، بعنوان، "الاستيطان ارتفع بنسبة 60% في 2008"، منشور على موقع المختصر الالكتروني للأخبار، بتاريخ 2009/1/28، أنظر الرابط،
http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show_all&issus=152

مؤتمر أنابولس (2007م) ومعالجته لموضوعي الاستيطان والدولة الفلسطينية:

لم يحقق مؤتمر أنابولس الأهداف التي عقد من أجلها، والتي حددها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في كلمة افتتاح المؤتمر، إذ اعتبر فيها أن هذا المؤتمر يشكل فرصة تاريخية أمام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق السلام والوصول إلى حل دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب في سلام بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء، وقد وعد بوش بأن ترى هذه الدولة "الفلسطينية" النور قبل انتهاء ولايته أي انتهاء العام (2008م). ولم ينس الرئيس بوش تكرار دعوته للفلسطينيين بضرورة نبذ الإرهاب ومحاربته، فيما حث الإسرائيليين على وقف توسيع المستوطنات.

من خلال خطاب بوش يمكن أن نحكم على فشل أنابوليس من خلال ما يلي:

1. انتهاء ولاية بوش وانقضاء العام (2008م) الذي بشر فيه بوش الفلسطينيين بقيام دولة فلسطينية، ولكن هذه الدولة لم تر النور حتى هذه اللحظة.
2. التزام الفلسطينيين بكل ما هو مطلوب منهم، فنبذوا كافة أشكال ما تسميه الحكومات الإسرائيلية عنفا، ونفذوا بنود خارطة الطريق. في ظل تنكر إسرائيلي واضح لكل الحقوق الفلسطينية، وعدم تنفيذ أي بند من البنود المتفق عليها سواء في أنابوليس أو في خارطة الطريق.

فالهجمة الاستيطانية بعد أنابوليس تؤكد بعد مرور هذه الأعوام على انعقاده أن "إسرائيل" لم تلتزم بما جاء في بنود المؤتمر فيما يخص تجميد المستوطنات، بل على العكس تماماً فقد ازدادت الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية، وتسارعت وتيرة الاستيطان بكافة أشكاله،[1] فقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية بعد المؤتمر على حملة واسعة من الاستيطان في الضفة الغربية، حيث أعلنت عن الشروع في بناء (300) وحدة سكنية في مستوطنة جبل أبو

---

[1] خالد، تيسير مقالة بعنوان:" أنابوليس يطلق مفاوضات متعثرة واستيطان متوحش" منشورة على موقع مجلة ديوان العرب بتاريخ: 2008/4/21، أنظر الرابط، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article13744

غنيم، والتخطيط لبناء مستوطنة جديدة في شمال القدس الشرقية تحتوي على(10,000) آلاف وحدة سكنية. [1] كما أقامت أكثر من 20 بؤرة استيطانية ما بين عامي (2007 -2009).[2]

يتضح من خلال دراسة الفترة السابقة (2006 -2009) أن الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على الحكم لم تكن معنية بتطبيق التعهدات المطلوبة منها لوقف سياساتها الاستيطانية، بل على العكس تماماً فقد أشارت المعطيات إلى أنها ضاعفت من أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى زيادة مساحة المستوطنات القائمة، مما ترك آثاراً سلبية على مجمل الحياة للفلسطينيين.

كما كان موضوع الاستيطان سبباً رئيسياً في وقف المفاوضات بين الجانبين، وبسببه يتدهور الوضع شيئا فشيئا على الأرض، وفي هذه الفترة أيضاً تم تأكيد ما هو قديم جديد بأن الحكومات الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو استغلت هذه الاتفاقيات لزيادة مشروعها الاستيطاني التوسعي، وبالذات زيادة أعداد المستوطنين ليشكلوا أغلبية ديمغرافية خاصةً في مدينة القدس، كما أن وجود المستوطنات في الضفة الغربية يبقي الذرائع الإسرائيلية قائمة لتبرير احتلالها للضفة الغربية من أجل حماية مستوطنيها الذين تضاعفت أعدادهم بنسبة 109% ما قبل وبعد اتفاقيات أوسلو، وبالتالي فإن هذا المشروع الاستيطاني التوسعي قد أثر على مجمل مقومات التنمية في الضفة الغربية، فهو يقضي على أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وعاصمتها القدس، كما يضرب الاستيطان مقومات التنمية الاقتصادية والتي هي القاعدة المهمة التي تقام عليها الدولة.

---

[1] محارب، محمود "موقف "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين بعد أنابوليس" منشور على موقع الجزيرة للدراسات، بتاريخ، 12\11\2008، أنظر الرابط، http://aljazeera.net/NR/exeres/7C9AB7ED-98F7-4C5F-A21F-CE10729BB41E.htm? wbc_purpose=)%3B

[2] معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" كذريعة لاستمرار البناء الاستيطاني في الضفة الغربية الحكومة الإسرائيلية تتمسك بمبدأ النمو الطبيعي في المستوطنات الإسرائيلية" بتاريخ، 7 -7 -2009، أنظر الرابط، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1963

المبحث الثالث

السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية

إن الناظر إلى خريطة الاستيطان في الضفة الغربية يدرك تماماً النوايا الإسرائيلية تجاه هذه المناطق، فالمستوطنات والجدار والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى عدة معازل رئيسية.ففي عام (2003) صرح شاؤول موفاز "بأن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى سبع كانتونات في المدن الفلسطينية الرئيسية كلها مغلقة من قِبَلِ الجيش الإسرائيلي، ومعزولة عن باقي أراضي الضفة الغربية التي ستصبح تابعة لإسرائيل".[1]

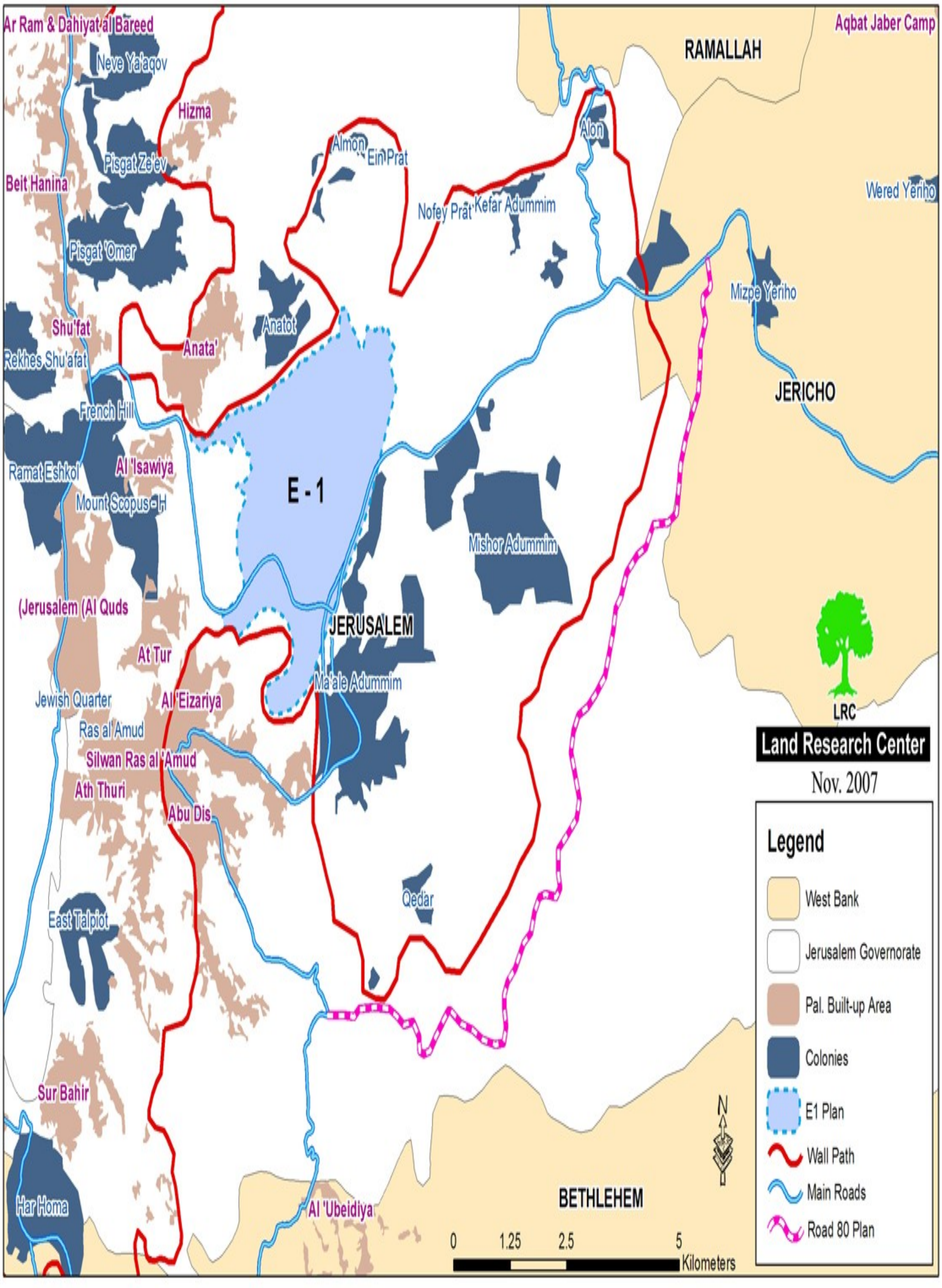
إن هذه الإجراءات والسياسات الاستيطانية في الضفة الغربية تركت آثارا عديدة على مستقبل الدولة الفلسطينية والتي من أجْلها قدم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، ويمكن تقسيم هذه السياسات وما تلحقه من أثار سلبية على مستقبل الحياة السياسية للفلسطينيين على النحو الآتي:

المطلب الأول: الطرق الالتفافية

تمثل الطرق الالتفافية شكلاً من أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، تهدف من خلالها "إسرائيل" إلى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، لذلك فقد استولت على ما يزيد عن (800 كم) من الأراضي الفلسطينية بهدف شق طرق تربط المستوطنات الإسرائيلية لعضها ببعض، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع أوصالها، ويكمن الخطر الحقيقي لهذه الطرق بالمساحات الواسعة التي تدمرها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع 20 متراً، فإن الارتداد الذي تفرضه إسرائيل على طول امتداد هذه الطرق تكون عادة ثلاثة أضعاف هذا الرقم.

---

[1] وزارة الإعلام الفلسطينية مقالة بعنوان، **"جدار الفصل العنصري في فلسطين"**، منشورة على موقعها بتاريخ، 5-1-2010، أنظر الرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=574



خريطة (2): الطرق الالتفافية في الضفة الغربية

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية - أريج،

http://www.poica.org/editor/case_studies/Map%20of%20Wall%20in%20Bethlehem.jpght tp://

وبالنظر إلى خريطة الطرق الالتفافية يتبين أنها أُعدت بإحكامٍ وتخطيط، ويظهر ذلك من خلال ربط المستوطنات بعضها ببعض مما يوهم الناظر بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية من المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومقطعة الأوصال، ومع وجود هذه الطرق الالتفافية بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطيني ستواجه تلك التجمعات مشكلة الامتداد والتوسع العمراني، لأنه وبالإضافة إلى أن شق الطريق من الأراضي الفلسطينية إلا أن "إسرائيل" فرضت على الفلسطينيين عدم الاقتراب منها أو حتى السير عليها في بعض الأوقات، كما شكلت خطراً على حياة المواطنين نتيجة الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الذين يمرون منها.

المطلب الثاني: الحواجز العسكرية

تُعد الحواجز العسكرية الإسرائيلية واحدة من أشكال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وقد اعتمد الباحث في تصنيف هذه الحواجز على أنها شكلٌ من أشكال الاستيطان على ما يلي:

1. المساحات الواسعة من الأرض التي تقام عليها، الحواجز الثابتة، بحيث تتعدى المنطقة التي تقام عليها الحواجز لتشمل عشرات الدونمات المحيطة والتي يحظر على الفلسطينيين الاقتراب منها لذلك من الصعب تحديد المساحة التي تقام عليها هذه الحواجز.

2. قوة الآثار السلبية التي تنشأ عن وجود هذه الحواجز والتي لا تقل خطراً عن إقامة المستوطنة كما سنبين ذلك في الآثار المترتبة عليها.

3. الحماية الدائمة التي توفرها هذه الحواجز للمستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية سواء القريبة من تلك الحواجز أو البعيدة عنها.

4. هناك عدد كبير من الجنود العاملين على هذه الحواجز هم في الأصل يسكنون في داخل المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية.

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية ومنذ أيامها الأولى للاحتلال في الضفة الغربية على نشر هذه الحواجز في كافة أرجاء الضفة الغربية تحت الحجج الأمنية، إلا أن هذه الحواجز في واقع الحال تمثل عقوبة جماعية عمدت إليها لتحقيق الكثير من أهدافها السياسية،[1]حيث حولت هذه الحواجز الواقع الجغرافي الفلسطيني إلى مناطق مجزأة يصعب معها التواصل بين أبناء الوطن الواحد.[2]

ازدادت وتيرة الحواجز العسكرية سواء من حيث العدد أو من حيث الآثار المترتبة على وجودها بعد اتفاقيات أوسلو بشكلٍ عام وبعد انتفاضة الأقصى بشكلٍ خاص، فقد بلغ عدد الحواجز العسكرية حسب تقرير الأمم المتحدة ما يزيد عن (600) حاجز عسكري،[3] وقد اتخذت الحواجز العسكرية في الضفة الغربية أشكالا متعددة، فغالبا ما تكون هذه الحواجز ثابتة مثل حاجز زعترة والحمراء، وأحيانا تكون مفاجئة وهو ما يطلق عليه "الحواجز الطيارة" والتي تقام غالبا بناءً على معلومات استخباراتية إسرائيلية، أو ما عرف بالإنذارات الساخنة، وقد انتشرت هذه الحواجز في فترات المقاومة والعمليات التي كانت تقوم بها المقاومة الفلسطينية سواء في داخل الضفة الغربية أو في الداخل الفلسطيني المحتل عم (1948م).

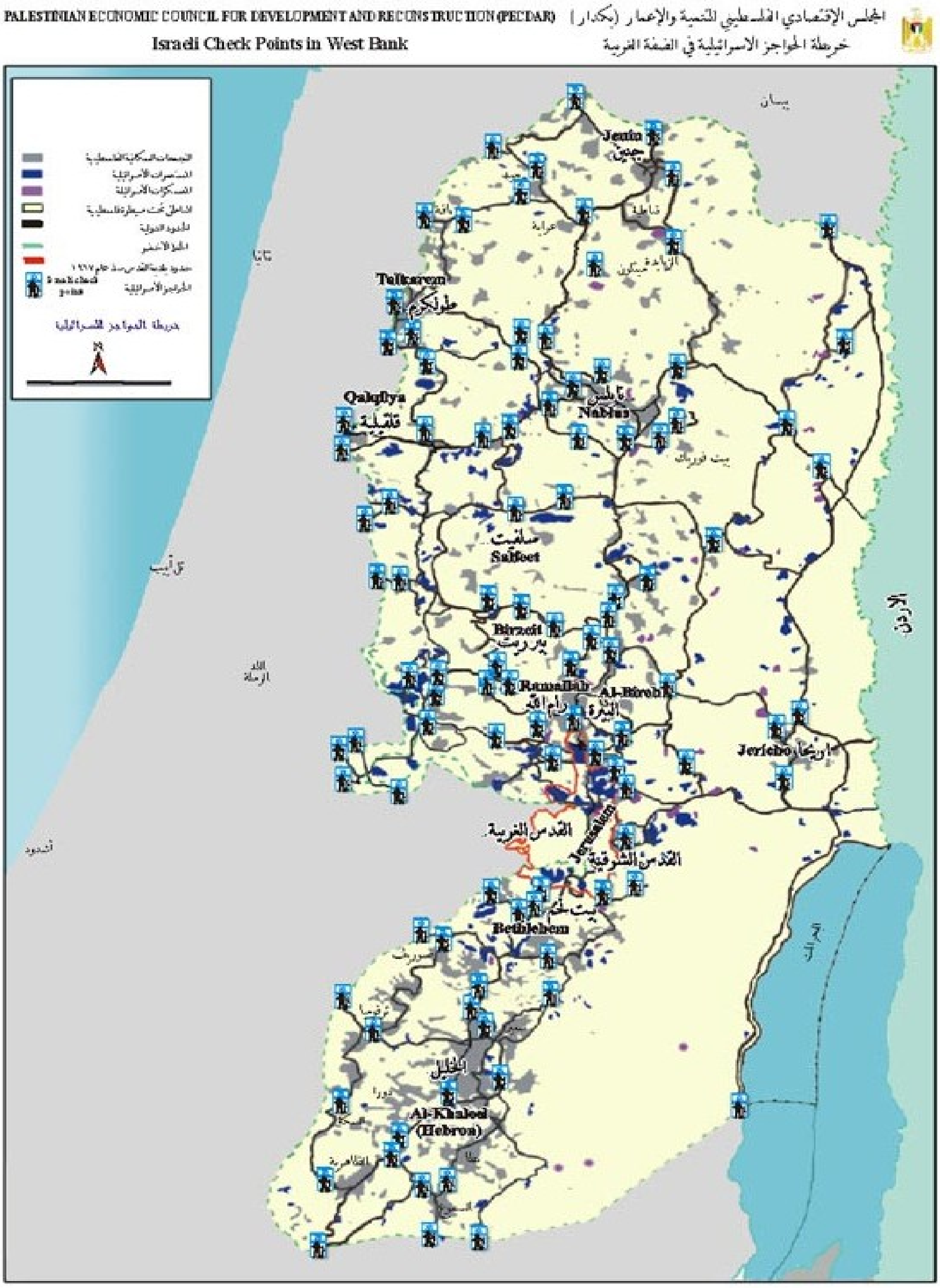
كذلك لجأت إلى إقامة السواتر الترابية والبوابات الحديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام (2002م)، بحيث أغلقت معظم الضفة الغربية وأقامت على بعضها نقاطا عسكرية لمنع المواطنين من المرور أو الاقتراب منها.

---

[1] زغلول، لطفي، مقال بعنوان، "همسة...الحواجز العسكرية.. والمعاناة الفلسطينية"، منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني بتاريخ، 2008/2/11، أنظر الرابط، http://www.alquds.com/node/5808.

[2] تقرير الأمم المتحدة، "الحواجز العسكرية الإسرائيلية ستحول الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة" منشورة على موقع جريدة القدس الالكترونية، بتاريخ، 2008/9/24، أنظر الرابط، http://www.alquds.com/node/104967

[3] المرجع السابق



خريطة(3): انتشار الحواجز العسكرية في الضفة الغربية

المصدر، موقع القدس نقلا عن "بكدار"

http://www.alquds.com/files/images/barrier2002.preview.jpg

يُعَد حاجز زعترة المقام جنوب مدينة نابلس من أخطر الحواجز العسكرية سياسيا، بحيث يفصل الضفة الغربية شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، وفي حال اغلاقه يتم فصل الضفة الغربية

عن بعضها البعض بشكل كامل، فهو يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، كما يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين غرب الضفة الغربية وشرقها.



صورة (1): حاجز زعترة الذي يفصل الضفة الغربية.

المصدر: زيارة ميدانية قام بها الباحث بتاريخ، (2010/7/15م)، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.

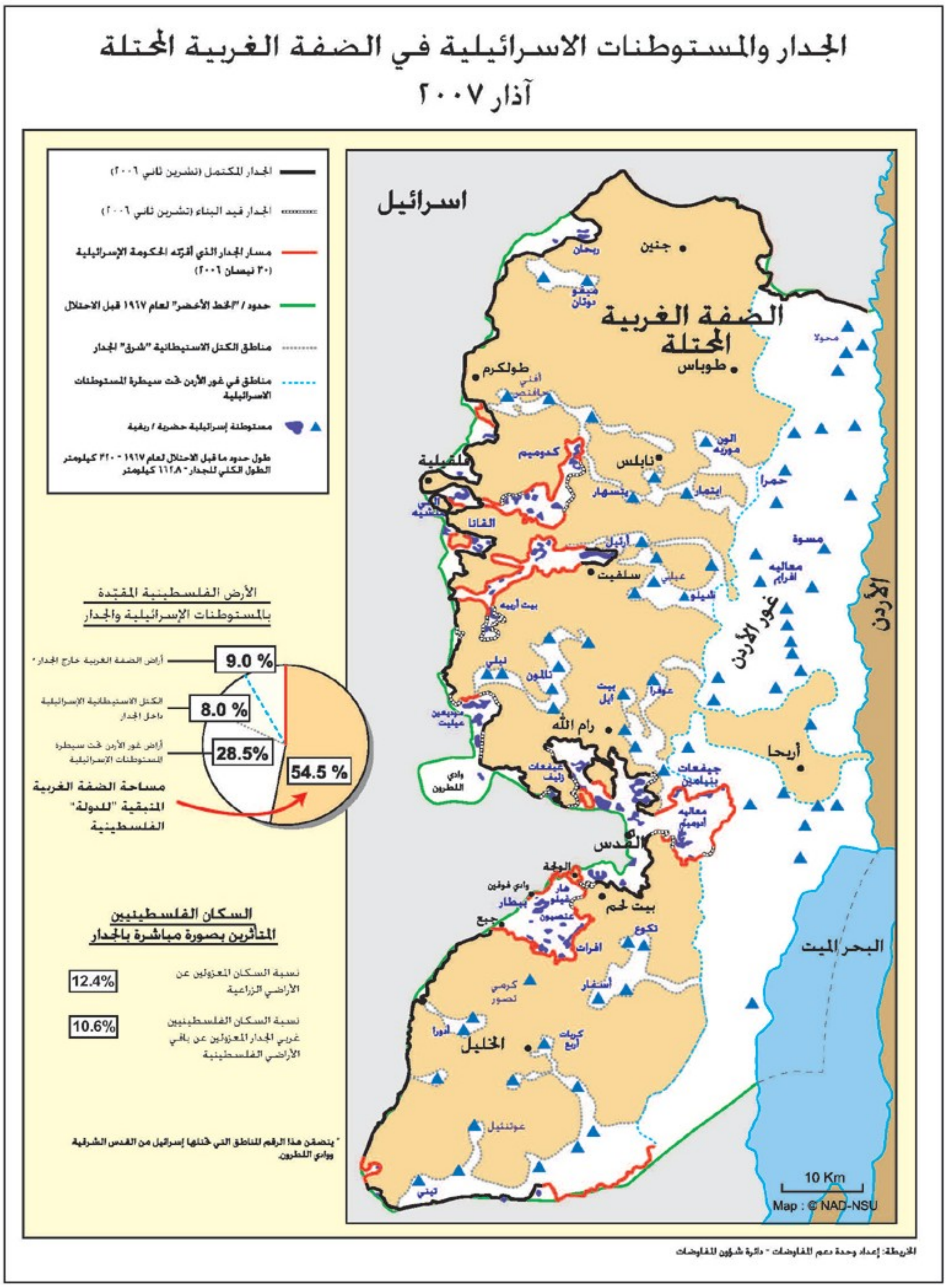
المطلب الثالث: جدار الفصل العنصري

تقوم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام (2002م) ببناء جدار على طول الأراضي الفلسطينية الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام (1948م) والمحتلة عام (1967م)، وتبرر بأن الدوافع الأمنية هي وراء بنائها لهذا الجدار، إلا أن الواقع يقول بأن للجدار دوافع سياسية، وذلك من خلال حجم الأضرار التي ألحقها بالشعب الفلسطيني على مختلف المستويات، فالجدار يحقق هدفاً سياسياً إذ يحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية، حتى ولو مورست الضغوط على الحكومة الإسرائيلية لإيجاد دولة فلسطينية فستكون بفعل الجدار مقطعة الأوصال، وعبارة عن كنتونات صغيرة مفصولة بفعل المستوطنات وتتحكم فيها "إسرائيل".[1]

لذلك يُعَد هذا الجدار من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلا أنه في الوقت نفسه ادخل (107) مستوطنات من أصل 199 مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (425,000) ألف مستوطن أي حوالي 80.2% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بالإضافة إلى (12،530) مستوطناً في منطقة العزل الشرقية"[2].

[1] المسيري، عبد الوهاب، مقالة لرافت حمودة بعنوان، "مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية في المنظــور الإســرائيلي" منشورة على موقع مركز الزيتونة، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=47933

[2] ابحيص، حسن، عايد، خالد، **"الجدار العازل في الضفة الغربية"**، مرجع سابق، ص35 -36



خريطة (4): مسار جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية

المصدر: http://www.palestineinarabic.com/Maps/Disengagment/Wall_March_2007.jpg

وهذا يشكل هدفاً سياسياً تحققه "إسرائيل" من خلال الجدار بحيث تضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات والمستوطنين إلى داخل حدودها، وفي المقابل يعمل الجدار على تدمير ما يقارب ألف بيت من بيوت الفلسطينيين في حال اكتماله.

حسب بعض التقديرات الإسرائيلية فإن الجدار سيبلغ طوله حوالي ألف كم، وهو أطول جدار تقيمه لحماية نفسها،[1] فقد كانت فكرة عزل الضفة الغربية حاضرة في أذهان القيادات الإسرائيلية منذ عهد بن غوريون، إلا أن أرئيل شارون يعتبر المنفذ لهذه الفكرة عام (2002م) وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وانتشار ظاهر العمليات الاستشهادية التي كانت تقوم بها حركات المقاومة الفلسطينية.[2] لم يفلح الجدار الفاصل في منع المقاومة الفلسطينية من تنفيذ بعض الأعمال العسكرية في الداخل، كذلك فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار أن هناك أهدافا إسرائيلية داخل الضفة الغربية، وهي في متناول المقاومة والمتمثلة بالمستوطنات والمستوطنين، وهذا ما صرح به أحد قادة المستوطنين والجيش الجنرال "ايفي ايتام"، زعيم حزب المفدال الوطني حيث اعتبر إقامة الجدار انتصارا للمقاومة الفلسطينية حيث يقول: "إن من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية عليه أن ينظر إلى هذا الجدار الذي يعكف الجيش على أقامته حولنا، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة؟".[3]

كذلك فقد علق بنحاس فالنتشتاين أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية على بناء الحكومة الإسرائيلية لهذا الجدار واصفا إياه بجدار معسكر "أوشفيتز" وهو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون اليهود في بولندا، إلا أنه فرق بينهما بقوله:" إن أوشفيتز بناه أعداؤنا أما هذا الجدار" فنحن نقيمه لأنفسنا".[4] يؤيد ذلك ما قاله أيلي كوهين رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية: "إن النتيجة الفورية لبناء ذلك الجدار هي وقوع عمليات ضد المستوطنين" وسمي الجدار بجدار الوهم.[5]

---

[1] اشتية، محمد، **"موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"** مرجع سابق، ص 188.

[2] ابحيص، حسن، عايد، خالد، **"الجدار العازل في الضفة الغربية"**، مرجع سابق، ص35 -36.

[3] غنايم، محمد، السيد، مقالة بعنوان، "جدار الفصل الإسرائيلي" منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ:2004/10/3 أنظر الرابط، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

إن هذه التصريحات لا تعني وقوف المستوطنين في الضفة الغربية ضد مشروع الجدار، كما أنها لا تلغي الآثار التدميرية التي يلحقها بالفلسطينيين والتي ستتناولها الدراسة في الفصل القادم.

المطلب الرابع: الاستيطان داخل التجمعات السكنية العربية

لم تكتف المؤسسة الاستيطانية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات فيها، بل تعدى الأمر ذلك ليصل الاستيطان إلى داخل التجمعات السكنية، فكانت القدس هدفاً رئيسياً لهذا النوع من الاستيطان حيث ركزت على سياسة طرد الفلسطينيين من داخل الأحياء السكنية العربية وإحلال المستوطنين مكانهم، ولا زالت هذه السياسة مستمرة حتى الآن، بل تزداد وتيرتها يوما بعد يوم.

لقد كانت مدينة القدس وما تزال أكثر المدن الفلسطينية عرضة لهذا النوع من الاستيطان، فهناك إجماع شعبي ورسمي إسرائيلي على ضرورة الاحتفاظ بالقدس الكبرى،[1] وتكثيف الاستيطان لتحقيق أغلبية يهودية فيها، وذلك على حساب التواجد الفلسطيني، وقطع التواصل الجغرافي بينها وبين الضفة الغربية،[2] وهذا بطبيعة الحال يقطع الطريق على إمكانية أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية مستقبلا، وتفرض "إسرائيل" سياسة الأمر الواقع في القدس، وبالتالي يصبح الحديث عن القدس في أية مفاوضات أمراً مستحيلاً.

لقد شكلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حول التجمعات السكانية العربية في القدس أحزمة استيطانية، وذلك بهدف منع التمدد العمراني والسكاني للمواطنين الفلسطينيين، وما تزال تمارس سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين المقدسيين وذلك لإجبارهم على مغادرة المدينة، وبالتالي سحب هوياتهم المقدسية.[3]

---

[1] مصالحة، نور الدين، ""**إسرائيل" الكبرى والفلسطينيون، سياسة التوسع (1967م) -2000**"، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000، ص129.

[2] الهندي، عليان، "**سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي**"، هيئة شؤون المنظمات الأهلية، (2002م) ص12.

[3] بارود، نعيم، سلمان، مقالة بعنوان، "القدس الاستيطان والتهويد"، منشورة على الموقع الالكتروني لقسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، أنظر الرابط، http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/328/alqods10.doc.

كذلك فقد غيرت الكثير من الواقع في القدس، سواء من حيث أعداد المستوطنات، أو المستوطنين، أو تغيير ملكية العقارات لصالح المستوطنين أو مساحة الأرض الخاضعة لبلدية القدس، فقد أظهرت الدراسات أنه بدلا من امتلاك العرب لنسبة 84% من العقارات في القدس الشرقية عام 1945 مقابل 3% لليهود انقلبت النسبة رأساً على عقب لتصبح عام (1995م) 83% لليهود مقابل 4% للفلسطينيين. و13% موزعة ما بين أراضٍ أميرية وأراضٍ ممنوع الانتفاع بها إلا لمشاريع يهودية.[1]

بلغ أعداد المستوطنين في مدينة القدس وضواحيها الاستيطانية ما يزيد عن (280,000) مستوطن حتى عام (2008م) [2] وهذا العدد قد ازداد بعد إقرارها في عهد أولمرت ونتنياهو مخططات لزيادة أعداد المستوطنين والمستوطنات خلال الأعوام القادمة.[3]

تشكل هذه المستوطنات وبما تحويه من أعداد كبيرة من المستوطنين قاعدة مهمة لما تنادي به الأحزاب الإسرائيلية، وحزبا العمل والليكود بشكلٍ خاص، فحزب العمل ينادي بوحدة شعب "إسرائيل" بينما ينادي حزب الليكود بوحدة أرض "إسرائيل" [4] وبالتالي فإن كلا الحزبين يكمل بعضهما بعضا، فالعمل يبني مستوطنات جديدة والليكود يشجع الهجرة لتسكن هذه المستوطنات، وهذا كله على حساب الأرض والإنسان الفلسطيني.

إن تتبع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس يقود إلى أن "إسرائيل" استطاعت تحقيق أهدافها التي رسمتها منذ احتلالها للضفة الغربية والقدس، فقد استولت على الكثير من البيوت العربية، وحققت أغلبية سكانية يهودية، ولا تزال ترفض إدخال القدس ضمن مفاوضاتها

---

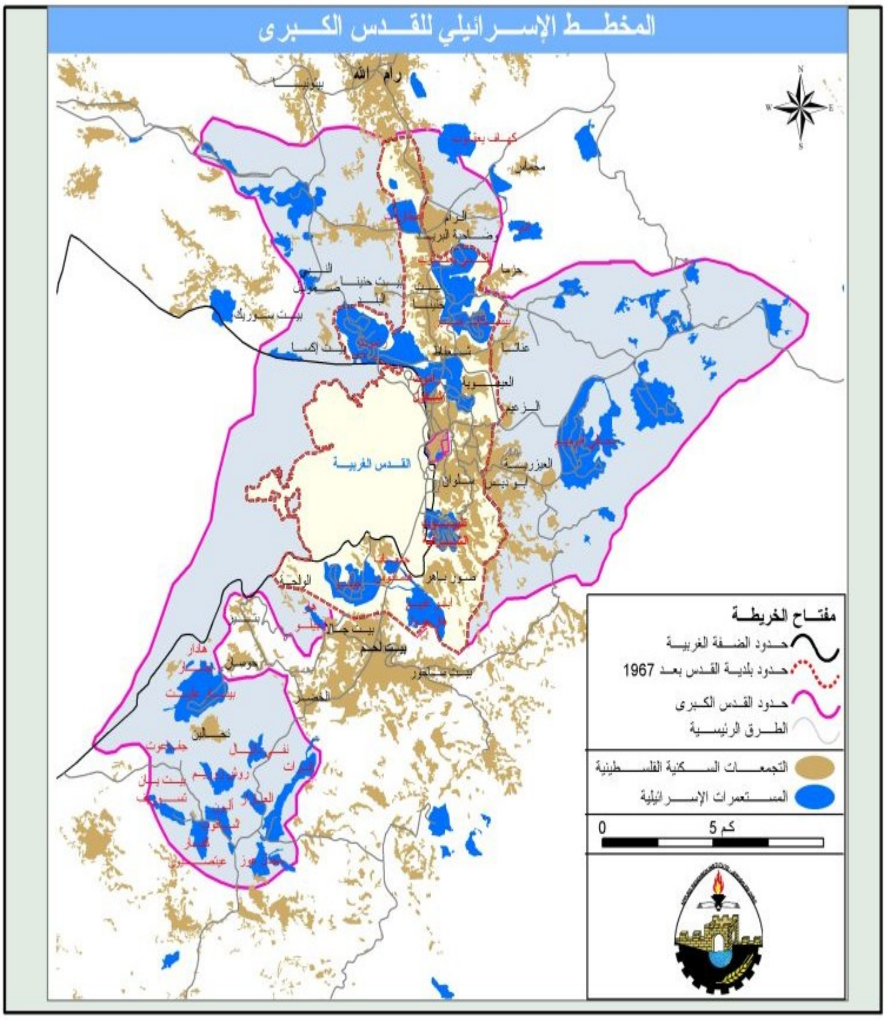
[1] بارود، نعيم، سلمان، مقالة بعنوان، **"القدس الاستيطان والتهويد"**، مرجع سابق.

[2] Cost Of Conflict In The Middle East"" الصـــادر عــن، "" Strategec Foresigh Group" "2009 Qatar ص83.

[3] نشرة صادرة عن مركز أبحاث الأراضي، القدس، أنظر الرابط،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1968

[4] اشتية، محمد، ندوة بعنوان، "صهيونية الدولة ودولة الصهيونية" منشورة على صفحة فتح الالكترونية (2006م)، أنظـــر الرابط، http://www.fateh.net/public/newsletter/2000/300800/3.htm

مع الفلسطينيين، ويعتبر الاستيطان في القدس القضية الأساسية في فشل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.



خريطة(5): المخططات الاستيطانية في قلب القدس الشرقية

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية - أريج،

http://www.poica.org/editor/case_studies/Greater%20Jerusalem%20Arabic-1.jpg

كذلك فإن مدينة الخليل تعرضت لهذا النوع من الاستيطان القائم على تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين في البلدة القديمة التي تحولت إلى بؤر استيطانية، فبعد حرب (1967م) بدأت الهجمة الاستيطانية بأسلوبها الجديد، والذي يمثل أخطر الأشكال من حيث التأثير المباشر على الحياة العامة واليومية للفلسطينيين، حيث أقدم المستوطنون على الاستيلاء على بعض المناطق المحاذية للحرم الإبراهيمي، وأنشئت في عام 1968 مدرسة دينية داخل الخليل هدفها جلب أكبر

عدد ممكن من المستوطنين للسكن داخل المدينة، وتوالت عملية السيطرة على المباني حتى وصلت أوجها في أوائل الثمانينيات حيث أُقيمت مستوطنة " قفعات خارصينا" و " بيت حقاي " وما زالت الهجمة الاستيطانية مستمرة حتى اليوم بحيث تستولي مجموعات من المستوطنين على البيوت العربية، وتطرد السكان منها وذلك تحت حماية الجيش الذي يوفر لهذه الفئة القليلة الحماية الكاملة.[1]

ازدادت الهجمة على المدينة بعد اتفاقية الخليل عام (1997)، وما تزال الحكومة الإسرائيلية تقوم بإجراءات تهدف إلى إعطاء الصبغة الإسرائيلية لبعض أجزائها ولربما تكون الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية عام (2010) والقاضية بجعل الحرم الإبراهيمي الشريف جزءا من التراث اليهودي دليلاً واضحاً على استمرار هذه الهجمة على المدينة .

وخلاصة القول فان ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية من خلال سياساتها الاستيطانية تهدف إلى عزل الضفة الغربية عن بعضها البعض، وبالذات عزل مدينة القدس، فأسرعت في الاستيطان حول القدس وتطويقها بالمستوطنات، وبناء المعابر الحدودية حولها، كل هذه الإجراءات تهدف إلى إقامة ما يسمى بمشروع "القدس الكبرى" والذي يشمل "أربعة تجمعات استيطانية إسرائيلية من أصل ستة، تسعى إلى ضمها من خلال الخطط التي ما زالت قائمة، وتشمل هذه التجمعات الاستيطانية مستوطنات تجمع معاليه ادوميم، وجفعات زئيف، وغوش عتصيون، ومودعين عليت"[2].

---

[1] **نشرة صادرة عن مركز أبحاث الأراضي**، القدس، مرجع سابق.

[2] معهد أريج للابحاث التطبيقية، ندوة حول الاستيطان حضرها الباحث في مقر المعهد، بتاريخ، 15-7-2010، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.

الفصل الخامس

تأثير الاستيطان على التنمية السياسية في الضفة الغربية

الفصل الخامس

تأثير الاستيطان على التنمية السياسية في الضفة الغربية

تعد التنمية بكافة أشكالها عملية متشابكة ويكمل بعضها بعضاً، وتنبني على أساس التكامل والتوازن، فالتنمية الاقتصادية تتجه نحو الإنتاج وتحسين مستوى الفرد الفلسطيني، وذلك من خلال تحسين دخل الفرد، خاصة وأن الأرض تشكل الرافد الرئيس للفلسطينيين، وكذلك فان التنمية الاجتماعية تتعلق برفع مستوى الفرد الفلسطيني من خلال التعليم، ليصبح فردا فاعلاً في مجتمعه، بالإضافة إلى ذلك فان التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين يُعَد سمة غالبة من سماته، وهما يرفدان بشكلٍ مباشرٍ التنمية السياسية، فكلما ازداد الفرد الفلسطيني رفاهيةً وصحةً، كان أكثر فاعلية في كافة نواحي الحياة السياسية، ويظهر من خلال ذلك مدى التحام مفهموم التنمية السياسية بمفهومي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان للسياسات الاستيطانية بكافة أشكالها، آثار تدميرية على مجمل مظاهر التنمية الوطنية الفلسطينية، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، والتي تشكل بمجملها المرتكزات والمدخلات الأساسية للتنمية السياسية، فالاستيطان يسيطر على الأرض ومواردها الطبيعية، كما يقطع التواصل بين أبناء الضفة الغربية، والحق أضراراً فادحةً بالعملية التعليمية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية للمستوطنات، سواء بالعمل أو حتى بربط بنيته التحتية بالمشاريع الاستيطانية، وتأتي كل هذه الإجراءات بهدف عدم تمكن الفلسطينيين من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، ذات وحدة جغرافية متواصلة.

المبحث الأول

تأثير الاستيطان على التنمية الاقتصادية

لم تكتف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بضرب الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال سياسة الإغلاقات المتكررة، بل لجأت إلى تدميره أيضاً من خلال سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية ويتمثل ذلك بالآثار السلبية التي يلحقها الاستيطان بمرتكزات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية والتي تتمثل بما يلي:

المطلب الأول: تأثير الاستيطان على الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية

تظهر الآثار التي ألحقها الاستيطان بالنشاط الاقتصادي من خلال الممارسات التالية:

1. تشجيع الصناعات داخل المستوطنات من خلال الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستوطنين، وتسهيلات القروض المقدمة للمستوطنين لإقامة المصانع داخل المستوطنات في الضفة الغربية،[1] وبالتالي ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي وذلك لضمان تبعيته لها.

2. نقلت "إسرائيل" كثيراً من المصانع الإسرائيلية إلى داخل مستوطنات الضفة الغربية، مثل مستوطنة بركان وقرنيه شمرون، ومستوطنة مشور أدوميم، مستغلة بذلك تدني أجور الأيدي العاملة الفلسطينية، مما يجعل من منتجاتها أقل تكلفة مقارنة مع المنتجات الفلسطينية،[2] وبالتالي سيسهل رواجها في الأسواق الفلسطينية وهذا يؤثر على الصناعات الفلسطينية ويضربها.

3. فرضت "إسرائيل" ضرائب باهظة على الفلسطينيين الذين يسكنون داخل بلدية القدس، بالمقارنة مع الإعفاءات التي يحصل عليها المستوطنون، ورفعت "إسرائيـ" تكاليف البناء

---

[1] غلمي، محمد عوده، "**تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 80

[2] التفكجي، خليل، مقالة بعنوان، "المستوطنات الإسرائيلية تبنى على أطلال البيوت الفلسطينية" منشورة على موقع الجزيرة نت بتاريخ، 2004/10/3، أنظر الرابط، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623CE9C2-90C9-4265-9206-E80A71D957D5.htm

داخل حدود البلدية، مما جعل محدودي الدخل من الفلسطينيين يهاجرون خارج حدود البلدية وهذا بالطبع سيسمح للمستوطنين الاستيلاء على هذه الأراضي.[1]

لقد باتت المنتجات الصناعية التي تنتجها المستوطنات في الضفة الغربية تشكل منافساً حقيقياً للصناعات والمنتجات الفلسطينية الضعيفة والقليلة أصلا، مما الحق بها أضراراً وخسائر فادحة، كذلك أغلقت الكثير من المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية نتيجة إغراق الأسواق بمنتجات مصانع المستوطنات، وبالتالي تحول عمال تلك المصانع إلى عاطلين عن العمل، وتحول قسم منهم للعمل داخل المستوطنات مما شكل عاملا آخر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الاستيطاني الإسرائيلي المدعوم.

لم تكن السياحة للأراضي المقدسة سواء في القدس أو بيت لحم بشكلٍ خاص، وباقي مناطق الضفة الغربية بشكلٍ عام غائبة عن التأثر السلبي بفعل الاستيطان الإسرائيلي، فمدينة القدس مثلاً والتي تُعد مهبط أفئدة المسلمين والمسيحيين في العالم، ومحل تقديس لديهم، انعكست الإجراءات الإسرائيلية الاستيطانية فيها سلباً على الحركة السياحية.

لقد حرمت الحواجز والجدار أعدادا كبيرة من السياح من الوصول للاماكن المقدسة، ففي الوقت الذي كانت تدخل فيه إلى المدينة أكثر من (100,000) سيارة يوميا قبل عام (1993م)، لم يَعُد بإمكان أي سيارة أن تدخل اليوم للمدينة، كما انخفضت أعداد الفنادق في المدينة بنسبة 60% بعد انتفاضة الأقصى،[2] وبالتالي فقد حرمت هذه المناطق من دخل اقتصادي شبه دائم كانت تحصل عليه من الأعداد الكبيرة التي كانت تصل إلى مدينة القدس من المسلمين في شهر رمضان المبارك، وما كانت تحدثه هذه الأعداد من نشاط اقتصادي شامل في المدينة. كذلك مدينة بيت لحم في أعياد الميلاد السنوية وما كانت تحدثه من نشاط اقتصادي شامل.[3]

---

[1] أبو محسن، وليد، مقالة بعنوان، "الاستيطان في القدس، "إسرائيل" تسعى لاستكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس" أنظر الرابط، http://www.drdcha.com/vb/showthread.php?t=66922

[2] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، **"وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري"** القدس، مركز العمل التنموي / معا، (2006م)، ص132

[3] إبراهيم، عبد القادر، حماد، عطية، دراسة بعنوان، "تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس" منشورة على موقع مؤسسة القدس الدولية الالكتروني بتاريخ، 2007/12/9، أنظر الرابط، http://www.alquds-online.org/index.php?s=10&ss=6&id=254

من ناحيةٍ أخرى فقد كان للحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية والسواتر الترابية والاغلاقات في الانتفاضة الفلسطينية الثانية تأثيرٌ سلبيٌ واضحٌ على الحركة التجارية والأيدي العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث أدى الإغلاق إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 60% من الأيدي العاملة، وبالتالي ازدادت نسبة الفقر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية.[1]، كما تسببت في تقطيع أوصال الضفة الغربية، وإعاقة التواصل الاجتماعي بكل أشكاله بين سكان الضفة الغربية، سواء التواصل الداخلي أو التواصل الخارجي.

المطلب الثاني: تأثير الاستيطان على الأرض والزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية

شكلت الأرض جوهر الصراع ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لذلك فقد عمدت "إسرائيل" إلى مصادرة أوسع مساحات ممكنة من الأرض الفلسطينية وبالذات الزراعية منها، مما أحدث خلخلة في الاقتصاد الفلسطيني. إذ إن الأرض هي مصدر الثروة الفلسطينية بكل أنواعها، لذلك فقد أدرك الاحتلال الإسرائيلي أن أية تنمية على الأرض الفلسطينية تعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتدفعه إلى مقاومة المحتل، لذلك كانت الخطوة الأولى للاحتلال استهداف الأرض الفلسطينية بالاستيطان، وبالذات تلك الأرض التي يعتمد عليها الفلسطينيون في مورد معيشتهم، فاستولت الحكومات الإسرائيلية عليها وجعلتها مسكنا للمستوطنين الذين يزداد عددهم عاماً بعد عام.

تطمع "إسرائيل" بأن تصل أعداد المستوطنين إلى ستة ملايين نسمة خلال عشر سنوات القادمة،[2] وهذا بالطبع على حساب الأرض الفلسطينية، فالاحتياجات المتجددة للاستيطان لا تنتهي عند حد، فهي تزيد سنوياً من مساحة الأرض التي يقيم عليها المستوطنون، وذلك بهدف تحقيق الرفاه الشخصي لهم، فبدلا من ثلاثين متراً للفرد الواحد ستجعل "إسرائيل" المساحة اللازمة أكثر من (40) متراً مربعا، وبالتالي فإن هذه الأعداد المتزايدة للمستوطنين ستحتاج إلى مساحات

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، "**الحواجز العسكرية الإسرائيلية ستحول الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة**" مرجع سابق.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية ""**إسرائيل" 2020 خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**"، ط1، ج2 2004 ص184.

إضافية من الأرض لإقامة أماكن الاستجمام، والحدائق، والمتنزهات العامة، ويقدر ما ستحتاجه خلال عشر سنوات المقبلة ثلاثة أضعاف من الأرض الفلسطينية مما هي عليه اليوم،[1] وهذا أيضاً سيكون على حساب الأرض الفلسطينية والمواطن الفلسطيني.

تُعد الزراعة الفلسطينية المهنة الرئيسية لما يقارب 12،7% من الفلسطينيين،[2] ونتيجة استيلاء المستوطنات على مساحات واسعة من الأرض خاصةً الزراعية منها، فقد أثر الاستيطان تأثيراً سلبياً مباشراً على الزراعة الفلسطينية.

لم تَعُدْ الأراضي التي يستولي عليها المستوطنون هي المؤثر الوحيد في ضعف الزراعة الفلسطينية، بل إن المساحات الواسعة من الأراضي القريبة من المستوطنات لم يَعُد الفلسطينيون باستطاعتهم الوصول إليها تحت الحجج الأمنية التي تتذرع بها "إسرائيل" [3] فقد لجأ المستوطنون في كثير من المناطق الزراعية إلى جني المحاصيل الفلسطينية تارة، وتارة يلجأون إلى إتلافها وإحراقها، كل ذلك يحدث بقرار سياسي وحماية الجيش الإسرائيلي.

ومن الأساليب التي تستخدم لإضعاف الزراعة في الضفة الغربية إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات، مما جعل المزارع الفلسطيني يصاب بالإحباط، إذ إن تكاليف الزراعة العالية لا تغطيها العائدات من الإنتاج، ما يجعله يقلع عن العمل في الأرض وتتحول في غالب الأحيان إلى أرض بور غير منتجة، وبالتالي تكون عرضة للمصادرة من قبل الاحتلال وتحويلها إلى مستوطنات.

إن تدني الإنتاج الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية نتيجة لمصادرة الأرض بكافة الطرق، أو عدم قدرة المزارع الفلسطيني على القيام بواجب الأرض الزراعية نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض المردود، كل ذلك جعل من الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً هشا، تابعا للاقتصاد

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية ""**إسرائيل" 2020 خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**"، مرجع سابق، ص.274.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **قاعدة بيانات الربع الثاني 2010**، مرجع سابق.

[3] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** رام الله، مؤسسة الحق، ص 51.

الإسرائيلي، ويتركز على الاقتصاد الخدماتي وليس الاقتصاد التنموي المنتج،[1] هذا الوضع جعـ نسبة الفقر في الضفة الغربية 60% و35% نسبة البطالة، عام (2008م).[2]

إن جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعا "لإسرائيل" يُعَد ضرباً مباشراً للتنمية السياسية في الضفة الغربية، إذ إن التنمية السياسية تتطلب اقتصاداً مستقلا وفاعلا، وهذا ما تحرص الحكومات الإسرائيلية على ضربه من خلال المنتجات الاستيطانية.

أما الحواجز العسكرية فقد أتمت هذا الدور من خلال إعاقة حركة المنتجات وتأخير تسويقها مما يسبب تلفها، كل هذه الإجراءات والقرارات أضرت بالاقتصاد الزراعي الفلسطيني لصالح الاقتصاد الزراعي الذي تنتجه المستوطنات، وبالتالي فإن "إسرائيل" تسد أفق التنمية الزراعية كون الزراعة مرتبطة بالأرض والمياه، وهما جوهر الصراع مع الإسرائيليين.

ومن أشكال معاناة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، مياه المستوطنات العادمة حيث إن كثيراً من هذه المياه ينساب في الأراضي الفلسطينية من المستوطنات القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية الفلسطينية، كما أن هذه المياه تلحق أضراراً بيئية كبيرة على التجمعات السكنية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية القريبة من المستوطنات لم تَعُدْ صالحة للزراعة بسبب استخدامها مكبات للنفايات أو المخلفات الصناعية سواء السائلة منها أو الصلبة، دون مراعاة الأضرار الصحية الواقعة على المواطنين الفلسطينيين، وعلى الأرض الفلسطينية.[3] ويعد المكب الواقع في منطقة أبو ديس من أضخم المكبات الذي تستخدمه المستوطنات القريبة، حيث يلتهم هذا المكب ما يقارب (3000) دونم من الأرض، عدا عن

---

[1] اشتية، محمد، تصريح صحفي بعنوان، "إذا كانت "إسرائيل" لا تفرّق بين معاليه ادوميم وتل أبيب، فنحن لن نفرق بين رام الله وحيفا"، منشور على شبكة بكدار الالكترونية، أنظر الرابط،
http://66.102.9.132/search?q=cache:n2Q6dj8AiJsJ:www.pecdar.org/etemplate.php

[2] شاهر سعد مؤتمر "الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية...جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة؟؟" طولكرم، 13 -14 -3 -2010، أنظر الرابط،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=261477

[3] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص 53.

الأضرار الصحية الناتجة عن الروائح الكريهة والأوبئة، حيث ينتشر مرض السرطان في المناطق المحاذية للمكبات التي تلقي فيها المستوطنات كميات كبيرة من المخلفات سواء الكيماوية منها أو العضوية،[1] بالإضافة إلى تلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة تسرب السوائل الناتجة عن هذه النفايات وتلوث الهواء المستمر من خلال حرق هذه المواد.

لا نستطيع اليوم الحديث عن قطاع زراعي فاعل في الضفة الغربية، ذلك القطاع الذي كان يشكل 70% من سكان الضفة الغربية، فهناك تراجع واضح في المنتجات الزراعية الفلسطينية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك أن ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في الضفة الغربية تخضع لتصرف المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.[2]

ويستمر تسلسل أساليب السيطرة على الأرض ليخرج إلى حيز الوجود ما يسمى بالجدار الذي يلتهم الآلاف الجديدة من الدونمات الزراعية في المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية من الضفة الغربية، فقد ألجأت الإجراءات المعقدة على البوابات المقامة على الجدار الكثير من الفلسطينيين لنقل سكناهم إلى مراكز المدن وبالتالي ترك الأراضي الزراعية ليستولي عليها المستوطنون، مما الحق أضراراً واضحةً على ما نسبته 10.2% من مجموع الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.[3]

كما دمر الجدار في مراحله الأولى ما يقارب (100,000) ألف شجرة زيتون، وبالتالي فإن هذا سيفقد الضفة الغربية نسبة عالية من إنتاج الزيت، بالإضافة إلى حرمان أعداد كبيرة من المواشي من الوصول إلى المراعي التي ضمها الجدار أو دمرها. [4] كما الحق الجدار أضراراً

---

[1] سلهب، عبد الرازق، مؤتمر، **"الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية...جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة ؟"**، مرجع سابق.

[2] الريس، ناصر، **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص41.

[3] المرجع السابق، ص35 -36.

[4] سلامة، أحمد، عبد الفتاح، **"أثر جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني"**، كتاب منشور على موقع كلمات الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.kl28.com/books/showbook.php?bID=80&pNo=4

متفاوتة لحوالي 915 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية منها ما نسبته 86% أراضٍ زراعية[1].

أكملت الطرق الالتفافية مسلسل القضاء على الزراعة الفلسطينية وذلك لما ألحقته من خسائر فادحة بالأراضي الزراعية، فقسمت قطعة الأرض الواحدة إلى جزئين صغيرين لا تصلح أي منهما للزراعة، كذلك فإن مخلفات الطرق الالتفافية من الصخور الضخمة دمرت مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحاذية للطرق الالتفافية، بالإضافة إلى اضطرار الفلسطينيين لهجرة الأرض المحاذية لها وذلك خوفاً من اعتداءات المستوطنين.

وخلاصة القول فإن الاستيطان في الضفة الغربية عمل على ضرب مقوم مهم من مقومات الصمود الفلسطيني ومدخل من مدخلات التنمية السياسية والمتمثل بضرب القطاع الزراعي، إذ إن الزراعة الفلسطينية تعد المورد الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فقد أحدث الاستيطان خلل واضح في حجم الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهذا يتطلب إعداد خطط بديلة من صاحب القرار الفلسطيني لإعادة الحياة لهذا القطاع، وذلك من خلال دعم المزارعين، وتعزيز صمودهم في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تبني سياسة توعية شاملة للمواطن الفلسطيني للإقبال على المنتجات الزراعية الفلسطينية ومقاطعة المنتجات التي تأتي من المستوطنات.

المطلب الثالث: تأثير الاستيطان على المياه الفلسطينية

تُعد المياه عصب الحياة الفلسطينية فيما يخص الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، فالمياه روح الزراعة الفلسطينية، والضفة الغربية غنية جداً بالمياه خاصةً المياه الجوفية، لذلك تنتشر الآبار الارتوازية في الضفة الغربية، إلا أن هذه الآبار تسيطر على غالبيتها سلطة المياه الإسرائيلية، وتتحكم فيها، بحيث تزود المستوطنات بالجزء الأكبر منها وذلك لتشجيع إقبال المستوطنين على الاستيطان في الضفة الغربية، إذ إن عدم توفير المياه بما يتناسب ومستوى الرفاه الذي وعد به المستوطنون القادمون من الخارج سيشكل عائقاً أمام قبولهم للسكن في الضفة

[1] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، **"وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري"**، القدس، مركز العمل التنموي، معا، (2006م)،ص101.

الغربية، وبالتالي تفقد عنصر زيادة اليهود فيها، فالمياه والاستيطان من أهم أسس نظرية الأمن الإسرائيلي التي تنادي بها دائماً.[1]

لقد أُقيمت معظم المستوطنات على خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية، بحيث يهيمن الاستيطان على 80% من المياه الجوفية الفلسطينية،[2] وهذا الحق الضرر بمخزون المياه الجوفية أولاً، ثم أدى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من مخزون المياه، وهذا يؤثر سلباً على الحياة العامة الفلسطينية وبالذات في المجال الزراعي. كما أن ازدياد أعداد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية يقتضي ازدياد أعداد الآبار الارتوازية، مما يجعل من نصيب الآبار الارتوازية للفلسطينيين نصيبا ضعيفا من كمية المياه الجوفية، وهذا يعود إلى عمق الآبار الارتوازية لصالح المستوطنين مقارنة مع الآبار الفلسطينية المحدودة، وبالتالي يكون تدفق المياه باتجاه الآبار الإسرائيلية أكثر، مما يؤدي إلى تجفيف بعض الآبار التي يستخدمها الفلسطينيون سواء للزراعة أو للاستعمالات البيتية.[3]

ومن الجدير بالذكر أن هناك استخداما مفرطا للمياه من قبل المستوطنين، حيث إن ما يستهلكه المستوطن يساوي ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفرد الإسرائيلي، [4] ويظهر ذلك من خلال انتشار مظاهر الخضرة والأشجار والحدائق في المستوطنات الإسرائيلية، ونجاح المحاصيل الزراعية فيها، مقابل ضعف المحاصيل الزراعية في المناطق الفلسطينية.

إن المستوطنات المزروعة في أراضي الضفة الغربية تتمتع بشكلٍ كبير بوفرة المياه، فلا تكاد توجد مستوطنة في الضفة الغربية إلا وتصلها شبكة مياه، في حين أن الغالبية العظمى من قرى الضفة الغربية حتى يومنا هذا لا توجد فيها شبكات مياه منزلية، وذلك بسبب القيود التي تفرضها "إسرائيل" على وصول المياه لتلك القرى، وذلك بحجة أن وصول المياه لهذه القرى سيؤثر سلباً على نسبة المياه التي تصل إلى المستوطنات.

---

[1] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 252

[2] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص45.

[3] أبو عرفة، عبد الرحمن، **"الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"**، مرجع سابق، ص 127

[4] غلمي، محمد عوده، **"تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998"** مرجع سابق، ص 253.

لقد قدرت اتفاقيات أوسلو كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة ب734 مليون متر مكعب يستغل الفلسطينيون منها ما نسبته 32%، فيما تستغل "إسرائيل" ما نسبته 68%، منها 12% تمد به سكان المستوطنات في الضفة الغربية وتسحب الباقي إلى داخل "إسرائيل".[1]

كان للجدار الفاصل أثرٌ واضحٌ على المياه الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال تدميره ما يقارب (90) بئراً من آبار المياه في الضفة الغربية، كما سيطر الجدار على الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي في الضفة الغربية واللذين تقدر طاقتهما ب507 مليون م3 سنوياً،[2] بالإضافة إلى عزل ما نسبته 99% من مجاري المياه الجوفية في المناطق الشرقية والغربية من الضفة الغربية والتي عزلت بفعل الجدار،[3] وهذا ترك آثاره السلبية على الزراعة الفلسطينية.

إن المعركة على المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تقل أهمية عن المعركة حول قضايا الحل الدائم، ذلك بأن المياه للفلسطينيين هي عصب حياتهم، وإن استمرار الحكومات الإسرائيلية في السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية سيكون له عظيم الأثر على مقومٍ مهمٍ من مقومات الدولة، إذ إن استمرار نهب المياه الفلسطينية لصالح المستوطنات سيضرب الحياة الاقتصادية للفلسطينيين، وبالتالي ستبقى المناطق الفلسطينية تحت رحمة المستوطنات.

المطلب الرابع: تأثير الاستيطان على الأيدي العاملة الفلسطينية

تُعد الأيدي العاملة الفلسطينية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، وهذا يعود إلى اعتماد القطاع الإنتاجي الفلسطيني في كافة المجالات خاصةً الزراعية على الأيدي العاملة، خاصةً في ظل ضعف الوسائل الحديثة وقلتها في الضفة الغربية مقارنة مع تلك الوسائل التي تستخدمها المستوطنات في القطاع الإنتاجي.

---

[1] وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، **"الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية"** مرجع سابق.

[2] ابحيص، حسن، عايد، خالد، **"الجدار العازل في الضفة الغربية"**، مرجع سابق، ص35 -36

[3] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، **"وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري"**، مرجع سابق، ص 101 -102.

إلا أن الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الضفة الغربية يمكن وصفها بالأيدي الرخيصة مقارنة مع الأيدي الفلسطينية العاملة في داخل "إسرائيل"، أو داخل المستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، فإذا نظرنا إلى متوسط الدخل اليومي للعمال الفلسطينيين في قطاعي البناء والزراعة نجده كما يلي:[1]

جدول(1): أجور العمال الفلسطينيين داخل الضفة الغربية مقارنة بالمستوطنات في قطاع البناء

قطاع العمل	الضفة الغربية	داخل المستوطنات
القطاع الزراعي	59 شيكلا	103،7 شيكلا
قطاع البناء	79،6 شيكلا	164،8 شيكلا

هذه القطاعات الأساسية التي يتوجه إليها العمال الفلسطينيين، ومن خلال ما سبق لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

1- يتوقف الدخل في الضفة الغربية على حاجة السوق للعمال، ثم الاغلاقات والحواجز، فكلما زادت أيام العمل زاد الدخل ولكن تبقى الزيادة محدودة نتيجة تدني الأجرة فهي في أحسن الأحوال لا تتجاوز 120 شيكلاً للفنيين كمعلم البناء مثلاً، وفي أقل الأحوال هي لعمال المصانع والتي لا تتجاوز أربعين شيكلاً، وفي المتوسط تأتي أجور العمال المنتشرين بين قطاعات البناء والمزارع والتي لا تتجاوز سبعين شيكلاً.

2- بالنسبة للعمل داخل "إسرائيل" فيتحكم في نسبة الدخل أيام العمل وهذا يتوقف على حصولهم على التصاريح اللازمة، بالإضافة إلى طبيعة الأحوال السياسية والإغلاقات في الضفة الغربية بفعل الاحتلال، ولكن من الملاحظ أن من يحصل على التصاريح اللازمة تكون أجورهم مرتفعة خاصةً في قطاع البناء وهذا ما ينطبق على العمل في داخل المستوطنات، الأمر الذي شكل حافزاً كبيراً للأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في داخل "إسرائيل" وداخل المستوطنات وذلك بهدف الحصول على أجور مرتفعة.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، **قاعدة بيانات الربع الثاني 2010**، اخذت البيانات من المسؤول الميداني في المركز سعد المصري باتصال تلفوني من الباحث بتاريخ 14 -10 -2010.

3- صحيح أن هذا يعود بالدخل على الفلسطينيين إلا أنه في نفس الوقت يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي الفلسطيني،[1] فقلة الأيادي العاملة في الضفة الغربية يؤدي إلى ارتفاع الأجور نسبيا مما يكلف أرباب العمل أجورا أكبر مقابل تدنٍ في أسعار المنتجات وهذا يشكل عاملا ضاغطا على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك يشكل ارتفاع أجور الأيدي العاملة داخل "إسرائيل" عنصراً مغرياً للفلسطينيين مما يضطرهم إلى ترك العمل في أراضيهم الزراعية وهجرها من أجْل الحصول على أجور عالية لسد حاجات ومتطلبات الحياة الأساسية، وهذا بطبيعة الحال يجعل الكثير من الأراضي الفلسطينية عرضة للمصادرة لصالح المستوطنات.

إن فتح الباب للعمالة الفلسطينية داخل مستوطنات الضفة الغربية كانت له الآثار السلبية التالية:

1. هَجْرُ الأراضي الفلسطينية وبالذات الزراعية، حيث إن مردود هذه الأرض لا يكفي لاحتياجات الأسرة الفلسطينية.

2. رخص الأيادي العاملة الفلسطينية العاملة في المستوطنات رغم ارتفاع أجورها مقارنة مع العمل في الضفة الغربية، إلا أنها تعتبر رخيصةً إذا ما قورنت بالأيدي العاملة الإسرائيلية، وبالتالي فالمنتج من المستوطنات ستكون تكاليفه قليلة، زيادة عن الدعم الذي يحصل عليه من الحكومة، مما يجعل أسواق الضفة الغربية مغمورة بالمنتجات الإسرائيلية، وهذا بالطبع على حساب المنتج الفلسطيني الذي سيلاقي التلف والكساد.[2]

---

[1] أبو شكر، عبد الفتاح "**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل"**" مرجع سابق، ص 14.

[2] نصر، محمد، "**تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**" الأوراق المحورية2، القدس و رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2003، صxxiii.

بالمجمل العام فإن حجم العمالة الفلسطينية في "إسرائيل" والمستوطنات متذبذب وغير ثابت، فهناك سنوات تشهد ارتفاعاً في أعداد الأيدي العاملة الفلسطينية، وأعواما تشهد انخفاضا، وهذا يخضع للظروف السياسية بالدرجة الأولى، ثم حاجة الأسواق الإسرائيلية.[1]

وخلاصة القول فان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ساهم في تدمير الركائز الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية المستقبلية، وذلك كخطوات إستباقية لقيامها، فقد دمر الاستيطان الأراضي الزراعية وابتلع نسبة كبيرة منها لصالحه، كما سيطر على المنابع الأساسية للمياه الفلسطينية، بالإضافة إلى التأثير الواضح الذي ألحقه الاستيطان بالأيدي العاملة الفلسطينية، لذلك فقد كان للاستيطان آثاره الواضحة على أهم عناصر وأركان التنمية في الضفة الغربية وهما الأرض والإنسان، وبالتالي فان إمكانية إيجاد نظام سياسي فلسطيني فاعل ومستقل أصبح أمرا مستحيلا في ظل هذه الهجمة الاستيطانية.

[1] عبد الرازق، عمر، الجعفري، محمود وآخرون، **"تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 200/9/28 /6/30 (2001م)"** القدس رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني" ماس" (2001م)، ص8.

المبحث الثاني

تأثير الاستيطان على التنمية الاجتماعية

لقد تعددت الآثار التي ألحقها الاستيطان في الضفة الغربية على مجمل الحياة العامة للفلسطينيين، فقد مس الاستيطان الحياة الاجتماعية للسكان، الأمر الذي أحدث خللا واضحاً في التركيبة الاجتماعية لهم ومنها التعليم، والتواصل الاجتماعي والجغرافي، وهما عنصران مهمان للتنمية السياسية.

المطلب الأول: تأثر الاستيطان على التعليم

إن مفتاح الإصلاح السياسي في أي بلدٍ كانَ هو التعليم، ولا يمكن أن يحقق أي مجتمع أي من مقومات التنمية وتحقيق الرفاه لأبنائه إلا من خلاله، كما أن المشاركة السياسية الفاعلة لأبناء المجتمع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمستوى التعليمي لهم، فالتعليم يكسب الفرد القدرات التي من خلالها يسهم مساهمة ايجابية بالتنمية في المجتمع، وبالتالي تخلق فرصا قوية لممارسة مظاهر التنمية بكل حرية.

أدركت الحكومات الإسرائيلية هذه الحقيقة على مدى سنوات الاحتلال، لذلك فقد عمدت إلى إتباع سياسة التجهيل، لخلق جيش من الأميين يسهل اقتيادهم وإخضاعهم أولاً، وثانياً يتوجه هؤلاء المتسربون من المدارس إلى سوق العمل الإسرائيلي، أو يضافون إلى جيش العاطلين عن العمل.

لقد كان لأشكال الاستيطان في الضفة الغربية الأثر الواضع على التعليم في الضفة الغربية، فقد أعاقت الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية العملية التعليمية خلال سنوات الاحتلال وبالذات في انتفاضة الأقصى، فقد أشارت وزارة التربية والتعليم إلى الآثار التدميرية التي ألحقتها الحواجز والجدار على التعليم في الضفة الغربية والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:[1]

[1] وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، "أثر الانتهاكات الإسرائيلية على التعليم في فلسطين"، صادرة عن منشورة على موقع الوزارة الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.mohe.gov.ps/intifada/reports.html

جدول (2): التعطيل في مدارس الضفة الغربية خلال الفترة من(2002/9/1 -2003/5/30م)

المحافظة	عدد المدارس المتعطلة	عدد الطلبة المتعطلين	عدد المعلمين والموظفين المتعطلين	عدد أيام التعطل	عدد أيام حظر التجول
رام الله	37	19001	844	257	26
قلقيلية	35	17485	711.5	329	42
جنين	47	23785	946.5	816	62
أريحا	3	915	51.5	3	3
قباطية	28	13588	589.5	77	12
بيت لحم	33	15082	664	685	36
ضواحي القدس	13	4583	255	34	5
جنوب الخليل	55	23123	9018	206	16
سلفيت	17	6334	307	22	11
نابلس	94	38413	1760.5	2506	71
طولكرم	51	23603	1011	856	47
الخليل	101	52581	2137	2214	63

كما شكلت الحواجز العسكرية عبئا اقتصادياً مضاعفا على الأسرة الفلسطينية التي لديها طلابٌ في المدارس والجامعات بعيدة عن أماكن سكناهم، مما اضطرهم للركوب في أكثر من مواصلة للوصول إلى الجامعة أو المدرسة، أو يضطرهم إلى استئجار الشقق في مكان المركز التعليمي، وهذا بالتأكيد يحتاج إلى تكاليف مضاعفة قد لا تحتمله الكثير من الأسر الفلسطينية مما اضطرها إلى تأجيل فصول دراسية لبعض أبنائها، أو اللجوء إلى ترك الأبناء للجامعات.

ومما زاد من صعوبة التنقل عبر الحواجز العسكرية في الضفة الغربية حالات الإعدام التي مارسها الجنود على الحواجز العسكرية للمواطنين، "فقد استشهد أكثر من 200 فلسطيني على هذه الحواجز بشكلٍ مباشر"[1]، مما نشر حالة من الرعب والخوف لدى الأسر الفلسطينية،

[1] موقع وزارة الإعلام الفلسطينية، تقرير بعنوان، "الحواجز العسكرية الإسرائيلية والاغلاقات في الضفة الغربية"، منشور على بتاريخ: 2009/7 أنظر الرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=419

واضطرهم في كثير من الأحيان لعدم السماح لأبنائهم بالذهاب إلى مدارسهم أو جامعاتهم، مما الحق الضرر على تحصيلهم العلمي.

لم يكن الجدار الفاصل الذي طوقت به "إسرائيل" عنق الضفة الغربية بعيدا عن تحطيم العملية التعليمية وتدميرها، فقد أشارت النتائج التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2004 إلى أن الجدار الفاصل قسم التجمعات السكانية الفلسطينية إلى قسمين: قسم غربي الجدار وقسم شرقيه، وبالتالي فإن المدارس توزعت بين القسمين، و"إن التجمعات الواقعة غربي الجدار تفتقر بشكلٍ كبير إلى توفر المرافق التعليمية فيها، فعلى سبيل المثال، هناك 5 تجمعات من أصل (19) تجمعاً يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور، وتجمعان فيهما مدارس ثانوية للذكور، و5 تجمعات يتوفر فيها مدارس أساسية للإناث، مقابل 3 تجمعات يتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث"[1].

من خلال ذلك يمكن الوقوف على الواقع الجغرافي للجدار وما تركه من مأساة حقيقية على الوضع التعليمي والمتمثل بالمظاهر التالية:

أ. فصل الجدار لبعض المدارس التي كانت تستوعب الطلاب من القرى المجاورة، كما هو الحال في محافظة طولكرم.[2]مما يضطره للانتقال إلى مدارس أخرى قد تكون بعيدة، مما يزيد من تكاليف التعليم، وبالتالي يتسبب بتسرب بعض الطلبة من المدارس وبالذاتً للأُسر ذات الدخل المحدود.

ب. استولى الجدار على (62) دونما من أراضي جامعة القدس المفتوحة في موقع أبو ديس،[3] مما الحق الضرر بمستقبل تطور الجامعة العمراني، وبالتالي يعيق التقدم التعليمي للجامعة.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني **"مسح أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها"** المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح 2004 ص6 .

[2] وزارة الإعلام الفلسطينية تقرير بعنوان:"جدار الفصل العنصري :الهاجس السرطاني الذي يتفشى في الأراضي الفلسطينية ويدمر فكرة بناء الدولة"، منشور على موقعها، بتاريخ، 2009/3، أنظر الرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=165

[3] المرجع السابق.

ج. تسبب الجدار في إلحاق الضرر ب124 مدرسة في الضفة الغربية، مما اثر على 14 ألف طالب يدرسون فيها.[1]

أما في القدس فقد كان للحواجز العسكرية والجدار آثار واضحة على التحصيل العلمي للطلبة المقدسيين وذلك من خلال:

1. انخفاض عدد طلاب جامعة القدس فرع بيت حنينا بنسبة 70%، وذلك لصعوبة وصول الطلاب إليها من الضفة الغربية.[2]

2. هناك 72.1% من الأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالجامعات الفلسطينية اضطروا للتعطيل لعدة أيام عن جامعاتهم،[3] وإن 80% من الطلاب يضطرون إلى الغياب أياما دراسية أو البحث عن طرق بديلة وهذا يترتب عليه تكاليف أكبر وتأخير عن الدوام.[4]

3. فصل الجدار العديد من المدارس عن المدينة المقدسة، كالمدارس في بلدة الشيخ سعد، والمدارس في بلدة الزعيم الواقعة شرق مدينة القدس، والمدارس في مخيم شعفاط وعناتا، وكذلك مدارس الرام وضاحية البريد التي فصلها الجدار العنصري عن المدينة وأعاق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم حيث ينتقل الطلبة والمعلمين عبر الحواجز العسكرية وجدار الضم والتوسع يومياً ليصلوا إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار أو خارجه مما يؤثر سلباً على المسيرة التعليمية، حيث يوجد في القدس (38) مدرسة تابعة لمديرية التربية والتعليم يقع (11) مدرسة فيها خارج الجدار و (27) مدرسة داخله".[5]

إن إتباع "إسرائيل" لهذه الأساليب تهدف إلى خلق جيل فلسطيني مشوه الثقافة والانتماء من خلال قطعه عن مصادر ثقافته وتراثه، واستبدالها بثقافة ومصادر يهودية، وبالتالي ترسيخ

---

[1] ابحيص، حسن، عايد، خالد، "**الجدار العازل في الضفة الغربية**" مرجع سابق، ص35 -36

[2] المرجع السابق، ص35 -36.

[3] المرجع السابق، ص35 -36

[4] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري، "**وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري**"، مرجع سابق، ص130.

[5] المرجع السابق، ،ص130.

مفاهيم سياسية مزيفة فيما يتعلق بالصراع بين الفلسطينيين واليهود وبالذات فيما يخص مدينة القدس.

إن العلاقة المباشرة بين التعليم لدى أبناء الشعب الفلسطيني وبين إحداث التنمية بكافة أشكالها سواء الاقتصادية منها أو السياسية، يرتبط ارتباطا مباشراً بالمستوى التعليمي للشعب الفلسطيني، فهناك علاقة وطيدة بين رفع المستوى الاقتصادي والوعي السياسي لدى الشعب وبين مستوى ثقافته وتعلمه، فكلما كان الشعب أكثر وعيا وثقافة وتعليما، كان أكثر إنتاجاً ومشاركةً في الحياة السياسية وتأثيراً بشكلٍ ايجابي في المجتمع.

المطلب الثاني: تأثير الاستيطان على التواصل الاجتماعي

تُعد العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من أهم مظاهره ومقوماته، لذلك فقد حقق الاستيطان الأهداف الإسرائيلية في تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني سواء على مستوى الأفراد والأسر، أو على مستوى الجغرافيا والأرض، الأمر الذي كان له آثار تدميرية على التواصل بين الفلسطينيين، مما أثر على كافة المظاهر الحياتية لهم، وبالتالي فالاستيطان يضرب واحدا من مفاهيم التنمية السياسية ومدخلا من مدخلاتها.

فالحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية خاصة بعد العام (2002م) في عهد حكومة شارون أدت إلى تمزيق التواصل الجغرافي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، إذ تم ابتكار قضية التصاريح اللازمة لاجتياز الحواجز العسكرية، مما جعل من الضفة الغربية سجنا كبيراً للفلسطينيين.[1] وقسمتها إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض.

كما أدت الإجراءات المعقدة على الحواجز الإسرائيلية إلى غياب أرباب الأسر الفلسطينية عن البيوت، مما يضطرهم للنوم في أماكن العمل، سواء داخل "إسرائيل"، أو المناطق

---

[1] عاروري،" نصير حسن، "**أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)**" ترجمة منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،، ص 34.

الفلسطينية الأخرى، وهذا بالطبع يؤدي إلى خلخلة واضحة في الأسرة الفلسطينية.[1] كذلك اضطرت بعض الأسر الفلسطينية لتغيير مناطق السكن الأمر الذي أدى إلى انقطاع هذه الأسر عن محيطها الاجتماعي، واضطرت للاندماج في مجتمع قد لا تتوافق معه اجتماعيا في بعض عاداته وتقاليده لا سيما فيما يتعلق بالسكن في القرية من قبل سكان المدينة أو العكس.

أما الطرق الالتفافية فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو بشقها لخدمة مستوطناتها في الضفة الغربية ما بين العام (1999 1994م)، حيث بلغت أطوالها (293.2) كيلو متراً على مساحة (38071) دونماً، بالإضافة إلى إقامة العديد من الطرق العرضية في الضفة الغربية ، مثل طريق عابر السامرة في الضفة الغربية وطريق غوش عتيصون، وكلا الطريقين يصلان خط الهدنة غرباً بالغور شرقاً.[2] لقد فصلت هذه الطرق التجمعات السكنية عن بعضها البعض، في الوقت الذي عملت الحكومات الإسرائيلية على توصيل المستوطنات بعضها ببعض عبر شبكة متواصلة من الطرق الالتفافية.

كما فصلت هذه الطرق مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني من الشمال والجنوب، وأصبح الدخول إلى القدس والخروج منها يحتاج إلى تصاريح خاصةً وإجراءات معقدة فبعد عام (1993م) حولت "إسرائيل" الشارع الذي يربط ما بين شمال الضفة وجنوبها والذي كان يمر من وسط القدس، حولته إلى شارع وادي النار مما تسبب في حرمان الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني من دخول المدينة.

كان للجدار الفاصل الأثر الواضع في قطع التواصل بين ما يقارب 30.5% من الأسر أو احد أفرادها في التجمعات التي يمر منها الجدار، بينما "تاثرت قدرة 87% من الأسر التي تقيم داخل الجدار على زيارة الأهل والأقارب، مقابل 53،1% من الأسر التي تقيم خارج

---

[1] أبو شكر، عبد الفتاح "**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل"**" مرجع سابق، ص60 -61.

[2] منظمة التحرير الفلسطينية، نشرة بعنوان، "الإجراءات الإسرائيلية من أجل إقامة المستعمرات" أنظر الرابط، http://www.pead.ps/page.php?do=show&action=istetan3

الجدار"[1] كما تسبب الجدار في رفع نسبة البطالة في التجمعات التي يمر منها إلى 32% عام (2006م).[2]

وخلاصة القول فقد حقق الاستيطان من خلال أشكاله المتعددة الفصل بين الفلسطينيين، وإعاقة التواصل الجغرافي والاجتماعي بينهم، وإن بقاء الاستيطان في الضفة الغربية على هذه الحالة سيجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة اجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً أمراً مستحيلاً، وبالتالي فان تقطيع أوصال الضفة الغربية من خلال الاستيطان يحقق هدفا سياسياً لإسرائيل، ويضرب مَعْلماً من معالم التنمية السياسية ومقوماً هاماً من مقوماتها.

[1] ابحيص، حسن، عايد، خالد، **"الجدار العازل في الضفة الغربية"**، مرجع سابق، ص35 -36.

[2] المرجع السابق ، ص35 -36

المبحث الثالث

تأثير الاستيطان على الحقوق السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية

"منذ أن حطت أول مجموعة من الحركة الصهيونية أرض فلسطين بدأ مشروع السطو والسيطرة على الأرض وتهجير أصحابها الشرعيين منها، مستخدمة كافة الأساليب والوسائل القائمة على الرعب والترهيب، مدعومة من القوة الاستعمارية تحت دواعي توفير الأمن والأمان للمستوطنين، وأخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على عاتقها التوسع بالسيطرة على الأرض، مستخدمة الأوامر العسكرية، التي بات بموجب هذه الأوامر الآلاف من الدونمات الزراعية تحت سيطرة الإسرائيليين، وشردت أصحابها منها وحرمتهم من استغلالها"[1].

بموجب هذه الأوامر والسياسات باتت رؤوس الجبال في الضفة الغربية والسهول والوديان وكافة الأراضي التي ترى الحكومة الإسرائيلية ضرورة السيطرة عليها، وامتصاص المياه الجوفية منها، مراكز تجمع استيطانية صغير بعضها، وكبير بعضها الآخر، حسب ما تطلبه الحاجة إلى التواجد والاستيطان بهدف تشديد السيطرة وإحكام القبضة على الأرض وانتزاعها من أصحابها الشرعيين وحرمانهم من الوصول إليها، وشقت الطرق الالتفافية من الأراضي الزراعية الفلسطينية لكسب المزيد منها، واستخدمت أساليب التزوير والقوة في ذلك.

إضافة إلى إحكام الإغلاق على مدينة القدس لفرض حقائق جديدة على ارض الواقع في عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة، إلى جانب خلق حقائق ديمغرافية جديدة جراء إجبار المواطنين الفلسطينيين على الهجرة القسرية من المدينة المقدسة، وتحويلها إلى مدينة خالية من الفلسطينيين، وقطع التواصل بين الفلسطينيين وتاريخهم الديني والتاريخي، وخلق وقائع جديدة تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

[1] **الحصاد**، نشرة شهرية تصدر عن وزارة الزراعة، دائرة الإعلام الزراعي، العدد الثالث، 2003، ص1.

المطلب الأول: تأثير الاستيطان على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وعاصمتها القدس

تُعد قضية الاستيطان في الضفة الغربية من القضايا المركزية في مفاوضات الحل النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لذلك فقد عمدت "إسرائيل" إلى تأجيل الحديث في هذه القضية المهمة، وعدم طرحها في اتفاقيات أوسلو، وقد بدت النوايا الإسرائيلية واضحة من خلال الممارسات الاستيطانية على الأرض بعد أوسلو، فالحكومات الإسرائيلية تتعامل مع الفلسطينيين من خلال قوتها الاحتلالية على الأرض، وفرض الأمر الواقع من خلال سياساتها الاستيطانية، ولا تحكمها الاتفاقيات الموقعة، فهي تتفاوض من خلال القوة وبسط النفوذ، وليس من منطلقات سلمية.[1] فهي تعطي للاستيطان في الضفة الغربية أبعادا مر الحديث عنها، سواء تاريخية أو عقائدية، كما أنها تحاول امتلاك أوراق ضغط إضافية على الفلسطينيين في أية مفاوضات قادمة من خلال المستوطنات،[2] وفي نفس الوقت فإن التخلص من الاستيطان هو الشغل الشاغل للفلسطينيين، لما يلحقه من آثارٍ تدميريةٍ على مجمل الحياة الفلسطينية.

لجأت الحكومات الإسرائيلية إلى زرع المستوطنات بكافة أشكالها في كل جزء من أجزاء الضفة الغربية، وذلك ضمن مخططات هيكلية أعدت مسبقا، بحيث تقوم هذه المخططات على توسيع بعض المستوطنات القائمة أصلا، وكان هذا يتم في ظروف سياسية معينة، عندما توجه انتقادات دولية للحكومات الإسرائيلية بسبب إقامتها لمستوطنات جديدة، وإذا ما انتفت هذه الانتقادات أو خفت، تلجأ إلى إقامة مستوطنات جديدة على شكل بؤر صغيرة لا تثير الانتباه والانتقاد، ثم ما تلبث هذه البؤر إلى أن تصبح مستوطنات ذات كثافة سكانية وتصبح أمراً واقعاً.

يتضح من خريطة الاستيطان في الضفة الغربية انتشار المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية، فلا تكاد توجد قرية أو مدينة فلسطينية إلا وتقام بجوارها مستوطنة أو نقطة عسكرية أو بؤرة استيطانية ذات أعداد محدودة من المستوطنين تستولي على مساحة واسعة من

[1] منصور، جوني **"الاستيطان الإسرائيلي"**، مرجع سابق، ص 110.

[2] المرجع السابق، ص89.

الأرض، أو شارع التفافي يمزق الأرض، أو الجدار الذي يلف معصم الضفة الغربية ويحولها إلى سجن كبير.

لقد قطع الاستيطان بكافة أشكاله الضفة الغربية إلى كنتونات صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي، وبالتالي يستحيل معه أية فرصة للتطوير، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة، بالإضافة إلى فصل الأسر الفلسطينية في التجمع الواحد إلى قسمين، كما هو الحال في بيت لحم ونزلة عيسى في محافظة طولكرم.



صورة (2): تأثير الجدار في فصل التجمعات السكنية الفلسطينية في نزلة عيسى بمحافظة طولكرم

المصدر: زيارة ميدانية قام بها الباحث بتاريخ، (2010/7/15م)، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.

1. المستوطنات في القطاع الشرقي (منطقة الأغوار)، ويضم هذا القطاع 28 مستوطنة تقريباً حتى نهاية عام (2007م)، وتتميز هذه المستوطنات بكثرة عددها وقلة ساكنيها، إذ إن عدد سكانها لا يتجاوز (6000) مستوطن، وإنما أُقيمت لأهداف أمنية، ولها تأثير واضح في الحد من فرص التطور الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في تلك المنطقة، لأنها في غالبيتها مستوطنات اقتصادية،[1] كما تؤدي أيضاً دورا امنيا.

2. القطاع الجبلي: وهي المستوطنات الممتدة من شمال فلسطين إلى جنوبها طوليا، والتي تفصل المدن الفلسطينية بعضها عن بعض، بالإضافة إلى أنها تمنع أية إمكانية للتوسع السكاني للمدن والقرى الفلسطينية، وتتميز هذه المستوطنات بأنها شبكة لولبية متواصلة يربطها الشارع الالتفافي المسمى خط 60، وقد بلغ عدد المستوطنات في هذا القطاع 31 مستوطنة.[2]

3. المستوطنات الممتدة على المحاور الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م) والمحتلة عام (1948م)، ويضم 48 مستوطنة[3].

هذه التقسيمات الاستيطانية لم تكن محض صدفة وإنما جاءت بناءً على تخطيط للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تهدف منها إلى تفريغ الأرض من سكانها، ثم منع أي تطوير للتجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك يبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً باقتصاد هذه المستوطنات كونها تلقى دعماً إسرائيلياً.

لذلك لم تكن فكرة تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ، والتي تساوي 1% من أراضي الضفة الغربية، والمنطقة ب وتساوي 27 % من أراضي الضفة الغربية، كذلك المنطقة ج والتي تشكل 72% من أراضي الضفة الغربية،[4] إلا نتاج هذا الفكر الإسرائيلي القائم على تمزيق الضفة الغربية وتحويلها إلى كنتونات صغيرة يسهل السيطرة عليها في أي وقت تريده،

---

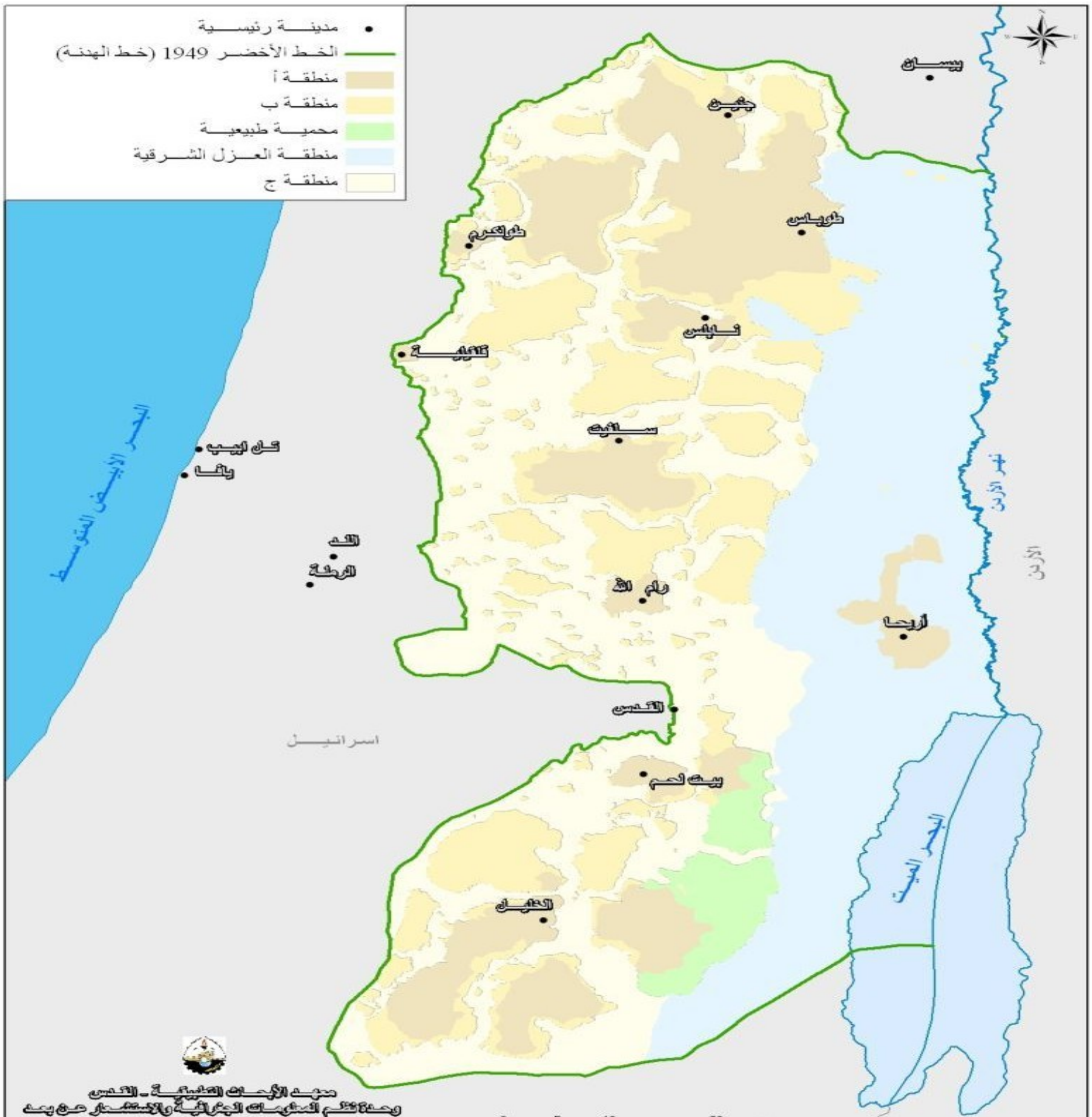
[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، ، مرجع سابق، ص 33.

[2] المرجع السابق ص36

[3] المرجع السابق، ص35

[4] أرونسون، جيفري، **"مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"** ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996 ص50.

فالاستيطان يؤثر على أكثر من 40% من أراضي الضفة الغربية، ويفصل الكثير من المناطق العربية عن بعضها البعض، مما مزق الأراضي الفلسطينية، وجعل من المدن الفلسطينية تجمعات صغيرة معزولة يصعب التواصل فيما بينها بحكم انتشار المستوطنات.



خريطة (6): تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (A, B, C)

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، http://www.poica.org/editor/case_studies/abca-09.jpg

أما منطقة القدس فقد حرصت على تكثيف الاستيطان فيها، فصادرت آلاف الدونمات من أراضي المدينة والقرى المحيطة بها، وسيطرت على الأحياء السكنية، وعزلت المدينة عن

محيطها الفلسطيني،[1]ويظهر ذلك جلياً من خلال عدم إمكانية دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس إلا بتصاريح نادرا ما يتم الحصول عليها.

لقد وضعت الحكومات الإسرائيلية خططا عديدة لزيادة أعداد المستوطنين في القدس بحيث يصل حتى عام 2020 إلى مليون يهودي،[2]وهذه الزيادة بالتأكيد ستكون على حساب الوجود العربي الفلسطيني في القدس، بحيث تصبح الغالبية العظمى من السكان يهودا وبالتالي تفرض واقعاً ديمغرافياً في حال الحديث عن أية حلول مستقبلية.

لذلك فقد سعت إلى إحكام السيطرة على المدينة بكافة الطرق، ولتطبيق سياساتها الاستيطانية في المدينة، فقد لجأت إلى تطويق المدينة بالمستوطنات وتقسيمها إلى محاور يسهل من خلالها السيطرة على السكان الفلسطينيين ورصد تحركاتهم، كما تحقق من خلال تلك المحاور تحقيق الأمن للمستوطنين القاطنين فيها، ويمكن تقسيم تلك الإجراءات الاستيطانية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: يشتمل هذا المحور على المستوطنات التي أُقيمت في شمال المدينة، والتي تضم منطقة الجامعة العبرية، وراموت اشكول، ومعالوت دفنا، والحي اليهودي، وراموت ومستوطنة التلة الفرنسية، وأُقيمت هذه المستوطنات ما بين عامي (1924 -1970)، لتفصل المدينة عن باقي الضفة الغربية.[3]

المحور الثاني: ويضم هذا المحور مستوطنات جيلو، تلبيوت الشرقية، وأفرات، كاليا، ومعاليه أدوميم، والتي أُقيمت ما بين عامي 1971 -1985 في المنطقة الجنوبية، بحيث تفصل المدينة عن جنوب الضفة الغربية.[4] تأتي هذه الإجراءات الاستيطانية في القدس بكافة أشكالها لتحقق هدفاً قديما حديثا للحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية والمتمثل بإقامة القدس الكبرى

---

[1] العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان،"**الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

[3] بارود، نعيم سلمان، مقالة بعنوان، "**القدس الاستيطان والتهويد**"، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

الموحدة، ويظهر ذلك من خلال الإجراءات التي تمارسها الحكومات المتعاقبة، والتي ترمي إلى فرض حقائق على الأرض تفضي إلى ما يلي:[1]

1. حسم العامل الديمغرافي لصالح المستوطنين، بحيث تقطع من خلاله الطريق على أية حلول مستقبلية فيما يخص القدس، ولإعطائها أغلبية يهودية.

2. قطع الطريق أمام أي مشروع للتسوية يقود إلى تقسيم المدينة.

3. تامين التواصل ما بين مستوطني الأحياء اليهودية في القدس الغربية والمستوطنات في القدس الشرقية.

4. تحقيق حلم إقامة القدس الكبرى الموحدة والتي تمتد من رام الله شمالاً إلى الخليل جنوباً ومن أريحا شرقاً إلى منطقة اللطرون في منطقة الحدود الغربية، والتي تبلغ مساحتها ما يعادل 30% من مساحة الضفة الغربية.[2]

5. بالإضافة إلى ذلك فإن الإجراءات الاستيطانية في القدس مزقت أحياء المدينة نفسها ومنعت التواصل الجغرافي بينها.

يتبين مما سبق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قطعت الضفة الغربية من خلال إقامة المستوطنات، مما أثر عليهما من كافة الجوانب، فسياسة تقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى كنتونات غير متواصلة هي سياسة مبرمجة ومخطط لها، لتنعدم أمام هذا الواقع أية إمكانية للحديث عن قامة دولة فلسطينية على الأرض المحتلة عام (1967م)، والتي لاقت شبه إجماع بين الفصائل الفلسطينية العاملة في الساحة الفلسطينية، مع الأخذ بالاعتبار الاختلافات بين هذه الفصائل حول الاستحقاقات المطلوب دفعها ثمنا لهذه الدولة، كالاعتراف "بإسرائيل"، ولكن في الخطوط العامة هناك توافق على ضرورة إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية، وإقامة دولة

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **"المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"**، مرجع سابق، ص34.

[2] بارود، نعيم سلمان، **"القدس .. الاستيطان والتهويد"** مرجع سابق.

فلسطينية ذات سيادة على الأرض، وبالتالي أصبح أي حديث عن مفاوضات لا تفضي إلى هذا المطلب ضرباً من الخيال.

لقد بات من الواضح الفرق الشاسع بين فهم الإسرائيليين والفلسطينيين لمفاوضات الحل النهائي، فالفلسطينيون يهدفون من هذه المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة خالية من المستوطنات والاستيطان، وتتمتع بسيادة حقيقية على كافة مقومات الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالحدود واللاجئين والقدس، وهذه المطالب والمقومات لم تكن حاضرة في أذهان الإسرائيليين في المفاوضات التي تمت سابقاً بين الجانبين،[1] ويبدو أنها غير حاضرة في أذهانهم حتى اللحظة كما ورد في خطاب نتنياهو (2009م).

إن العقلية الإسرائيلية تنظر للاستيطان على انه من أخطر القضايا التي يمكن التفاوض عليها، فأية حلول متوقعة مع الفلسطينيين كما يرى بعض الإسرائيلين يجب أن تخضع لشروط قاسية فيما يخص الاستيطان، بحيث يحدد التفاوض حول المستوطنات عدة أمور أهمها حجم المستوطنات وموقعها وعدد سكانها، كما يرى هؤلاء أن الحل سيكمن في إدخال بعض المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية،[2] وهذا بالطبع سيقتطع أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية لصالح الاستيطان، مما يؤدي إلى صعوبة إقامة دولة فلسطينية متواصلة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام قدرة السلطة الوطنية حاليا أو الدولة المستقبلية على إدارة الضفة الغربية بشكلٍ سهل.

إن أية تنمية حقيقية بكافة أشكالها على أرض الضفة الغربية، لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا كان هناك دولة فلسطينية ترعى هذه التنمية وتعززها، والحديث عن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية على الأرض، وتمتلك المقومات الحقيقية للدولة، شأنها شأن دول العالم المستقلة لا يمكن له أن يتحقق في ظل سياسة الأمر الواقع الذي تفرضه "إسرائيل" من

[1] نوفل، أحمد سعيد، مشاقبة، أمين، وآخرون، **"الدولة الفلسطينية المستقلة"**، ط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000، ص48.

[2] المرجع السابق، ص 66

خلال الاستيطان الذي يمزق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية والقدس ويحولها إلى بستونات غير متواصلة، يصعب من خلالها الحديث عن دولة فلسطينية في ظل استمرارها، وبالتالي فهو بذلك يضرب عمق التنمية السياسية ودخلا مهما من مدخلاتها.

قد يشاطر الباحث الرأي من يقول بأن " السلطة الوطنية انجاز، وان المطالبة بإلغائها نوع من العبثية"[1] إلا أنه أصبح من المؤكد أن "إسرائيل" لن تقبل للسلطة بأن تكون نواة مشروع دولة فلسطينية كما كانت تطمع القيادة الفلسطينية، لذلك لم تَعُدْ السلطة تسيطر إلا على النواحي الإدارية أو " تقوم بما تستطيع أن تقوم به بلدية كبيرة"[2]. فالمطلوب إذاً البدء في الإصلاحات الحقيقية على البرنامج الوطني للسلطة الوطنية والذي أنشئت من أجْله، وإلا ستبقى السلطة هيئة إدارية على السكان الفلسطينيين، "ولا تتمتع بسيادة على أرضها وليست قادرة على حماية أبنائها أو أرضها"[3] ولن يكتب لها النجاح في أن تتحول إلى دولة ذات سيادة، وعلى الأقل بات هذا واضحاً في ظل الحكومة الجديدة بزعامة نتنياهو من خلال الخطاب الذي ألقاه عام (2009م) والذي أعلن فيه "أن صلة الشعب اليهودي بأرض "إسرائيل" مستمر منذ (3500) عاماً، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)، هي الأماكن التي سار فيها إبراهيم ويعقوب وسليمان... هذه ارض ليست غريبة، أنها أرض آبائنا"[4]جاء هذا الخطاب رغم الضغوط الأمريكية وخطاب باراك أوباما الذي سبق خطاب نتنياهو بفترة بسيطة.

إن مثل هذا الخطاب العنصري، لا يمكن معه الحديث عن أية إمكانية للتوصل إلى اتفاق سلام يفضي إلى قيام دولة فلسطينية، إلا إذا تغيرت لغة المصالح العالمية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة.

---

[1] اشتية، محمد، تصريح صحفي بعنوان، "إذا كانت **"إسرائيل" لا تفرّق بين معاليه ادوميم وتل أبيب، فنحن لن نفرق بين رام الله وحيفا"** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] نتنياهو، بنيامين، **خطاب في جامعة بار إيلان في تل أبيب"** مرجع سابق.

لذلك فمن الواجب على أصحاب القرار الفلسطيني أن يبقى موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية الشغل الشاغل لهم، وإن أية حلول مقترحة مستقبلا أو مفاوضات مفترضة مع الإسرائيليين يجب أن يكون مرفوضا في ظل الهجمة الواضحة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، إذ بات من الواضح أن أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية أو سلطة وطنية فلسطينية ذات سيادة على الأرض أصبح لا معنى له في ظل هذه الهجمة، فإمكانية التعايش مع المستوطنين مستحيلة،[1] وإن ما تقوم به "إسرائيل" يقضي على إمكانية إقامة أية دولة ذات سيادة، لذلك الواجب أولاً العمل على تحرير الأرض الفلسطينية وفرض السيادة عليها.

ورغم محاولات السلطة المتكررة لإحداث مظاهر تنموية سواء على المستوى الاقتصادي من خلال دعم مشاريع تنموية في الضفة الغربية، أو على المستوى السياسي من خلال إحداث بعض المظاهر التنموية في الجانب السياسي كالانتخابات مثلاً، والحديث عن محاولات إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، إلا أن ذلك يصطدم دائماً بواقع الاحتلال المسيطر على الأرض، وإن الحديث عن أية تنمية حقيقية بكافة أشكالها على أراضي الضفة الغربية لن يكون له معنى في ظل عدم وجود دولة فلسطينية حقيقية على الأرض، لأن الدولة هي حاملة المشاريع التنموية وراعيتها.

إن الهجمة الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية والتي تجرف أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية،حيث عمدت "إسرائيل" إلى خلق وقائع استيطانية على الأرض، لتمزيق الأرض الفلسطينية، وتقطيع أوصالها، بحيث تفقد الضفة الغربية مقومات الدولة الفلسطينية.[2] وهذا ما حققه الجدار إذ يجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية أمراً صعبا، وإذا ما قامت فستكون غير قادرة على الحياة.

---

[1] عبده، لؤي، مقالة بعنوان، **"السلام و الدولة في مواجهة الاستيطان"**، مرجع سابق.

[2] منصور، جوني **"الاستيطان الإسرائيلي"**، مرجع سابق، ص 59.

وبالتالي فإنه لا حل لموضوع الاستيطان في الضفة الغربية إلا برحيل المستوطنين، وإن طرح فكرة بقاء المستوطنين في الدولة الفلسطينية مستقبلا ينطوي عليه مخاطر جمة يمكن إجمالها بما يلي:

1. إن بقاء المستوطنات يعني بقاء نقاط احتكاك دائمة مع الفلسطينيين، والتي ستكون قنابل موقوتة قد تنفجر في أية لحظة.

2. ليس من ثقافة الفلسطينيين أن يقبلوا بمن يرونهم يقتلون وينهبون الأرض والإنسان الفلسطيني شركاء على هذه الأرض، وإن القبول بهم يعني إعادة تنشئة الأجيال الفلسطينية على التعايش المشترك مع من اغتصبوا الأرض وقتلوا الآباء، مما يؤدي إلى تشويه في الثقافة الفلسطينية، وهذا بحد ذاته أخطر من الاحتلال نفسه.[1]

3. المستوطنون أنفسهم يرفضون الاندماج مع الفلسطينيين لأنهم تربوا على ثقافة الإحلال وطرد السكان الأصليين. لذلك هناك استحالة للتعايش مع من يحملون هذه الثقافات، ولا يمكن إصلاح الوضع بين الطرفين خلال أعوام طويلة قادمة.[2]

4. القبول بالمستوطنين على الأرض الفلسطينية مخالف أصلا لقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني.

5. سيشكل المستوطنون عبئا سياسياً واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا على الدولة الفلسطينية.[3] إذ إن الدولة الفلسطينية ملزمة بتوفير الأمن لهم، مما سيشكل عبئا كبيراً عليها، وقد يؤدي إلى صدام بين الفصائل الفلسطينية في حال قيام أي من الفلسطينيين بمقاومة هؤلاء المستوطنين وبالذات

---

[1] حماد، مجدي، مشاركة في ندوة منشورة في كتاب، **"العرب ومواجهة "إسرائيل" احتمالات المستقبل"** ج2 " نحو إستراتيجية وخطة عمل"، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص1410.

[2] حسين، غازي، **"الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية"** كتاب منشور على شبكة فلسطيني الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.falestiny.com/news/1296

[3] المرجع السابق.

من يسكنون داخل المدن الفلسطينية كالقدس والخليل، والذين يشكلون مصدر قلق وإرهاب للسكان الفلسطينيين.

6. يُعَد القبول بالمستوطنين شرعنة للاستيطان، وهذا يشجع المستوطنين على الهجرة إلى الضفة الغربية أو البقاء فيها،[1] إذا ما وجدوا حماية فلسطينية لهم.

7. إن القبول بالمستوطنين سكاناً في الضفة الغربية في ظل الدولة الفلسطينية يعني أنّ الاحتلال باقٍ، لأن الاستيطان هو الوجه الحقيقي للاحتلال.

8. إن القبول بالمستوطنين داخل الدولة الفلسطينية سيعطي الحق لإسرائيل التدخل الدائم في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، إذ إن من شروط تلك الدولة أن تكون منزوعة السلاح، لذلك ستتذرع "إسرائيل" بالحماية الأمنية للمستوطنين أولاً، عدا عن أن هؤلاء المستوطنين سيبقون يحملون السلاح مما يشكل خطراً على الفلسطينيين المحرومين من هذا الحق.

إن المطلوب من الفلسطينيين الإصرار على رحيل المستوطنين، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة كاملة، وإلا فإن نضال الفلسطينيين على مدى سنوات الاحتلال سيذهب سدى.

المطلب الثاني: تأثير الاستيطان على مستقبل حدود الدولة الفلسطينية

يُعَد موضوع الحدود من المواضيع الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد رُحّل هذا الموضوع لحساسيته إلى مفاوضات الحل النهائي، شأنه شأن الاستيطان والقدس، على الرغم من أن موضوع الحدود هو أساس من أسس الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها، والتي من أجْل قيامها انطلقت مفاوضات السلام بين الجانبين، وهنا يظهر لنا إشكالية تأجيل الحديث في موضوع الحدود من زاويتين:

---

[1] تصريح لقادة المستوطنين، **"**مستوطنو شمال الضفة يفضلون البقاء تحت السيطرة الفلسطينية على الإخلاء**"**منشور موقع البراق الالكتروني، بتاريخ، 29 -5 -2010، أنظر الرابط، http://www.alburaq.net/news/show.cfm?val=103296

1. أن تحديد الحدود بين الجانبين هو الذي يقرر استدامة الدولة الفلسطينية، إذ يستند الجانب الفلسطيني في ذلك إلى الشرعية الدولية وقراراتها التي تعتبر حدود (1967م) هي حدود تلك الدولة في حين ترفضها "إسرائيل" كما جاء في الرسالة التي بعثها أرئيل شارون إلى الرئيس الأمريكي بل كلينتون، يطلب فيها احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بالتجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، الأمر الذي وافق عليه كلينتون في مبادرته عام (2000م)، إذ إنها لم تتضمن تلك المبادرة عودة "إسرائيل" إلى حدود (1967م).[1]

2. لا يوجد حتى الآن في القاموس السياسي الإسرائيلي حدود معينةٌ ومرسومةٌ لدولة "إسرائيل" بل على العكس تماماً تعتبر حدود الدولة عند آخر موطئ قدمٍ للجنود الإسرائيليين، وبالتالي كان الأجدر بحث هذا الملف والاتفاق حوله منذ بدء المفاوضات وعدم تأجيله إلى المراحل النهائية، باعتبار ذلك وضع العربة أمام الحصان.

لقد أثر الاستيطان بكافة أشكاله على مستقبل حدود الدولة الفلسطينية، ويمكن إجمال تأثير مستوطنات الأغوار بالذات والجدار الفاصل كونهما أخطر أشكال الاستيطان تأثيراً على حدود الدولة الفلسطينية.

فمستوطنات الأغوار التي تؤكد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على كونها مستوطنات أمنية لا يمكن التخلي عنها حسب تصريحات أولمرت حيث قال: "سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية، وسنحافظ على القدس الموحدة ، وستكون معاليه ادوميم، وغوش عصيون، وأرئيل جزءاً من دولة "إسرائيل" ، كما لا يمكن التخلى عن السيطرة على غور الأردن، وعلى الحدود الشرقية لدولة "إسرائيل""[2]، " تشكل منطقة غور الأردن 30% من مساحة الضفة الغربية، وقد تم الإعلان عنها منذ احتلال العام (1967م) منطقة عسكرية مغلقة، ويشير

---

[1] اسحاق، جاد، مقالة بعنوان، "إطلالة على موضوع الحدود والأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية" منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ 27-5-2010، أنظر الرابط، http://www.alquds.com/node/261531

[2] عواد، بيسان، مقالة بعنوان، "خطة الإنطوار.. غور الأردن وترسيم نهائي للحدود" منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ، 8-6-(2006م)، أنظر الرابط، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66817

الخبراء الفلسطينيون وفي مقدمتهم خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية إلى أن الحكومات الإسرائيلية تحقق أربعة أهداف هي:

1.اعتبار غور الأردن بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى "الجبهة الشرقية".

2. السيطرة على كل مصادر المياه في الأحواض الجوفية.

3. تحويل مستوطنات الغور إلى مستوطنات صناعية، ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، مع إنشاء ما يسمى بالصناعات العلاجية عند البحر الأحمر.

4. تحويل منطقة الغور إلى حاجز جغرافي (إسرائيلي) بين الدولة الفلسطينية والأردن يمنع التواصل بينهما"[1].

هذا كله يجعل من الدولة الفلسطينية دولة مغلقة على العالم الخارجي، فالحدود الشرقية هي المنفذ الوحيد لهذه الدولة، وبالتالي فان احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بالمستوطنات يعني احتفاظها بالمعابر والجسور، وهذا يشكل انتقاصا من سيادة الدولة الفلسطينية، وبالتالي فعلى القيادة الفلسطينية التمترس وراء حق الفلسطينيين في السيطرة على المعابر، [2] مما يعني إزالة المستوطنات المقامة في الأغوار.

أما الجدار المقام على أراضي الضفة الغربية، فهو بعد اكتماله سيشكل الحدود السياسية بينها وبين "إسرائيل"، ففي الوقت الذي ضم فيه الجدار (107) مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية يقطنها 85% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، فقد جزأ الضفة الغربية إلى كنتونات صغيرة، وأدى إلى فصل (40) تجمعاً فلسطينيا يقطنها ما يقارب (75,000) ألف

---

[1] الحسن. بلال، مقالة بعنوان، **"الخطـر الجديـد: الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي منطقـة الأغـوار"** أنظـر الـرابط، http://www.o2o1.com/vb/forum16/thread1056-11.html

[2] اسحاق، جاد، مقالة بعنوان، **"إطلالة على موضوع الحدود والأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية"** مرجع سابق.

فلسطيني،[1] الأمر الذي يحول في المستقبل دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران تتمتع بوحدة جغرافية واحدة وسيادة كاملة على أراضيها.

يتبين من خلال ذلك أن الاستيطان بأشكاله المتعددة، وبالذات المستوطنات المقامة على الحدود الشرقية، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية المقامة في الضفة الغربية، والجدار الفاصل الذي يعزل الضفة الغربية عن محيطها الخارجي عوضاً عن تقطيع أوصالها، كل ذلك يقضي على إمكانية التواصل الداخلي بين الفلسطينيين، وكذلك قطع التواصل مع العالم الخارجي، كون "إسرائيل" تتحكم بالمعابر والحدود، وبالتالي فإن إعاقة التواصل الداخلي والخارجي يعني ضرب مقوم مهم من مقومات التنمية السياسية، ومعيق من معيقاتها.

المطلب الثالث: تأثير الاستيطان على حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين

لقد شردت "إسرائيل" على مدار سنوات احتلالها لفلسطين الملايين من الفلسطينيين، سواء عام (1948م) أو عام (1967م)، وما زال هؤلاء الفلسطينيون يعيشون في مخيمات الشتات، وأصبحوا لاجئين خارج الوطن، واصطلح على تسمية الفلسطينيين الذين شردوا عام (1967م) بالنازحين الفلسطينيين.[2] في المقابل قامت بإحلال مئات الآلاف من المستوطنين في الأراضي المحتلة، وأقامت مئات المستوطنات في الضفة الغربية، وأقامت جدارا فاصلا بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام (1948م)، وذلك لقطع الطريق على عودة الفلسطينيين لأرضهم.

يعتبر حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم من الحقوق الراسخة في الفكر السياسي الفلسطيني،[3] ومن أجْله قدم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء، واستخدم كافة السبل العسكرية والسلمية، كما طاف الفلسطينيون على كافة المحال الدولية، والتي بدورها أقرت نظريا بحق

[1] معهد أريج للابحاث التطبيقية، ندوة حول الاستيطان حضرها الباحث في مقر المعهد، بتاريخ، 15-7-2010، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية

[2] اشتية، محمد، **"موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"** مرجع سابق، ص 597.

[3] فياض، علي، أحمد، **"مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني"**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2001م)، ص7

الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم،[1] أما عمليا فلم تقم هذه المنظمات بأية خطوة عملية للضغط على "إسرائيل" لتحقيق حق العودة للفلسطينيين.

لقد فرضت "إسرائيل" من خلال الاستيطان أمراً واقعاً على الأرض يصعب مع وجوده إمكانية استيعاب الضفة الغربية للعائدين الفلسطينيين الذين هجروا عام (1967م)[2]، كذلك فقد أجّلت الحديث عن عودة الفلسطينيين لمراحل الحل النهائي في المفاوضات، أملاً منها شطبَ حق العودة للاجئين،[3] وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكومات الإسرائيلية ما زالت تعتبر أراضي الضفة الغربية جزءاً منها،[4] وإن العودة الموعودة على هذه الأرض هي لليهود وليس للفلسطينيين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اقتلاع الفلسطينيين واستمرار تهجيرهم، وفي المقابل زيادة الاستيطان في الضفة الغربية لضمان بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها.[5]

إن عودة الفلسطينيين من وجهة نظر القيادات الإسرائيلية ينطوي على مخاطر حددها موشيه ديان بقوله "إن "إسرائيل" لن تبقى كما هي ... نحن نريد دولة يهودية تماماً كما يريد الفرنسيون دولة فرنسية".[6] لذلك فقد أصدر الكنيست الإسرائيلي عام 1950 ما يسمى بقانون حق العودة، والذي يقضي بعودة يهود العالم وتسكينهم في الأراضي المحتلة،[7] وهذا بطبيعة الحال يُعَد انتهاكاً لحقوق الإنسان الفلسطيني، كما أنه مخالفٌ للأعراف الاجتماعية، إذ كيف يعطى المهاجرون الذين جلبوا من بقاع الأرض حق العودة إلى الأراضي التي احتلوها بالقوة، في حين

---

[1] أبو ستة، سلمان **"حق العودة مقدس وقانوني وممكن"** ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2001م) ص44.

[2] قيطة، محمد، أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية"** مرجع سابق، ص72.

[3] سلامة، ساجي، مداخلة منشورة في كتاب، **"قضية اللاجئين والمفاوضات"** رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998، ص36.

[4] نتنياهو، بنيامين، **"خطاب في جامعة بار إيلان في تل أبيب"** مرجع سابق.

[5] يعقوب، محمد، حافظ، **"بيان ضد الأبارتايد اللاجئون الفلسطينيون والسلام"**، ط1، دمشق، دار كنعان للنشر، 2000 ص174 -175.

[6] عبد الله، داود مداخلة منشورة في كتاب، **"قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين"** مرجع سابق، ص93

[7] المرجع السابق، ص 339.

يحرم السكان الأصليون من العودة إليها، "فإسرائيل" ترفض حتى اللحظة إقرار حق العودة للفلسطينيين، بل تساوم عليه بهدف إلغائه واستبداله بالتعويض.

هناك ضعف في الموقف الفلسطيني في طرح قضية اللاجئين، إذ إن المفاوضات الجارية لم تتم على أساس القرار 194، بل مبنية على حسن النوايا الإسرائيلية، وعلى أسس سياسية مبهمة.[1] وقد بدا ذلك واضح فيما عرف بوثيقة عباس - بيلين، عام (1995م)، إذ إن هذه الوثيقة "لم تعترف للفلسطينيين بحق العودة، لكنها لا تمنعهم من المطالبة به كما لا تمنع "إسرائيل" من رفضه"[2].

إن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية في ظل مواصفات "إسرائيل" لتلك الدولة أولاً، وثانياً في ظل سياسة الأمر الواقع الاستيطاني في الضفة الغربية ينطوي على صعوبات موضوعية يمكن إيجازها بما يلي:[3]

" إنّ مساحة الأراضي المتبقية خلف الجدار لا تكفي للتوسع الطبيعي للسكان خلال المائة سنة القادمة، وإنّ الدولة الفلسطينية المنشودة لا تقوى من الناحية الاقتصادية على الاكتفاء الذاتي، فكيف ستستقبل هذه الدولة أعداداً إضافية، وإنّ المساحات المتبقية من الضفة الغربية غير قابلة لمشاريع اقتصادية كبيرة من الناحية الطبوغرافية، خاصةً بعد ضم الجدار الجزءَ الأكبر من مستوطنات الضفة الغربية، فالمساحة المتبقية هي أراضٍ وعرة من الناحية الطبوغرافية، وهذا يعيق الاستثمارات[4].

بالإضافة إلى ذلك فقد سمحت القوانين والمعاهدات الدولية للشعوب بممارسة واستخدام كافة الأساليب بما فيها القوة العسكرية المسلحة ضد من يحول دون تمكين الشعوب من ممارسة حقها المشروع في تقرير مصيرها، وأعطت الحق لأطراف ثالثة لمساندة الشعوب لنيل هذا

---

[1] الحسن، هاني، مداخلة منشورة في كتاب، **"قضية اللاجئين والمفاوضات"**، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998، ص 42.

[2] فياض، علي، أحمد، **"مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني"**، مرجع سابق، ص111.

[3] المرجع السابق، ص 111.

[4] المرجع السابق، ص 111.

الحق،[1] وهذا يدلل بشكلٍ واضح على أهمية هذا الحق وما يتمتع به من قوة قانونية. لقد اعترفت القرارات الدولية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فقد نص القرار رقم (2672) الصادر عن الجمعية العامة عام (1970م) على الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، وأن هذا الحق غير قابل للتصرف، وأنه في حال عدم احترام هذا الحق فإن السلم مهدد في منطقة الشرق الأوسط.[2] إلا أن السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية أضرت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

لقد استولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الأراضي المشروعة للشعب الفلسطيني، وصادرتها لصالح سياساتها الاستيطانية، وبالتالي فهي حرمت الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم عليها، قامت بإسكان أعداد كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية، وهذا سيغير من الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية، وبالتالي فهم يتقاسمون وبشكل قسري الأراضي مع الفلسطينيين، كما أنهم يستغلون الأراضي الفلسطينية وثرواتها دون وجه حق، ويتدخلون في الحياة العامة الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال منع الفلسطينيين من استغلال أرضهم، أو من خلال فرض أنفسهم كسكان شرعيين على هذه الأرض، وبالتالي فهم يتدخلون في تحديد حدود الأراضي الفلسطينية من خلال إجبار الحكومات الإسرائيلية في أية حلول مستقبلية على إدخال هذه المستوطنات داخل حدود دولة "إسرائيل"، كما هو الحال الذي فرضه جدار الفصل العنصري الذي يقام على أراضي الضفة الغربية، والذي ألحق الكثير من هذه الأرض ضمن الأراضي المحتلة عام (1948م).

وخلاصة القول فإن كافة الإجراءات والسياسات الاستيطانية من قبل الحكومات الإسرائيلية ما هي إلا انتهاك للحقوق السياسية الفلسطينية بكافة جوانبها، تلك الحقوق التي أقرتها قواعد القانون الدولي، وأصبح الاعتراف بهذه الحقوق من القيم القانونية المسلم بها، وإن أي اعتداء عليها يُعَد جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، وحقوق الإنسان التي أقرتها ووافقت عليها هذه القواعد هي تلك الحقوق والحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية المقررة

[1] اشتية، محمد، **"موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"** مرجع سابق، ص 268 -269.

[2] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص94.

للفرد، باعتباره أحد أفراد المجتمع المدني، والتي تهدف إلى تنمية قدراته وتكريس رفاهيته وحماية ذاته وسلامته وصون كرامته.

المطلوب من الحكومة الإسرائيلية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال كما أقرت بذلك قواعد القانون الدولي، وان تحمي الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين المتكررة، ووقف كافة مظاهر الاعتداء على حقوق الإنسان في الضفة الغربية.[1]

ومطلوب أيضاً من الدول التي تشارك في ميثاق حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن تدفع باتجاه جعل الاستيطان جريمة دولية، وأنه يتنافى وقواعد حقوق الإنسان، وبالتالي تمارس هذه الدول ضغوطاً على "إسرائيل" كي تتقيد بهذه القوانين كونها عضواً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[2] كما أن المطلوب من هذه الدول أن توقع عقوبات حقيقية على الحكومة الإسرائيلية إذا رفضت الانصياع لهذه القوانين، أسوة بالدول التي تفرض عليها الأمم المتحدة عقوبات دولية تحت ذرائع انتهاك حقوق الإنسان، كما هو الحال في السودان مثلاً، أو التدخل العسكري لفرض حقوق الإنسان وتقديم قادة الاحتلال للمحاكمة، أسوة بالدول التي تعرضت للتدخل العسكري بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان، كما هو الحال في العراق وأفغانستان.

المطلب الرابع: تأثير الاستيطان على الحق الأمني للفلسطينيين

يمثل الأمن حالة ضرورية وحاجة ماسة للمواطن، وهو حق طبيعي لكل مواطن في هذا الكون، بحيث يعيش في حالة من الاستقرار والهدوء آمناً على أولاده وبيته ونفسه، هذه الحالة افتقدها المواطن الفلسطيني، فقد ساهم المستوطنون الذين يقيمون في المستوطنات القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية بنشر الرعب في نفوس المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال الممارسات العدوانية على الأرض والمتمثلة بالمظاهر التالية:

أ. عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المتكررة.

---

[1] دراسة بعنوان، **"سياسة ضم الأراضي والحكم المحلــي"** عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضـــي المحتلة، مرجع سابق.

[2] الريس، ناصر **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"** مرجع سابق، ص99

ب. عمليات الاعتداء على المزارعين الفلسطينيين المستمرة وما ينتج عنها من امتناع المواطنين عن خدمة الأرض.[1]

ت. الاعتداء على المحاصيل الزراعية من قطف الثمار أو حرق المحاصيل.

ث. كما ان انتشار المستوطنين المسلحين في شوارع المدن كالقدس والخليل، شكل هاجساً أمنياً للمواطنين الفلسطينيين الذين يُمنعون من امتلاك ما يدافعون به عن أنفسهم، وحوّل الكثير من المناطق الفلسطينية القريبة من مراكز تجمع المستوطنين إلى مناطق خالية وإلى ما يشبه مدن الأشباح، بحيث تكاد تخلو من المارة الفلسطينيين وذلك بسبب انتشار المستوطنين فيها.

ج. المجازر التي ارتكبها المستوطنون بحق أبناء الشعب الفلسطيني والتي تمثلت بأبشع صورها في مدينة الخليل، ففي عام (1983م) اقتحم المستوطنون الذين يسكنون داخل البلدة القديمة جامعة الخليل وأطلقوا النار على طلاب الجامعة، مما أوقع ثلاثة شهداء وعشرات الجرحى.[2]

أما الجريمة الأكبر فهي مجزرة الحرم الإبراهيمي، ففي شهر رمضان المبارك عام (1994م)، قام مستوطن متقاعد من الجيش الإسرائيلي من سكان مستوطنة كريات أربع قرب الخليل باقتحام الحرم الإبراهيمي الشريف، وإطلاق النار على المصلين، مما أوقع عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المصلين.

بالإضافة إلى ذلك فقد أَقدمَ المستوطنون على إحراق المساجد في الضفة الغربية، ابتداءً من حرق المسجد الأقصى المبارك عام (1969)، وانتهاءً بحرق مسجد قرية ياسوف عام (2009م).

إن هذا يؤكد ثقافة الكراهية والحقد لدى هذه المجموعات المتطرفة من المستوطنين، والتي تهدف إلى بث الرعب والخوف في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني لإجبارهم على ترك

---

[1] شقيرات، خضر، مداخلة في كتاب **"مؤتمر الاستيطان تحدي السلام"** القدس، مركز القدس للإعلام والاتصـــال، 1995 ص29

[2] عايش الباحث هذه الأحداث كون الباحث احد طلاب جامعة الخليل في تلك الفترة.

أرضهم ومساكنهم، إلا أن الواقع يشهد عكس ذلك، فالفلسطينيون أكثر تمسكا والتصاقا بالأرض، لأنهم يعتبرون الثبات على الأرض جهاداً ورباطاً في سبيل الله.

لقد استخدمت "إسرائيل" كافة السبل لتجنيد العملاء وكان التركيز على الفئات العمرية المتوسطة ما بين سن (16-25) عاماً،[1] لا سيما أولئك الذين لم يكملوا تعليمهم المدرسي والجامعي، وكانت تقوم بربط العملاء من خلال المستوطنات الإسرائيلية القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية: مثل مستوطنة بركان وألون موريه والقرنين،[2] وذلك من خلال فتح باب العمل في هذه المستوطنات للشباب الفلسطينيين، ثم تبدأ الأساليب المخابراتية في إسقاط الشبان من خلال إيقاعهم في الرذيلة، إما عن طريق المخدرات والخمور، أو عن طريق الجنس والإسقاط الأخلاقي. كذلك الضغط النفسي والإغراء المادي على العناصر الضعيفة للعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. وهناك دلائل كثيرة أثبتتها الكراسات الأمنية للحركة الأسيرة تؤكد استخدام للمستوطنات كأوكار للإسقاط الأمني.

لم يقتصر دور الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية على إرهاق الفلسطينيين ماديا واقتصاديا واجتماعيا فقط، بل تعدى الدور إلى ما هو أخطر من ذلك، بحيث أصبحت هذه الحواجز تشكل خطراً أمنيا على الفلسطينيين، فقد عمدت المخابرات الإسرائيلية إلى استغلال مرور الشباب المتكرر عبر الحواجز العسكرية لتقوم بحجز البعض منهم ومساومتهم للعمل لصالح الاحتلال.

المطلب الخامس: تأثير الاستيطان على الديمغرافيا الفلسطينية في الضفة الغربية

يشكل الصراع الديمغرافي ملمحاً سياسياً متميزاً ومستمراً من ملامح القضية الفلسطينية، سواء كان ذلك من منظور الفلسطينيين الذين يتمسكون بحق العودة للأراضي التي هُجّروا منها بفعل الاحتلال الإسرائيلي، أو من منظور قانون الهجرة الذي أقرته الحكومات الإسرائيلية

---

[1] حسونة، خديجة، مقالة بعنوان، "استخبارات وجاسوسية" منشورة على موقع صوت العروبة الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=4821

[2] مقالة بعنوان، "أساليب الإسقاط" منشورة على موقع دنيا الوطن الالكتروني بتاريخ: 12/2/(2002م)، أنظر الرابط، http://pulpit.alwatanvoice.com/content-17301.html

لضمان أغلبية سكانية في الضفة الغربية.[1] وقد عبر نتنياهو عن ذلك بقوله "إذا صار العرب يشكلون 40% من السكان فإن هذا سيكون نهاية الدولة اليهودية" وأضاف : "لكن نسبة 20% هي أيضاً مشكلة، وإذا صارت إشكالية بهؤلاء، فإن للدولة الحق في اللجوء إلى إجراءات متطرفة".[2] وهذا يفسر القرار الذي اتخذته حكومة الاحتلال بإبعاد العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما يفسر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس، وليس آخرها ما حصل مع نواب المجلس التشريعي عام (2010م).

لذلك فإن الصراع الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية جزءٌ لا يتجزأ من الصراع الدائر بين الجانبين عبر سنوات الاحتلال، ولم تخف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تخوفها من المشكلة السكانية في الضفة الغربية، لذلك فإنهم يعترفون بأن أية هجرة للمستوطنين من الضفة الغربية هي خسارة للمشروع الاستيطاني، وفي المقابل فإن أية هجرة لليهود إلى الضفة الغربية تعتبر مكسبا،[3] لذلك فقد سعت عبر مشروعها الاستيطاني إلى حسم الصراع الديمغرافي لصالحها وذلك من خلال أمرين:

الأول: يتمثل في ممارسة كافة أشكال العنف والضغط النفسي والمادي على الفلسطينيين لتهجيرهم من الأرض، وذلك لتحقيق مقولتها "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح خلال السنوات الأخيرة، فالفلسطينيون بعد اتفاقيات أوسلو أَخذوا بالعودة إلى الضفة الغربية، وازداد وعي الناس مقارنة بما كانت عليه الأحوال في عامي (1948م) و(1967)، فعلى الرغم من سياسات الاحتلال والاستيطان إلا أننا لم نشهد هجرة كتلك التي حصلت في الماضي. فقد قدرت بعض الدراسات أن يبلغ عدد الفلسطينيين حتى عام

[1] عبد الله، داود مداخلة منشورة في كتاب، **"قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين"**، مرجع سابق، ص360.

[2] بابه، إيلان، **"التطهير العرقي في فلسطين"**، ترجمة احمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007 ص279.

[3] نتنياهو، بنيامين، **"مكان بين الأمم، "إسرائيل" والعالم"** مرجع سابق، ص 293.

(2020) (6,000,000) فلسطيني، وذلك اعتماداً على الزيادة الطبيعية للفلسطينيين،[1] بالإضافة إلى الرغبة الكامنة لدى الكثير من الفلسطينيين بالعودة إلى الأرض.

الثاني: يتمثل في تشجيع الهجرة اليهودية بتقديم الإغراءات للمستوطنين للعيش في الضفة الغربية، فهي تعتمد في زيادتها الديمغرافية على الهجرة اليهودية من الخارج بشكلٍ أساسي، فيما تشكل الزيادة الطبيعية عنصراً ثانوياً مقارنة مع الفلسطينيين وذلك بسبب انخفاض معدل الأسرة اليهودية مقابل الأسرة الفلسطينية،[2] إلا أن هناك ارتفاعاً في معدل الأسرة في مستوطنات الضفة الغربية مقارنة مع الأسرة التي تسكن داخل المدن الإسرائيلية في الداخل، هذه الزيادة تحتاج إلى زيادة في حجم السكن وبالتالي الحاجة إلى مستوطنات جديدة لاستيعابهم.[3]

لقد قدمت الحكومات الإسرائيلية كافة التسهيلات للمستوطنين للسكن في الضفة الغربية، كما استغلت اتفاقيات أوسلو وانتهاء الانتفاضة الأولى لزيادة أعداد المستوطنين كما أثبتت الدراسة في الفصل السابق.

إن أخطر ما في الاستيطان في الضفة الغربية هو فرض واقع جديد على الأرض، وذلك من خلال تواجد اثنيتين، الأولى فلسطينية تتعرض للقمع، والثانية إسرائيلية استيطانية تقدّم لها كافة التسهيلات والدعم، فقد حرصت "إسرائيل" على تغيير معالم الهوية الفلسطينية سواء للأرض، وذلك من خلال إقامة تجمع استيطاني مقابل كل تجمع فلسطيني تقريباً، أو من خلال انتحال الأسماء العربية لتحويلها إلى لهجة عبرية تربط بموقع اثري تاريخي أو معتقد ديني، مثل بيت ايل القريبة من قرية بتين وغيرها[4].

---

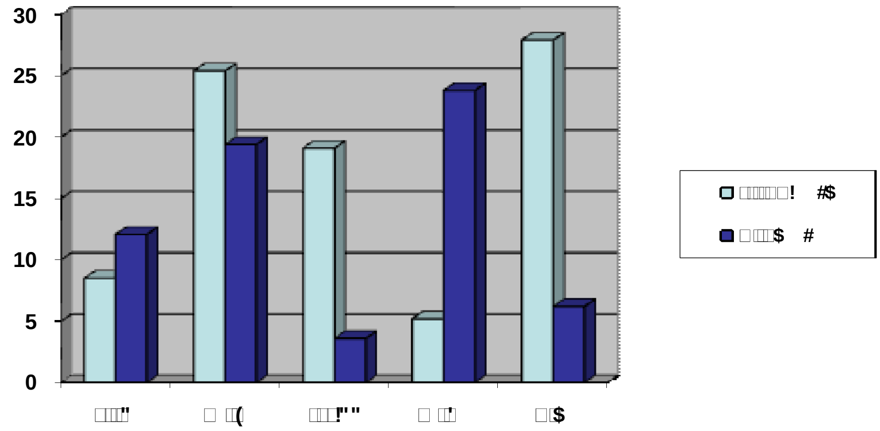
[1] أبو اللغد، إبراهيم، مشاركة في ندوة منشورة في كتاب، **"العرب ومواجهة "إسرائيل" احتمالات المستقبل"** ج2 " نحو إستراتيجية وخطة عمل"، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص1386.

[2] إبراهيم، يوسف كامل، **"التحول الديمغرافي القسري في فلسطين"** الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003 ص7.

[3] منصور، جوني **"الاستيطان الإسرائيلي"**، مرجع سابق، ص 92.

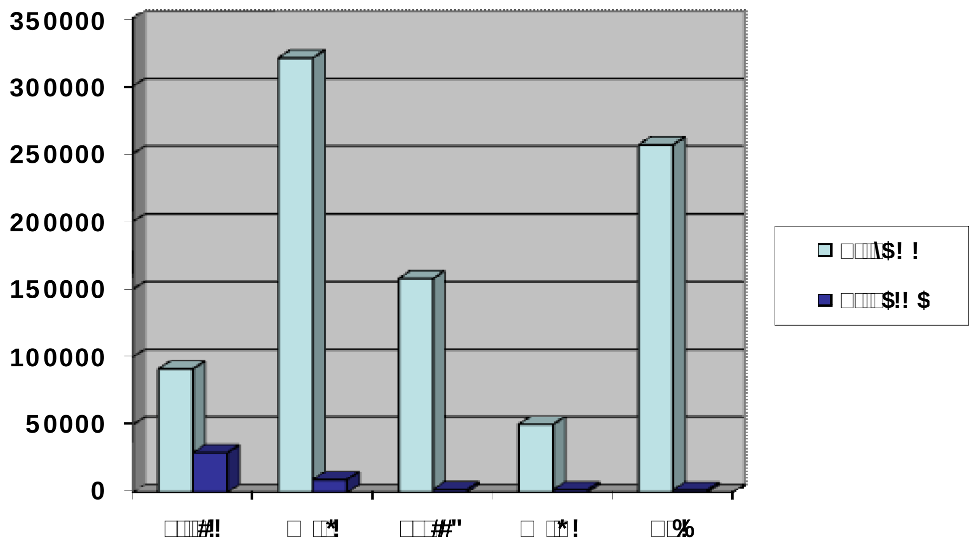
[4] نعيرات، رائد، مداخلة بتاريخ، 15 -7 -2010، ضمن نشاطات المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.

كما يمكن ملاحظة خطر الاستيطان على الديمغرافيا والهوية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال الشكلين التاليين



شكل(2): التجمعات الاستيطانية الملاصقة للتجمعات السكانية الفلسطينية.

المصدر: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث - نابلس



شكل(3): أعداد المستوطنين مقابل أعداد الفلسطينيين في التجمعات السكنية المتقاربة

المصدر: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث - نابلس

هذه نماذج من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والتي تشهد هجوما ديمغرافيا كبيرا على الهوية الفلسطينية، ويظهر من خلال الشكل الأول المساحات العمرانية الكبيرة التي يسيطر على الاستيطان مقابل التجمعات والمدن الفلسطينية، كما يظهر في الشكل الثاني الأعداد القليلة التي تقطن المستوطنات مقارنة مع الفلسطينيين.

وفي دراسة تحليلية أعدها معهد لأبحاث التطبيقية أريج يتضح بان مساحة البناء العمراني للمستوطنات الإسرائيلية في 5 من أصل 11 محافظة تتعدى مساحة البناء العمراني المخصص للمواطنين الفلسطينيين، بل و أكثر من ذلك فان المخططات الهيكلية التي أعدتها الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي للمستوطنات الإسرائيلية، تظهر بان المساحات المخصصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في 8 من أصل 11 محافظة تتخطى بكثير المساحات المخصصة للنمو و التطور العمراني للسكان الفلسطينيين.

جدول (3): مساحة البناء العمراني للمستوطنات الإسرائيلية مقابل مساحات البناء العمراني للسكان الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	مساحة المحافظة -كلم مربع	مساحة البناء العمراني الفلسطيني -كلم مربع	مساحة البناء العمراني في المستوطنات الإسرائيلية كلم مربع	مساحة المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية -كلم2
جنين	573	27.872	3.959	22.766
طوباس	366	5.17	7.518	12.532
نابلس	614	25.438	16.248	25.709
طولكرم	245	19.101	3.619	5.15
قلقيلية	174	8.466	11.77	25.39
سلفيت	202	8.719	18.147	37.959
أريحا و الأغوار	609	7.99	23.425	77.305
رام الله	849	47.85	31.268	61.233
القدس	354	35.646	40.011	118.72
بيت لحم	608	25.37	18.158	40.697
الخليل	1068	83.224	14.142	58.802
المجموع	5661	294.846	188.266	486.262

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية -أريج،2009.
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2253

يتوقف نجاح أو فشل حسم الصراع الديمغرافي في الضفة الغربية لصالح الاستيطان، على أساليب المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومدى تأثيرها على إمكانية تحمل المستوطنين للبقاء في الأماكن التي تتعرض للهجمات الفلسطينية، فأعداد المستوطنين في تذبذب مستمر وذلك مرتبط بما يلي:

أولاً: مدى قدرة "إسرائيل" على توفير الرفاه للمستوطنين

وذلك لتشجيعهم على السكن في الضفة الغربية وتحمل الكثير من المصاعب والمشاق والتبعات الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها "إسرائيل" شأنها شأن بقية دول العالم التي تمر في أزمة اقتصادية عالمية، فبحسب مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى "انخفاض النمو إلى 2.3% مقابل 4.1% في الربع السابق و5.2% في الربع الأول من هذا العام (2008م). وهذا هو النمو الأدنى منذ العام (2002م).[1]

كذلك انخفض إجمالي الصادرات بنسبة 13.4% بسبب الركود في الولايات المتحدة وفي أوروبا، مقابل انخفاض 2.1% في الربع السابق. وقد انخفضت صادرات الصناعة بنسبة 57.5%، والخدمات السياحية بنسبة 45.5%. وهبطت أيضاً الاستثمارات في فروع الاقتصاد بنسبة 17.8%"[2]. وهذا ما يؤكده المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية حين يقول: "إن عام (2009م) من المتوقع أن يكون عاماً بارداً وعسيراً على "إسرائيل""[3]

إن أوساطا عدة من الإسرائيليين ينظرون للاستيطان على انه يشكل بحد ذاته مشكلة اقتصادية لإسرائيل وذلك من خلال المعطيات التالية:

---

[1] كيالي، ماجد، مقالة بعنوان، "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على "إسرائيل"" منشورة على شبكة الجزيرة الالكترونية " المعرفة " بتاريخ 2008/12/9، أنظر الرابط،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7764E083-1B2E-4961-874B-E972F7691C93.htm

[2] المرجع السابق.

[3] الحلبي، تحسين مقالة بعنوان، إسرائيل" تشهد أسوأ أزمة اقتصادية ذات مضاعفات على الهجرة ومستقبل المستوطنين" منشورة على موقع جريدة الوطن السورية الالكتروني، بتاريخ 2009/3/11، أنظر الرابط،
http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=52980

1. يعتبر يوسي سريد الاستيطان في الضفة الغربية خطيئة سياسية ترتكبها الحكومات الإسرائيلية، ويعبر عن ذلك بقوله " "ليس جيداً أن نموت من أجْل المستوطنات".[1]

2. هناك أصوات في المجتمع الإسرائيلي ترتفع عاليا بعدم استعدادها لدفع الثمن مقابل بقاء المستوطنين، فقد تساءلت عضو الكنيست نعومي حزان من حزب ميرتس " كم جنديا لا يزال عليه أن يموت أو يصاب، من أجْل الدفاع عن حفنة من المستوطنين في نتساريم أو بسغوت أو قلب الخليل"[2].

3. هناك تكلفة عالية لحماية المستوطنين عدا عن تكلفة البناء - ففي ظل انتفاضة الأقصى وتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية ضد المستوطنين يمكن إيجاز التكلفة لحماية المستوطنين كما يلي:[3]

أ. هناك (9000) عائلة من سكان المستوطنات يعتمدون في عيشهم على المخصصات العامة المقدمة من الحكومة.

ب. تعفى المستوطنات مما قيمته (250) مليون شيكل من الضرائب سنوياً.

ت. تبلغ تكلفة الجنود الذين يقومون بحراسة المستوطنات ما يعادل (75) مليون شيكل سنوياً.

ث. تكلفت الحكومة ما يقارب مليار شيكل لشق الطرق الالتفافية لتأمين مرور المستوطنين بعيدا عن التجمعات السكنية وأعمال المقاومة الفلسطينية.

ج. كما تكلفت ما يقارب "13" مليون شيكل لتصفيح الباصات التي تقل المستوطنين مع بداية انتفاضة الأقصى.

---

[1] مقالة بعنوان، "الاستيطان الثمن والتكلفة" منشورة على موقع كبريت الالكتروني العدد 21، أنظر الرابط، http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article9.asp

[2] المرجع السابق.

[3] مقالة بعنوان، "**الاستيطان الثمن والتكلفة**" مرجع سابق.

ح. تحتاج كل مستوطنة إلى كتيبة مدرعة لحمايتها،[1] في الوقت الذي تتعرض فيه لأعمال المقاومة الفلسطينية، مما يعني أن المستوطنات تحتاج إلى قوة كبيرة من الجيش لحمايتها.

إن هذه التصريحات التي يطلقها قادة المستوطنين والجيش الإسرائيلي لا تلغي بأي شكل من الأشكال الآثار المدمرة التي ألحقها الاستيطان بالفلسطينيين على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: الظروف السياسية السائدة في الضفة الغربية

إن الأوضاع السياسية غير المستقرة في الضفة الغربية تؤثر على أعداد المستوطنين، فهناك تذبذب ما بين الهجرة والهجرة المعاكسة من وإلى الضفة الغربية، وهذا تتحكم فيه الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، فكلما تصاعدت أعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاستيطان حدث هناك تراجع أو ركود في المشروع الاستيطاني ، وهذا ما أثبتته انتفاضة الأقصى من حيث تأثيرها سلباً على مجمل الوضع الاستيطاني الاقتصادي والاجتماعي.[2]

إن معركة البقاء على الأرض بين الجانبين من خلال التزايد السكاني لا يقل أهمية عن بقية أشكال الصراع التي تحاول "إسرائيل" حسمها لصالحها، إلا أن مستقبل الصراع الديمغرافي سيكون لصالح الفلسطينيين في حال تطبيق حق العودة، وازدياد أعمال المقاومة ضد الاستيطان، ونجاح الضغط الدولي عليها لوقف الاستيطان أو إنهائه.

---

[1] قيطة، محمد، أمير، **"المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكيـة"** مرجـع سـابق، ص56.

[2] نعيرات، رائد مقالة بعنوان، **"**الجدار الفاصل في العقلية الإسرائيلية" منشورة على شبكة رمضان للأخبار، أنظر الـرابط، .http://www.ramadan2.com/neeirat.htm

الخلاصة

لقد بينت الدراسة حجم التأثيرات التي تحدثها المستوطنات وخطورتها في الضفة الغربية، سواء على مستوى ضرب مرتكزات التنمية الاقتصادية والتي تعد من أهم مدخلات التنمية السياسية ومنطلقاتها، أو ضرب التنمية السياسية بالمفهوم الذي حددته الدراسة في فصلها الأول وقد اتضح ذلك مما يلي:

1. سيطر الاستيطان على مقومات التنمية الاقتصادية، كالأرض والمياه وبقية الموارد الأساسية الفلسطينية، وتشكل هذه الموارد المدخل الحقيقي للتنمية السياسية في الضفة الغربية، كونها العناصر الأساسية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

2. عمل الاستيطان بكافة أشكاله وأهدافه على قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والإنساني في الضفة الغربية، وبالتالي أصبح المجتمع الفلسطيني مشرذماً ومقطع الأوصال، ولا تترابط جزئياته إلا من خلال المناطق التي تسيطر عليها في أغلب الأحيان المستوطنات أو الحواجز العسكرية، وهذا يقضي على أية فرصة يتم الحديث فيها عن قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، خاصة في ظل فصل وعزل القدس عن الضفة الغربية بشكل كامل، مما يمنع إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على المقدسات أولاً، وثانياً يستحيل من خلال ذلك إمكانية جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

3. يُعَد القانون الموحد لمواطني الدولة أحد ابرز سمات السيادة لها، لذلك فقد عملت الحكومات الإسرائيلية على تكوين أطر ونظم إدارية مزدوجة في الضفة الغربية، فالقانون الذي يسري على الفلسطينيين لا يسرى على المستوطنين، وبالتالي فان بقاء الاستيطان سيربك القانون الفلسطيني في كيفية التعامل مع المستوطنين في حال ارتكابهم لمخالفات قانونية.

4. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية على ربط البنى التحتية في الضفة الغربية بإسرائيل، كشبكة الكهرباء القطرية، وشبكات المياه، وغيرها، وتهدف إلى استغلالها في الضغط على الفلسطينيين في أي وقت تشاء خاصة في أوقات المقاومة كالانتفاضة مثلاً.

5. عمقت "إسرائيل" من تبعية المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية بها، ويظهر ذلك من خلال توفير فرص العمل لهم في المستوطنات، وهذا ألحق أضراراً جمة بالاقتصاد الفلسطيني، وجعل من استقلال اقتصاده امرأ مستحيلا في ظل الظروف الراهنة، فالتسويق يتم من خلالها كونها تسيطر على المعابر وتتحكم بحركة المرور اليومية للفلسطينيين.

6. إن عدم الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين، يجعل من الخطر الديمغرافي على السكان الفلسطينيين أمراً واقعاً، إذ إن إسرائيل" تعمل على تجميع اليهود من كافة دول العالم، وتعطي الجنسية الإسرائيلية لكل من هو قادم، بينما تعمل على تهجير الفلسطينيين، عدا عن رفضها عودة اللاجئين، والهدف الإسرائيلي من ذلك تهويد الأرض من خلال جعل الأغلبية للمستوطنين.

الخاتمة

لقد عالجت الدراسة المشكلة المطروحة وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة، فقد أثبتت الدراسة خطأ الفرضية القائلة "إن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية أمر ممكن تطبيقه في ظل وجود الاستيطان، كون المستوطنات لا تقام إلا على ما نسبته 1.6% من مساحة الضفة الغربية، وحسب المخططات الإسرائيلية ستبلغ مساحتها 6%، وبالتالي لن تكون عقبة حقيقية أمام قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية على الأرض والسكان، خاصة إذا علمنا بأن الجدار قد ضم ما يقارب 45% من المستوطنات إلى داخل "إسرائيل"".

ويتبين عدم صحة الفرضية من جانبين:

1- صحيح أن مساحة الارض التي تقام عليها المستوطنات في الضفة الغربية تساوي 1.6% إلا أن المجال الحيوي[1] للاستيطان بكافة أشكاله يؤثر على ما نسبته من 45-58% من مساحة الضفة الغربية، كما أن الجدار في غالبيته العظمى قد أقيم على أراضي الضفة الغربية.

2- إن الاستيطان أثر على مجمل الحياة للسكان الفلسطينيين، وبالتالي فإن آثار الاستيطان تفوق بكثير حجمه على الأرض، فالخلايا الاستيطانية في الضفة الغربية تشبه تماماً الخلايا السرطانية الخبيثة في الجسم، إذ إن تأثيرها لا تكمن خطورته في حجمه وإنما في الآثار التدميرية التي يلحقها بكافة أنحاء الجسم، بحيث ينخره حتى الموت، وكذلك هو الاستيطان في الضفة الغربية تكمن خطورته في الآثار التي يُلحقها بمجمل الحقوق الفلسطينية، وبالتالي يقضي على مقومات الدولة الوطنية المنتظرة.

كما تبين من خلال الدراسة الخطوط العريضة للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، فحكومة نتنياهو أصرت على المضي قدما في سياساتها الاستيطانية خاصة في

---

[1] المقصود هنا ما يتصرف به المستوطنون من الأرض بشكل فعلي، أو ما يُمنع على الفلسطينيين استخدامه نتيجة وجـود الاستيطان كارتدادات الطرق والمناطق الأمنية.

مدينة القدس، الأمر الذي يكشف النوايا الإسرائيلية بعدم رغبتها في تحقيق السلام مع الفلسطينيين، وانتهاج سياسة الأمر الواقع على الأرض، وذلك من خلال تنفيذ مخططاتها الاستيطانية من بناء وتوسيع، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك، فقد حاولت تغيير المعالم الجغرافية للأراضي الفلسطينية خاصة في شرقي القدس.

كذلك فد بينت الدراسة المحاولات الإسرائيلية الدائمة لإضفاء الشرعية الدولية على سياساتها الاستيطانية، ويظهر ذلك جلياً في مسألة الجدار الذي أدانته المحافل الدولية، إلا أنها تمردت على القانون الدولي والمحاكم الدولية تحت ذريعة الأمن لمستوطناتها ومستوطنيها.

كما تبين أن "إسرائيل" تحاول صياغة حلم الفلسطينيين بإيجاد دولة فلسطينية بما يتناسب ورؤيتها للحل، فمن خلال سياساتها الاستيطانية تفرض "إسرائيل" واقعا قد يفضي إلى حكم ذاتي لمناطق فلسطينية مأهولة بالسكان، ولكنها متناثرة ومقطعة الأوصال جغرافيا، وممزقة اجتماعيا وسياسيا، وبالتالي تفتقر إلى السيطرة الحقيقية على المعابر والحدود، وبالتالي تتحكم "إسرائيل" بالاقتصاد الفلسطيني، والموارد الطبيعية، والتي تعد من أهم المقومات للدولة.

إن الادعاءات الإسرائيلية بان الاستيطان هو حاجة ضرورية نتيجة الزيادة الطبيعية للمستوطنين، ما هو إلا ذريعة لكسب الوقت لتنفيذ مخططاتها، والتهرب من الضغوطات الدولية الرامية إلى حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال المفاوضات، فالمعروف عن "إسرائيل" أنها دولة عدوانية حربية بالدرجة الأولى، ولا تؤمن إلا بالسلام الذي يحقق أطماعها.

كذلك تبين من خلال الدراسة بان "إسرائيل" تحاول حسم الصراع الديمغرافي في الضفة الغربية لصالح المشروع الاستيطاني والمستوطنين، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة المستوطنين الذين ينتقلون من الداخل إلى مستوطنات الضفة الغربية، وذلك من خلال التسهيلات التي تقدمها الحكومة لهم.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بناء على ما عرضته الدراسة من معطيات حول الاستيطان وتأثيراته على التنمية السياسية في الضفة الغربية كما يلي:

أولاً: النتائج

1. لا تكمن خطورة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض، بل حرص المشروع الاستيطاني على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها، ويحرمهم من كافة الحقوق، فالاستيطان ليس فقط يسيطر على الأرض ويصادرها، بل يمزق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية عبر الحواجز والجدار والطرق الالتفافية، والتي تعد شكلاً من أشكال الاستيطان في الضفة الغربية.

2. انطلق المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية من الدواعي والاحتياجات الأمنية المزعومة من قبل الحكومات الإسرائيلية، إلا أن الأبعاد السياسية والتي تتمثل في تقسيم الأرض لاستبعاد قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، هي الدافع الحقيقي لهذا المشروع، فالاستيطان في الضفة الغربية بكافة أشكاله يؤثر سلباً وبشكلٍ كبيرٍ على إمكان إحداث أية تنمية سياسية في الضفة الغربية، فهو قد قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل سياسي أو جغرافي أو اجتماعي، حتى في ظل وجود السلطة والتي أرادها الفلسطينيون نواة للدولة، فالاستيطان يقضي على هذه الفرصة، فقد تحولت الضفة الغربية إلى سجن كبير يحرم فيه الفلسطينيون من حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فالاستيطان يمس أسس التنمية السياسية .

3. حقق الاستيطان الأهداف الصهيونية الرامية إلى منع التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات أبعاد جغرافية متواصلة، إذ إن وجود المستوطنات يهدد أي دولة فلسطينية مستقبلية "فإسرائيل" تسيطر على كافة المعابر والطرق

التي تربط المناطق الفلسطينية، مما يجعلها تحت رحمة المستوطنين بإمكانهم إغلاقها متى شاءوا.

4. تمر السياسات الاستيطانية بحالة من التذبذب، إلا أن المشروع برمته لم يتوقف بشكلٍ نهائي وإنما كان يخضع للظروف السياسية المحيطة، سواء على المستوى الحزبي الداخلي للحكومات الإسرائيلية، أو لظروف المقاومة الفلسطينية، أو للضغوطات الخارجية.

5. تطمع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من مشروعها الاستيطاني بكل دوافعه تحقيق حلم الحركة الصهيونية التي تنادي بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وإقامة ما يسمى بالدولة اليهودية، حيث تسعى الحكومات إلى حسم الصراع الديمغرافي لصالح المستوطنين، وقد حققت ذلك من خلال الإجراءات التعسفية ضد الفلسطينيين.

6. بدا واضحاً من خلال الدراسة تأثير الاستيطان بكافة أشكاله على كافة مقومات التنمية في الضفة الغربية، فقد عمل الاستيطان على السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية الأساسية، والتي من شأنها أن تعزز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمكنه من مقاومة سياسة الاستيطان، كما عمل الاستيطان على تقطيع أوصال الضفة الغربية وشرذمة المجتمع الفلسطيني، في حين عملت السياسة الإسرائيلية على ربط المستوطنات بعضها ببعض من خلال الطرق الالتفافية.

7. يقود مشروع الاستيطان في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة اليهود المتزمتون دينيا، والصهاينة المتدينون، ويظهر ذلك من خلال ازدياد أعداد المتدينين في أوساط المستوطنين، خاصةً إذا ما علمنا أن أعداد المستوطنين القاطنين في المستوطنات الدينية (33,329) ألف مستوطن، وهذا يساوي ثلاثة أضعاف القاطنين في المستوطنات ذات الطابع العلماني البالغ عددهم (10,000) ألف مستوطن، على الرغم من التقارب في أعداد المستوطنات.

8. يُعَد الجدار الفاصل من اخطر المشاريع الاستيطانية في الفترة الأخيرة كونه يرسم شكل الحدود بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، كما يعتبر خطوة استباقية لترسيم حدود الدولة

الفلسطينية المستقبلية والتي من المفروض أنْ تكون حدود الرابع من حزيران، إلا أن الجدار الذي أقيم في غالبيته على أراضي الضفة الغربية بقضي على تلك الفرصة.

فالاستيطان يقضي على الحلم الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وهذا يرجع إلى السياسات الإسرائيلية التي عملت على خرق كافة الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، ويتضح ذلك من خلال مضاعفة أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية، فقبل الاتفاقيات بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى عام (1992م) (252,545) مستوطناً يقيم منهم في مستوطنات الضفة الغربية (111,673) بالإضافة إلى (140,872) ألف مستوطن يقيمون في القدس. أما أعداد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغت حتى نهايات نفس العام (2008م) ما يقارب (500,000) مستوطن، بحيث تسكن الغالبية العظمى في مدينة القدس حيث تصل أعداد المستوطنين في محافظة القدس وحدها ما يقارب (282,000) ألف مستوطن وهذا يعادل ما نسبته 54% من المستوطنين، ويلاحظ من ذلك زيادة المستوطنين الضعف ما بعد أوسلو عما قبلها، مما يدل على أن الحكومات الإسرائيلية تستغل السلام لصالح الاستيطان.

9. هناك معركة قادمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن نسميها معركة خفية فيما يخص المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، مما ينذر بمستقبل سيء على الفلسطينيين، إذ إن معظم المستوطنات أقيمت على خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية، بحيث يهيمن الاستيطان على 80% من المياه الجوفية الفلسطينية، وهذا الحق الضرر بمخزون المياه الجوفية أولاً، ثم أدى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من مخزون المياه، وهذا يؤثر سلباً على الحياة العامة الفلسطينية وبالذات في المجال الزراعي.

10. أثبتت الوقائع على الأرض أن كافة الحكومات الإسرائيلية بكافة أحزابها واتجاهاتها أن لها نفس التصورات حيال قضية الاستيطان، وإن كان هناك اختلاف ففي بعض الأساليب فقط، مما يعطي تصوراً واضحاً عن طبيعة المفاوضات المستقبلية، والتي وافقت عليها القيادة الفلسطينية، ففي ظل حكومة الليكود بزعامة نتنياهو لا يبدو أن هذه الحكومة في عجلة من

أمرها في موضوع المفاوضات، بل على العكس تماماً فهي تلعب على وتر إطالة أمدها كما فعلت سابقاتها حتى يتسنى لها فرض وقائع جديدة على الأرض، خاصةً في موضوع الاستيطان في القدس، فما عجزت عن تحقيقه ثماني عشرة سنة من المفاوضات لن تستطيع تحقيقه في ثلاثة أشهر أو سنة. فحكومة نتنياهو غير مهيأة كما يظهر من تصريحات أركان ائتلافها لأية تنازلات في المواضيع الرئيسية، ومنها موضوع الاستيطان في الضفة الغربية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يتقدم بمجموعة من التوصيات الآتية:

1. وضع إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية كي تفرض القانون الدولي على "إسرائيل" فيما يخص المستوطنات، يرافقه مقاومة حقيقية للمشرع الاستيطاني في الضفة الغربية.

2. هذا يتطلب وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة المشروع الاستيطاني وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة، وبناء إستراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني مبنية على وحدة الشعب في كافة أماكن تواجده، والتوحد حول قضايا الحل الدائم، بحيث لا تكون المقاومة للمشروع الاستيطاني تقع على فئة قليلة من الشعب الفلسطيني كما هو الحال في مسيرات نعلين وبلعين، بل الاتفاق على برنامج وطني شامل يضمن مشاركة الكل الفلسطيني في مقاومة الاستيطان.

3. نظرا لمخاطر الاستيطان على مجمل الحياة العامة للفلسطينيين فعلى القيادة الفلسطينية أن لا تعود إلى المفاوضات غير المباشرة أو المباشرة التي تقترحها الإدارة الأمريكية برعاية متشل، لأن هذه المفاوضات تفتقد للجدية، بل على العكس تماماً تطيل عمر الاحتلال وتوسع رقعة الاستيطان، كما أثبتت التجارب السابقة على مدى 18 عاماً، فعدم جدية "إسرائيل" في تحقيق السلام من خلال تنفيذها لإستراتيجية السيطرة على الأرض ومحاولة تهويدها، يجب أن يقابله إصرار فلسطيني على مقاومة الاستيطان بكافة الوسائل التي شرعتها المبادئ

السماوية والقوانين الدولية، وعدم إضاعة الوقت بالسير وراء سراب المفاوضات التي أثبتت أن "إسرائيل" تسعى لإطالة أمدها لاستغلال الوقت لصالح المشروع الاستيطاني.

4. البدء بإستراتيجية فلسطينية لبناء الاقتصاد في الضفة الغربية خاصةً في مجال الزراعة والمياه، هذان العنصران اللذان ضربهما الاستيطان، وهما من أهم مدخلات التنمية في الضفة الغربية.

5. القيام بخطط تنموية شاملة تهدف إلى تثبيت الفلسطينيين في أرضهم تصديا للمشروع الاستيطاني الديمغرافي، بحيث تكون هذه الخطط قائمة على عمل مؤسساتي مخطط ومدروس، يتضمن تقديم التسهيلات لرأس المال الفلسطيني المهاجر للعودة إلى داخل الوطن، وانشاء مشاريع تنموية يستغني الفلسطينيون من خلالها عن العمل في المستوطنات، والاستغناء عن منتجاتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم

صحيح البخاري

ثانيا: المراجع

1. الكتب

إبراهيم، يوسف كامل، **" التحول الديمغرافي القسري في فلسطين"** الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003

أبو الشيخ محمد،" **قلقيلية المحافظة المسجونة"** 2003 -2004.

أبو اللغد، إبراهيم ،مشاركة في ندوة منشورة في كتاب، **"العرب ومواجهة "إسرائيل" احتمالات المستقبل"** ج2 " **نحو إستراتيجية وخطة عمل"**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2000م)

أبو جابر، إبراهيم **" القدس في دائرة الحدث"** ج1، أم ألفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 1996م

أبو ستة، سلمان، **"حق العودة مقدس وقانوني وممكن"** ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2001م)

أبو شكر، عبد الفتاح **"الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل "**، نابلس مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، (1987م)

أبو عرفة، عبد الرحمن "**الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية** "، القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والإعلام، 1981

أبو عمرو، زياد، مداخلة في كتاب، **"الدولة الفلسطينية المستقلة"**

أرونسون، جيفري، **"مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م،

أيوب، مدحت، **" قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية"**، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ، 2003

البابا، جمال، **"إعادة الآنتشار بين الاتفاقيات الموقعة والتعنت الإسرائيلي"** سلسلة دراسات وتقارير، صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس - مركز التخطيط، العدد (52) 1998م.

بابه، إيلان، **"التطهير العرقي في فلسطين"** ترجمة احمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (2007م)

بابيه، إيلان محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا، مجلة **"قضايا إسرائيلية"**العدد الخامس.

بشارة، عزمي، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 64، القدس، مؤسسة الدراسات المقدسية، (2002م)

تشومسكي، ناعوم،" الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، إسرائيل ، والفلسطينيون"، ط1،الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مصر،

الجاسور، ناظم، عبد الواحد. **" تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"**،ط1، بيروت، مركز درأسات الوحدة العربية، (2007م)

الجرباوي علي، يوسف، محسن، سليمان، رمزي وآخرون، مجلة **"قضايا إسرائيلية"** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية " مدار"، العدد الخامس،، (2002م)

الحسن، خالد، **"فلسطين وأوروبا"**، القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر.

الحسن، هاني، مداخلة منشورة في كتاب، **"قضية اللاجئين والمفاوضات"** رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998م

حماد، مجدي، "النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة إسرائيل" وجنوب إفريقيا"ط1 بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981

حماد، مجدي، ،مشاركة في ندوة منشورة في كتاب، "العرب ومواجهة إسرائيل" احتمالات المستقبل" ج2 " نحو إستراتيجية وخطة عمل"، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2000م)

خطيب، جمال، مقالة بعنوان، **" بعض قضايا الوضع النهائي"** نسخة مصورة عن الموقع الالكتروني.

خطيب، شذا جمال **"القدس العربية ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي"** عمان، دار مجدلاوي للنشر، (2001م)

روبنشتاين، داني، كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس،مقالة بعنوان، **"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"** مجلة "قضايا إسرائيلية"، العدد الخامس،

الريس، ناصر، **"المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني"**، رام الله، مؤسسة الحق،

زبيدي، باسم، مداخلة منشورة في المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات بعنوان **"المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية"** تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات، ط1 ،المركز الفلسطيني للديمقراطية والدرأسات فلسطين، (2009م)

سالم، وليد، **"ديمغرافية القدس ومخططات التهويد"** عمان ، دار فضاءات للنشر والتوزيع، (2008م).

السفاريني،علي، **"الاستيطان تحدي السلام" مركز القدس للإعلام والاتصال"** القدس، (1995م)

سلامة، ساجي مداخلة منشورة في كتاب، **"قضية اللاجئين والمفاوضات"**، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998م.

السهلي، نبيل، محمود، "ملامح البنية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (لإسرائيل) حتى عام 2015"، ط1، دمشق، دار صفحات للدراسة والنشر، (2008م).

شراب، ناجي صادق، "التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا" ط2، مكتبة دار المنارة

شعبان، خالد ومحاميد، مسلم، وآخرون، **" اثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني"** ، لبنان، باحث للدراسات، 2004

الشقاقي، خليل، حرب، جهاد، **"الآنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي (2002 - (2006م)"**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (2007م).

شقيرات، خضر، مداخلة في كتاب **"مؤتمر الاستيطان تحدي السلام"** القدس، مركز القدس للإعلام والاتصال، (1995م).

عاروري نصير حسن، "أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام (1967م)" ترجمة منير العكش، ط1، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2007م).

عبد الرازق، عمر، الجعفري، محمود وآخرون، " تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 200/9/28 /6/30 (2001م)" القدس رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني" ماس " (2001م).

عبد الله، داود مداخلة منشورة في كتاب" **قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين"**، بيروت، باحث للدراسات، (2007م)

عبده، لؤي، مقالة بعنوان، **"السلام و الدولة في مواجهة الاستيطان"**، نشرة على موقع نور الأدب الالكتروني بتاريخ، 3/11/(2008م).

علي، محمد، احمد، إسماعيل، " **دور المثقفين في التنمية السياسية دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**"، القاهرة، 1989 .

غانم، السيد عبد المطلب، "دراسة في: التنمية السياسية"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981

غانم، حبيب " **القدس تاريخا وقضية**" ط1، بيروت، دار المنهل اللبناني، (2002م)

غلمي، محمد عوده، **" تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967 -1998م)"** ط1 نابلس، دار الريان للطباعة، (2001م)

فياض، علي، أحمد، **"مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني"** ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2001م)

القرشي، زياد عبد اللطيف، **"الاحتلال في القانون الدولي، الحقوق والواجبات مع درأسة تطبيقية لحالة العراق"**، القاهرة، دار النهضة العربية، (2007م)

قريع، أحمد "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، 1 مفاوضات أوسلو" بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2002م)

قريع، أحمد، "المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة" المؤتمر السنوي الثاني لمركز بدائل، البيرة، ص14

قطامش، أحمد، " التسوية الجارية إدارة أزمة أم حل أزمة دولتان -دولة ديمقراطية علمانية - دولة ثنائية القومية " رام الله، مكتب منيف البرغوثي الثقافي، (2001م)

قيطة، محمد، أمير، "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، دراسة جيوبولوتكية"، مكتبة ومطبعة دار المنارة،

محمد عبد العزيز ربيع، " المعونات الأمريكية ل إسرائيل" ط1،مركز درأسات الوحدة العربية،بيروت،

مدحت أيوب، **"قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية"**، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ، 2003

مصالحة، نور الدين، ""**إسرائيل" الكبرى والفلسطينيون، سياسة التوسع (1967 -(2000م)**" ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2000م)

مصري، هاني، مقالة بعنوان **" بالإمكان وقف بناء جدار الفصل العنصري "** منشورة على مجلة صوت الوطن، رئيس التحرير حنا عميرة، مطبعة أبو غوش، العدد 95 2003

مناع، عادل، بشارة، عزمي، **"دراسسات في المجتمع الإسرائيلي"** مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل 1996م،

منصور، جوني **" الاستيطان الإسرائيلي"** ط1،عكا، مؤسسة الأسوار، (2002م)

نتنياهو، بنيامين، **"مكان بين الأمم، إسرائيل" والعالم"** ترجمة، " محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب، كلثوم السعدي، ط2، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1996م،

نصر، محمد **"تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني"** الأوراق المحورية2، القدس و رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نوفل، أحمد، سعيد، مشاقبة، أمين، وآخرون، **" الدولة الفلسطينية المستقلة"** ط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، (2000م)

هندي، عليان، "سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي"، هيئة شؤون المنظمات الأهلية، (2002م)

وعري، نائلة، " دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 - 1914م"، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، (2007م)

يعقوب، محمد، حافظ، **"بيان ضد الأبارتايد اللاجئون الفلسطينيون والسلام"** ط1، دمشق، دار كنعان للنشر، (2000م)

2. الموسوعات

روبنشتاين، داني، كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس،مقالة بعنوان، ***"الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام (1967م)"* مجلة "قضايا إسرائيلية"**، العدد الخامس، ص 42.

اشتيه، محمد، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، البيرة، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، (2009م).

مبيض، عامر، "موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية مصطلحات ومفاهيم" **ط1 دمشق، دار المعارف للنشر، (2000م)**

3 - المراجع الانجليزية

Cost of conflict in the middle east الصادرة عن Strategec foresight group""

Egemen Bagis thomas Greminger And Athors Cost Of Conflict In The Middle East"" الصادر عن، Strategec Foresigh Group" "2009 Qatar.

ثانيا: مراكز الأبحاث

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري

مركز البراق للبحوث والثقافة

المركز الجغرافي الفلسطيني

المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث - نابلس

مركز دراسات الوحدة العربية

ثالثا: الهيئات الحكومية

الهيئة التنفيذية، الاتحاد العام لطلبة فلسطين

وزارة العدل الفلسطينية

وزارة شؤون البيئة الفلسطينية

رابعا: المقابلات

مقابلة خاصة مع السيد غسان دغلس مسؤول ملف الاستيطان في محافظات الشمال، عقدت في مقر محافظة نابلس بتاريخ، (2010/3/15م)

مقابلة مع عدد من العمال الفلسطينيين العاملين في قطاعات مختلفة سواء داخل الضفة الغربية أو داخل إسرائيل أو داخل المستوطنات، بتاريخ: 1 -2010/4/10.

خامسا: المؤتمرات والندوات

مؤتمر "**الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية...جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة** "طولكرم، (13 -2010/3/14م).

المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، بتاريخ (2010/7/15م).

مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان"**الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس**"، عقد في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، بتاريخ، 2002/12/12م).

ندوة بعنوان "**آفاق السياسة الإسرائيلية في ضوء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة**"، جامعة النجاح الوطنية، الساعة الثانية عشرة بتاريخ (2009/3/5م).

سادسا. المواقع الالكترونية

"الاستيطان الإسرائيلي" مقالة بعنوان منشورة على شبكة كبريت الالكتروني، العدد 21، أنظر الرابط، http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article7.asp

ابحيص، حسن، وعايد، خالد، "الجدار العازل في الضفة الغربية"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1 2010،ص13 نسخة الكترونية، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=137&a=80225

إبراهيم، عبد القادر، حماد، عطية، دراسة بعنوان، "تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس" منشورة على موقع مؤسسة القدس الدولية الالكتروني بتاريخ، 2007/12/9، أنظر الرابط، http://www.alquds-online.org/index.php?s=10&ss=6&id=254

أبو السعود، خلدون. مقالة بعنوان، " اثر بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على مفاوضات الوضع النهائي على القدس" مقالة منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ 2008/2/13، أنظر الرابط، http://web.alquds.com/node/6252

أبو زيد، أحمد، مقالة بعنوان، "سرطان خبيث في الجسد الفلسطيني"، منشورة على موقع الألوكة الالكتروني بتاريخ: 2008/5/1، أنظر الرابط، http://www.alukah.net/articles/1/2584.aspx.

أبو محسن، وليد، مقالة بعنوان، "الاستيطان في القدس، "إسرائيل" تسعى لاستكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس" أنظر الرابط،
http://www.drdcha.com/vb/showthread.php?t=66922

أرون ميللر.، تقرير اخباري منشور على الموقع الالكتروني بعنوان، "وهم عربي اخر اسمه الرئيس الأمريكي الجديد" أنظر الرابط،،
. http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=7014490

اشتية، محمد، تصريح صحفي بعنوان، "إذا كانت "إسرائيل" لا تفرّق بين معاليه ادوميم وتل أبيب، فنحن لن نفرق بين رام الله وحيفا"، منشور على شبكة بكدار الالكترونية، أنظر الرابط،
http://66.102.9.132/search?q=cache:n2Q6dj8AiJsJ:www.pecdar.org/etemplate.php

اشتية، محمد، ندوة بعنوان، "صهيونية الدولة ودولة الصهيونية" منشورة على صفحة فتح الالكترونية (2006م)، أنظر الرابط،
http://www.fateh.net/public/newsletter/2000/300800/3.htm

بارود، نعيم، سلمان، مقالة بعنوان، "القدس الاستيطان والتهويد"، منشورة على الموقع الالكتروني لقسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، أنظر الرابط،
.http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/328/alqods10.doc

بأن كي مون، خبر بعنوان، "الأمين العام للأمم المتحدة: الاستيطان الإسرائيلي انتهاك لحقوق الإنسان" منشور على موقع المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، بتاريخ، 2008-11-09، أنظر الرابط،
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=2412&table=news

بتسيلم، تقرير منشور بتاريخ 6-7-2010، أنظر الرابط
http://www.btselem.org/Arabic/Publications/Summaries/201007_By_Hook_and_by_Crook.asp مرجع سابق.

بتسيلم، تقرير منشور بتاريخ 6-7-2010، أنظر الرابط،
http://www.btselem.org/Arabic/Publications/Summaries/201007_By_Hook_and_by_Crook.asp

بسيوني، محمد، تقرير بعنوان، "المستوطنات الإسرائيلية والشرعية الدولية... جدل مستمر" منشور على موقع الزيتونة بتاريخ، 12-05-2010، أنظر الرابط،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115947

تصريح لقادة المستوطنين، "مستوطنو شمال الضفة يفضلون البقاء تحت السيطرة الفلسطينية على الإخلاء" منشور موقع البراق الالكتروني، بتاريخ، 29-5-2010، أنظر الرابط،
http://www.alburaq.net/news/show.cfm?val=103296

التفكجي، خليل، مقالة بعنوان، "المستوطنات الإسرائيلية تبنى على أطلال البيوت الفلسطينية" منشورة على موقع الجزيرة نت بتاريخ، 2004/10/3، أنظر الرابط،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623CE9C2-90C9-4265-9206-E80A71D957D5.htm

التفكجي، خليل، مقالة بعنوان، "محاولة لإضفاء الشرعية القانونية على الاستيطان عشرة أعضاء كنيست جدد يقطنون مستوطنات الضفة الغربية" منشورة على موقع جريدة فلسطين بتاريخ، 2009/2/14، أنظر الرابط،
http://www.felesteen.ps/index.php?action=showdetail&nid=44976

تقرير إخباري، "دعوات إسرائيلية لإدارة الصراع" منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ، 5-1-2010، أنظر الرابط، -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82DA5EB7
718D-42A6-9259-A1C37E564C41.htm?wbc_purpose=%25

تقرير الأمم المتحدة، "الحواجز العسكرية الإسرائيلية ستحول الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة" منشورة على موقع جريدة القدس الالكترونية، بتـاريخ، 2008/9/24، أنظـر الـرابط، http://www.alquds.com/node/104967

تقرير الشرق الأوسط رقم 89 "اليمين الديني في "إسرائيل" وقضية المستوطنات"، صادر بتاريخ 2009/7/20. منشـورة علـى موقـع أنظـر الـرابط، http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228

تقرير لحركة السلام الآن، بعنوان، "الاستيطان ارتفع بنسبة 60% في 2008"، منشـور علـى موقـع المختصـر الالكترونـي للأخبـار، بتـاريخ 2009/1/28، أنظـر الـرابط، http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show_all&issus=152

التلاوي، أحمد مقالة بعنوان، "غزة.. الصهاينة في حرب دينية"، منشورة على موقـع الإخـوان المسـلمون الالكترونـي بتـاريخ،2009/1/21، انظـر الـرابط، http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44522&SecID=454

جواد الحمد، مقالة بعنوان، "انعكاسات سياسة المصادرة والاستيطان الإسرائيلية علـى مسـتقبل القـدس السياسـي" نشـرت بتـاريخ، 2009/5/0 أنظـر الـرابط http://www.mesc.com.jo/OurVision/2009/4.html

حامد، محمد، مقالة بعنوان، "المستوطنات تتضخم منذ مؤتمر انابوليس"، منشورة علـى موقـع إسـلام اون لايـن بتـاريخ، 31/مـارس/ 2008، أنظـر الـرابط، ttp://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758569361&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

الحسن. بلال، مقالة بعنوان، "الخطر الجديد: الاستيطان الإسرائيلي في منطقة الأغوار"، أنظـر الرابط، http://www.o2o1.com/vb/forum16/thread1056-11.html

الحسن، بلال، مقالة بعنوان، "القدس.. وتجربة العيش على أرصفة المنازل" منشورة على موقع جريدة الشرق الأوسط الالكترونية، بتاريخ، 2009/12/6، أنظر الرابط، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=547361&issueno=11331

حسونة، خديجة، مقالة بعنوان، "استخبارات وجاسوسية"، منشورة على موقع صوت العروبة الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=4821

حسين، غازي، "الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية" كتاب منشور على شبكة فلسطيني الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.falestiny.com/news/1296

الحلبي، تحسين مقالة بعنوان، إسرائيل" تشهد أسوأ أزمة اقتصادية ذات مضاعفات على الهجرة ومستقبل المستوطنين"، منشورة على موقع جريدة الوطن السورية الالكتروني، بتاريخ 2009/3/11، أنظر الرابط، http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=52980

حمدونة، رأفت مقالة بعنوان "مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية فى المنظور الإسرائيلي" منشورة على موقع الزيتونة الالكتروني، بتاريخ ، 2007/9/18، أنظر الرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=47933

الحملة الشعبية لمقاومة جدار النهب والضم والفصل العنصري، نشرة بعنوان، "جدار الفصل العنصري"، أنظر الرابط، http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue7062

خالد، تيسير مقالة بعنوان:" أنابوليس يطلق مفاوضات متعثرة واستيطان متوحش" منشورة على موقع مجلة ديوان العرب بتاريخ: 2008/4/21، أنظر الرابط، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article13744

خبر بعنوان، "ارتفعت في عهد اولمرت ولا تزال مستمرة: وتيرة البناء الاستيطاني لم يسبق لها مثيل في الحكومات المتعاقبة" منشور على موقع عرب 48 الالكتروني بتاريخ، 2009/6/9، أنظر الرابط،
http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=112&id=63435

الدار،عكيفا، زرطال، عديت كتاب "أسياد البلاد المستوطنون ودولة "إسرائيل" (1967م) - (2001م)"، ترجمة، عليان الهندي، منشورة على موقع آفاق، أنظر الرابط،
http://www.alsbah.net/afaq/num14/p8.htm

الداعور، سيد، محمد، "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية هل هو سياج أمني ؟ أم جدار فصل عنصري" مقالة منشورة على موقع مجلة الجزيرة العدد 68 2004/2/17، أنظر الرابط، http://al-jazirah.com.sa/magazine/17022004/almlfsais2.htm

دراسة بعنوان، "الاستيطان فى الفكر الإسرائيلي" منشورة على موقع كبريت الالكتروني، عدد 21، أنظر الرابط، http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article1.asp.

الدنيا، محمد، دراسة بعنوان، "استشراء آفة الاستيطان يهدد المستقبل الفلسطيني" بتاريخ: 8/10/(2002م)، على موقع مكتب الثورة للدراسات القاهرة، أنظر الرابط:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=1050214748 20050809231550

زغلول، لطفي، مقال بعنوان، "همسة...الحواجز العسكرية.. والمعاناة الفلسطينية"، منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني بتاريخ، 2008/2/11، أنظر الرابط، http://www.alquds.com/node/5808.

زكي، عباس، تصريح صحفي بعنوان، "الباب مفتوح للعودة إلى الكفاح المسلح إذا فشلت المفاوضات" منشور على موقع كتائب شهداء الأقصى بتاريخ، 22-5-2010، أنظر الرابط، http://aqsa.3asfa.com/index.php?act=Show&id=3497

زكي، عباس، تصريح صحفي بعنوان، "عباس زكي يستبعد التوصل إلي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية" منشورة على موقع وكالة الأخبار العربية بتاريخ، 22 -5 -2010، أنظر الرابط، http://www.anaonline.net/details-text-news-pol-new.aspx?news=43266

سحاق، جاد، مقالة بعنوان، "إطلالة على موضوع الحدود والأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية" منشورة على موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ 27 -5 -2010، أنظر الرابط، http://www.alquds.com/node/261531

سلامة، أحمد، عبد الفتاح، "أثر جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني"، كتاب منشور على موقع كلمات الالكتروني، أنظر الرابط، http://www.kl28.com/books/showbook.php?bID=80&pNo=4

سلمان صالح، مقالة بعنوان "ما حقيقة قوة اللوبي الصهيوني في أمريكا؟" منشورة على موقع جريدة الشرق القطرية بتاريخ،2008/4/30، أنظر الرابط، http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=130902

شاهر سعد مؤتمر "الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية...جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة؟؟" طولكرم، 13 -14 -3 -2010، أنظر الرابط، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=261477

شبيب، نبيل، مقالة بعنوان، "الدولة الفلسطينية هدف مشروع ورؤي مخادعة" منشورة على موقع إسلام اون لاين بتاريخ، 7 -4 -2007، أنظر الرابط، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877899695&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

شحادة، مأمون، "عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق"، نشـــرت علـــى موقـــع أجـــــراس العـــــودة الالكترونــــــي، بتــــاريخ: *2-02-2009* ، انظـــــر الـــــرابط، http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=10&table=table_179

صالح، محسن محمد "القضية الفلسطينية خلفياتها و تطوراتها حتى سنة (2001م)"، منشور على موقـــع المركـــز الفلســـطيني للإعـــلام، أنظـــر الـــرابط، http://www.palestine-info.info/arabic/books/d_mohsen/un4.htm

صموئيل ايفن "نفقات "إسرائيل" الدفاعية" نسخة مصورة عن موقع الزيتونة الالكتروني، 2010 ص 14، أنظـــــر الـــــرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=116844

عباس، محمود، الرئيس الفلسطيني، خبر بعنوان، "الرئيس عباس يرفض خيار الكفاح المسلح في حال فشل المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل "منشور على موقع الزيتونة الإخباري بتـــــاريخ، 25 -5 -2010، أنظـــــر الـــــرابط، http://www.alzaitona.net/ar/news.php?go=fullnews&newsid=57004

عبد العاطي صلاح الدين محمد، مقالة بعنوان، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتـــى عـــام (1948م)"، منشورة على موقع الحوار المتمدن بتـــاريخ:2007/2/21،أنظـــر الـــرابط، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817

عبد ربه ، ياسر، تصريح صحفي، منشور على موقـــع جريـــدة الشـــرق الأوســـط بتـــاريخ، 2009/12/27، أنظـــــر الـــــرابط، http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=546069&issueno=11322

عزمي بشارة، مقالة بعنوان، " أثر الانتفاضة والمقاومة على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية "منشـــورة علـــى موقـــع البـــريج الالكترونــــي، أنظـــر الـــرابط، .http://www.alburayj.com/est%20moqawamah.htm

عواد، بيسان، مقالة بعنوان، "خطة الإنطوار.. غور الأردن وترسيم نهائي للحدود" منشورة على موقــــع الحـــــوار المتمــــــدن بتــــاريخ، 8-6-(2006م)، أنظـــــر الــــرابط، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66817

العيلة، رياض شاهين، وأيمن، عبد العزيز، دراسة بعنوان،"الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس" منشورة على شبكة مؤسسة القدس الدولية بتــاريخ: 15 /10/ 2008، أنظـــــــــــــــر الـــــــــــــــرابط، http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=658

غنايم، محمد، السيد، مقالة بعنوان، "جدار الفصل الإسرائيلي" منشورة على موقع الجزيرة نــت، بتـــــــــــــــاريخ:2004/10/3، أنظــــــــــــــــر الـــــــــــــــرابط، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

قريع، أحمد، تصريح صحفي بعنوان، "أخطأنا في تقييم الموقف الأمريكي الذي تراجــع عمــا أشـــاعه أوبامــا" وكالـــة معـــا الإخباريـــة بتـــاريخ، 9-12-2009، أنظـــر الـــرابط، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=245605

كيالي، ماجد، مقالة بعنوان، " تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على "إسرائيل"" منشــورة علـــى شـــبكة الجزيـــرة الالكترونيـــة " المعرفـــة " بتـــاريخ 2008/12/9، أنظـــر الـــرابط، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7764E083-1B2E-4961-874B-E972F7691C93.htm

ليفني، جدعون مقالة بعنوان، "هزات ملحوظة في المشروع الاستيطاني"، نقلا عن موقع وزارة العـــــدل الفلســـــطينية، بتـــــاريخ: 2008/6/11، أنظـــــر الـــــرابط، http://www.moj.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=67&Itemid=54

المتدينون يسيطرون على الوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي، خبر منشورة على موقع الشرق الأوسط الالكتروني، بتاريخ: 2010/2/5، أنظر الرابط، http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=555907&issueno=11392

محارب، محمود "موقف "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين بعد أنابوليس" منشور على موقع الجزيرة للدراسات، بتاريخ، 12\11\2008، أنظر الرابط، http://aljazeera.net/NR/exeres/7C9AB7ED-98F7-4C5F-A21F-CE10729BB41E.htm?wbc_purpose=)%3B

محاولات فاشلة لمنع العمليات الاستشهادية،خطط الفصل الإسرائيلية: هوس أمني لا مثيل له" منشورة على موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، أنظر الرابط http://www.alqassam.ps/arabic/news1.php?id=68

محرر جريدة السياسي الالكترونية، مقالة بعنوان "مثالية الجيش الإسرائيلي في حربه الدينية" منشورة على موقع الجريدة الالكتروني بتاريخ، 2009/3/20، أنظر الرابط، http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=21767

مرتضى، إحسان مقالة بعنوان، "السياسة الاستيطانية بين "إسرائيل" وأمريكا" منشورة على موقع مجلة الدفاع الوطني، العدد24، بتاريخ 1998/4/1، أنظر الرابط. http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=4414

مركز التخطيط الفلسطيني، نشرة بعنوان: "الاتحاد الأوروبي ومنتجات المستوطنات "، بتاريخ، 16 -1 - (2006م)، أنظر الرابط، http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p8-2.htm

المسيري، عبد الوهاب، مقالة لرافت حمودة بعنوان، "مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي"، منشورة على موقع مركز الزيتونة،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=47933

المصري، هاني، مقالة بعنوان: "بدعة مقاومة الاستيطان بالمفاوضات وحدها"، منشورة على موقع إسلام اون لاين ، أنظر الرابط،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1199108640505&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout.

مصطفى البرغوثي، "تصريح صحفي" منشور على موقع العالم الإخباري، بتاريخ، 2009/5/24، أنظر الرابط،
http://www.alalamnews.ir/site/alalam/next_al.asp?n_id=214874&t_name=%20T200905ARCTable

معهد الأبحاث التطبيقية " أريج" أنظر الرابط،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1934

معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" كذريعة لاستمرار البناء الاستيطاني في الضفة الغربية الحكومة الإسرائيلية تتمسك بمبدأ النمو الطبيعي في المستوطنات الإسرائيلية" بتاريخ، 7-7-2009، أنظر الرابط،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1963

مقابلة مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وليام بيرنز، أجراها حافظ الميرازي منشورة على موقع الجزيرة ألفضائية، بتاريخ، 11/ 8/ 2003. أنظر الرابط،
http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=92203#L2

مقالة بعنوان، "أساليب الإسقاط"، منشورة علـى موقـع دنيـا الـوطن الالكترونـي بتـاريخ: 2002/2/12م)، أنظـر الـرابط، -http://pulpit.alwatanvoice.com/content
17301.html

مقالة بعنوان، "الاستيطان الثمن والتكلفة" منشورة على موقع كبريت الالكتروني العدد 21، أنظر الرابط، http://www.egypty.com/kabreet/issue21/article9.asp

مقالة بعنوان، "فكرة وفلسفة الاستيطان" ، صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية أنظـر الـرابط، http://www.moj.ps/images/stories/ministry/documentation/fekra_falsafa.pdf

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير بعنوان، "3000 أمر إسـرائيلي بعمليـة هـدم منـازل فلسـطينيين" أنظـر الـرابط، http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=7269

منظمة التحرير الفلسطينية، نشرة بعنوان، "الإجراءات الإسرائيلية من أجل إقامة المسـتعمرات" أنظر الرابط، http://www.pead.ps/page.php?do=show&action=istetan3

موقع وزارة الإعلام الفلسطينية، تقرير بعنوان، "الحواجز العسكرية الإسرائيلية والاغلاقات فـي الضـفة الغربيـة"، منشـور علـى بتـاريخ: 2009/7، أنظـر الـرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=419

نتنياهو، "تصريح صحفي"، منشور على موقع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ، 2009/12/27 أنظـر الـرابط، http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=546069&issueno=11322

نتنياهو، بنيامين "خطاب في جامعة بار إيلأن في تل أبيب" منشورة على موقع مركز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات بتـاريخ 2009/6/14 أنظـر الـرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=92841

نشـــرة صـــادرة عـــن مركـــز أبحـــاث الأراضـــي، القـــدس، أنظـــر الـــرابط، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1968

نَــــص التقريــــــر الأوروبـــــي حـــــول القـــــدس، أنظـــــر الـــــرابط، http://www.palissue.com/vb/palestine79/issue28353

نعيرات، رائد مقالة بعنوان، "الجدار الفاصل في العقلية الإسرائيلية" منشورة على شبكة رمضان للأخبار، أنظر الرابط، http://www.ramadan2.com/neeirat.htm.

الهندي، محمد، تصريح صحفي بعنوان "ملوح والهندي في حديث شامل حـول التيـار الثالـث والوضع الراهن" منشور على موقع عرب 48 بتاريخ، 5/26/(2002م)، أنظر الـرابط، http://www.arabs48.com/print.x?cid=11&id=28306.

وثيقــــة منشــــورة علــــى موقــــع مركــــز الزيتونــــة.، أنظــــر الــــرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30472

وثيقــــة منشــــورة علــــى موقــــع مركــــز الزيتونــــة.، أنظــــر الــــرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30472

وثيقــــة منشــــورة علــــى موقــــع مركــــز الزيتونــــة.، أنظــــر الــــرابط، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30472.

وزارة الإعلام الفلسطينية تقرير بعنوان:"جدار الفصل العنصري :الهـاجس السـرطاني الـذي يتفشى في الأراضي الفلسطينية ويدمر فكرة بناء الدولة"، منشور على موقعها، بتـاريخ، 2009/3، أنظـــــــــــــــــــر الـــــــــــــــــــرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=165

وزارة الإعلام الفلسطينية مقالة بعنوان، "جدار الفصل العنصري في فلسطين"، منشــورة علــى موقعهــــــــا بتــــــــــاريخ، 5-1-2010، أنظــــــــر الـــــــــــرابط، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=574

وزارة الإعــــــــلام الفلســــــــطينية، انظــــــــر الـــــــــــرابط http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=163

وزارة الإعــــــــلام الفلســــــــطينية، انظــــــــر الـــــــــــرابط http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=163

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، "أثر الانتهاكات الإسرائيلية على التعليم في فلسطين"، صادرة عــــن منشــــورة علــــى موقــــع الــــوزارة الالكترونــــي، أنظــــر الــــرابط، http://www.mohe.gov.ps/intifada/reports.html

وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، "الانتهاكات الإســرائيلية للبيئــة الفلســطينية" 2000، ص24 منشورة على الموقع الالكتروني، انظر الرابط، www.minfo.gov.ps/Docs/Envir-settle.doc

وكالة معا الإخبارية خبر بعنوان، "الاستيطان في الأغوار ...... عقبة كأداء في طريق السلام" بتــــــــــــاريخ، 2009/05/23، أنظــــــــــر الـــــــــــرابط، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=165016

يونس، محمد عبد الله، "بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي" منشور علــى موقــع تقريــر واشــــنطن، العــــدد 224، بتــــاريخ، 22-8-2009، أنظــــر الــــرابط. http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1359

An-Najah National University
Faculty of Graduat studies

Israeli Settlement In The West Bank And Its Impact On Political Development

By
Bilal Mohammed Saleh Ibrahim

Supervision
D. Ra'ed N'erat

Submitted in partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of political planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2010

Israeli Settlement In The West Bank And Its Impact On Political Development (1994 – 2009)

By
Bilal Mohammed Saleh Ibrahim
Supervision
D. Ra'ed N'erat

Abstract

This study discusses one of the major conflict issues between the Palestinians and the Israelis, and centered on the conflict and control on the ground. The Palestinians who have a legitimate right to live in Palestine, suffer from the policy of expulsion and displacement by successive Israeli governments for the settlement project in the West Bank and Jerusalem. So, this study aimes to shed light on settlement policies across the various stages of the occupation of Palestine, with a focus on settlement in the West Bank and Jerusalem after the Oslo Accords, which was signed between the two sides in 1993.

Chapter I of the study consists of two sections. Section I presents an introduction and Section 2 presents a study plan as well.

Chapter II The first section shows the concepts of the study, while the second section deals with the theoretical framework of the study as an input to govern the general orientation of the study so as not to deviate from its course and objectives set by the researcher.

Chapter III deals with two sections. The first section addresses the motives of the Zionist movement and settlement and the second section discusses the issue of settlements from a legal standpoint and international

law as settlement eliminates the possibility of establishing a Palestinian state in terms of factual and legal terms, making the international position stands in place against the settlements.

Chapter IIII consists of three sections, the first section deals with the stage of settlement before the Oslo Accords in 1993, and the stages it went through, while the second section deals with the stage of settlements after the Oslo Agreement in 1993 and the stages it went through, and then the third section deals with Israeli policies of settlement to fragment the West Bank and Jerusalem, through the bypass roads and military checkpoints and the apartheid wall, in addition to the settlement policy in Arab Communities.

Chapter IIIII consists of three sections, the first section address the impact of settlement on economic development in the West Bank and Jerusalem, while the second section addresses the impact of settlement on social development, as important inputs to policy development and components, and then the third section, which deals with the impact of settlement on political rights of the Palestinians in the West Bank and Jerusalem, and in particular their right to establish a Palestinian state.

Many findings and recommendations emerged from the study, notably:

1. The answer to the question of the study: What is the impact of Israeli settlement on the political development in the West Bank and Jerusalem? In addition to answer the other sub-questions. The study

shows that settlement in the West Bank eliminates all elements of development, thereby eliminating the Palestinian dream of a Palestinian state.

2. The number of settlements and settlers in the West Bank increased by 100%, before the conventions. The number of settlers in the West Bank in (1992م) was (252,545) settlers who lived in settlements in the West Bank (111.637) in addition to (140,872) Jewish settlers living in Jerusalem. The number of settlers in the West Bank has reached by the ends of 2008 approximately (500,000) settlers. So, the vast majority of settlers live in the city of Jerusalem, where the number of settlers alone exceeds (282,000) settlers and this is equivalent to a rate of 54% of the settlers. It is notably recognized that the number of settlers doubled before and after the Oslo Accords, which shows that Israeli governments exploited the agreement for the benefit of increasing the number of settlements.

Recommendations:

1. Regarding settlements, to develop a Palestinian strategy that aims to convince the international institutions to enforce international law on Israel, accompanied by a genuine resistance campaign against settling in the West Bank.

2. This requires a unity of the internal resistance against the settlement process and to build a Palestinian society able to withstand and confront settling , and build a new strategy of action based on the national unity of all Palestinian people wherever they exist.